عبـد الله أوج آلان

الكردي الحر
هوية
الشرق الأوسط
الجديدة

– مرافعة أثينا –

منشورات مدرسة مظلوم دوغان للكوادر

الكردي الحر، هوية الشرق الأوسط الجديدة
مرافعات أثينا
تاريخ الطبع: 10/ آب/ 2003
مطبعة روناهي
منشورات أكاديمية مظلوم دوغان

المحتويات

إلى السادة القضاة وأعضاء هيئة التحكيم الموقَّرين
في المحكمة المحلَّفة المختلطة في أثينا..... 5

الفصل الأول
مغامرة أوروبا ونهاية مرحلة..... 11

الفصل الثاني
الحضارة الهيلينية
علاقاتها مع الكرد والأتراك..... 23

الفصل الثالث

بضعة من المواقف الفلسفية- السياسية
المساهمة في تهيئة أجواء المؤامرة..... 47

الفصل الرابع
تحققت مؤامرة أثينا بتصفية القانون..... 71

الفصل الخامس
نحو الحل، أو الرد على المؤامرة
في الأزمة الكردية..... 83

إلى السادة القضاة وأعضاء هيئة التحكيم المؤَقَّرين
في المحكمة المحلَّفة المختلطة في أثينا

تداولتُ بكل صبر – رغم ملاقاة الصعوبة – مذكرة الادعاء التي أعدها "آنطونيوس بلوماريتيس Andonios Plomaritis" المدعي العام لمحكمة التمييز في أثينا. يتلخص محتوى مذكرة الادعاء فيما يتعلق بشخصي في الآتي: اعتبار دخول قائد سياسي إلى الجمهورية الهيلينية – رغم عدم تمتعه بحق كهذا – أمراً باعثاً على الحزازيات والحرج، وربما تسبب في فسح المجال لنتائج تعد ذريعة لنشوب حرب محتملة، والنظر إليه كمبادرة قد تسيء إلى أجواء الصداقة والاستقرار مع حلفائها، وعلى الأخص تركيا. وارتباطاً بذلك يُطالَب في المذكرة بتطبيق العقوبة الجزائية المنصوص عليها في القانون الوطني المعني بهذا الشأن.

هذا السلوك ضيق للغاية، أناني، لا يأبه بحقوق الإنسان، بل يستنكرها. هذا إلى جانب كونه يتغاضى عن المصالح الحقيقية للشعب الهيليني، ويفتقر إلى الإرشادات التاريخية الصائبة. والأنكى من ذلك أنه يعتبر موقفاً يتجاهل واقع الشعب الكردي المتجسد في شخصيتي، ولا يتطرق إلى إرادته وحقوقه الديمقراطية الإنسانية ولو بالحد الأدنى. بالإضافة إلى أنه موقف رجعي– شوفيني تاريخياً، ويتسم بنظرته إلى كل غريب عنه على أنه "بربري"، وتسلكه الطبقات والأقليات القومية etnisite التقليدية الحاكمة. عدا ذلك، فهو مخالف لقوانين الاتحاد الأوروبي الذي تنتمي إليه، ولمعاهدة حقوق الإنسان الأوروبية AİHSذلك أنه ينظر بعين طبيعية إلى عملية اختطافي وكأنها حق لهم، فيقيّمها على أنها مجرد "طرد" من البلاد. كما يتم التقرب وكأنه لم تحدث أية خيانة تعتمد على أكبر وأهم مكيدة تآمرية في التاريخ، بل ويسعى لإقناع الغير بذلك.

مفهوم كهذا، يحصر المحكمة في تقييمات تكنيكية بسيطة ويخنقها بها، ويعتبر الدولة فوق كل شيء، ولا يعترف إطلاقاً بالخصائص والحقوق الإنسانية للفرد، بل يجهد للتخلص من الأمر على عجل، ويعمل على توجيه المسائل كدعوى قائمة. وبتكراره الدائم لمفهوم "الشروع بأخطر مبادرة تهدد أمن واستقرار الهيلينيين" الذي طالما اهتم به وتَقَبَّله، ظن أنه سيتستر على المؤامرة الحاصلة والخيانة الكبرى المرتكزة إليها؛ وإذا لم يفلح فسيُظهِر الواقعة على أنها حادثة قانونية بسيطة ليُفقِدها أهميتها. بالمقابل فهو لا يتطرق ولو بإيماءة بسيطة، إلى المتهمين الحقيقيين، بل وحتى أنه يقبل مسبقاً بأنهم قاموا بمهامهم الموكلة إليهم على أكمل وجه. وإذا ما وضعنا نصب أعيننا أن مصطلح "الديماغوجية" هو من إفرازات السياسة الهيلينية الحاكمة، لن نستغرب عندئذ من مواقف مقام الادعاء العام، فهو ينفذ المهمة التي أناطته بها الأجهزة السياسية، ويعمل بمنتهى المهارة على درء الأضرار عن أفنديه – ولو كان متأخراً– كي لا يلحق بهم أي أذى.

على السادة القضاة وأعضاء هيئة التحكيم المحترمين ألا يستسلموا لمنطق أو موقف كهذا فيغلبهم. فالدعوى تتميز بماهية ستسفر عن نتائج تاريخية هامة، تماثل في قيمتها قضية سقراط الإنسانية العظمى التي تعد إحدى أكثر المحاكمات تراجيدية في تاريخ أثينا. وما مصرع المئات من رفاقي الذين وافتهم المنية بإضرامهم النار في أجسادهم بسبب هذا الأمر، والتشجنات والصدمات التي يعانيها الشعب الكردي يومياً؛ سوى مؤشرات أولى تسرد أمام الأعين مدى فظاعة المسألة. من هنا، يتسم إيضاح لجوئي إلى أثينا وما أسفر عن مستجدات مرتبطة به على نحو شامل، بأهمية عظمى، وإن تبدى وكأنه لا علاقة له بالأمر.

أَمُرُّ الآن بالسنة الخامسة للتراجيديا، وكل يوم يمر عليّ أثقل وطأة من الموت نفسه. وإذا ما جنحنا إلى تنكُّر كون الواقع الذي أسقطني في هذا الأمر ينبثق من أثينا، سنخون حينئذ الحقائق التاريخية وآمالنا المستقبلية على حد سواء. وبتواري المتآمرين والخونة الحقيقيين، سيتدنس الناس "الجميلون، الفاضلون" الشغوفون فقط بالقضية العادلة للشعوب وكأنهم مذنبون. كان من غير الصواب أن أقترب من واجبي في تنفيذ هذه المهمة لأجل الشعب الهيليني من جهة، والشعبين الكردي– التركي والأصدقاء المهتمين بنا من جهة ثانية. لقد

تحسنت العلاقات اليونانية- التركية بعد عملية تسليمي. ولا يسعنا سوى التعبير عن امتناننا في هذا الخصوص. لكن علينا ألا نتناسى أنها إن لم تستند إلى الحقائق الأساسية، فستكون نهايتها الخسارة لا محال. إني أراهن على أن لجوئي إلى أثينا سيلعب دوره كخطوة تاريخية في سبيل تكريس الصداقة والأمن، لا لتهديدهما. وبينما أسفرت هذه المبادرة عن صداقة تركية- يونانية مزيفة كنتيجة غير مباشرة لها، ستكون الصداقة الحقة والأمن الواقعي ثمرتها المباشرة. ومهما يكن تحميل الشعب الهيليني بأسره عاقبة هذه المخاضات الأليمة التي عانيتُها ضرورةً من ضرورات الثقافة السائدة والمتكرسة، إلا أنني لن أُرجِئ هذا الخطأ والذنب إلى الهيلينية، كما فعل حضرة المدعي العام. سأتحامل على الهوية (والشخصية) التي نصادف مثيلاتها بكثرة في التاريخ، والتي تتسم بكونها جبانة، أنانية، معتادة على عبادة الأرباب المزيفين، وبالتالي تفرض الهزائم والمخاضات وعمليات الانحسار الكبرى على الهيلينية بما لا يليق بها ولا تستحقه. وسأدافع عن قرابتنا التاريخية – وإن كانت من بعيد – مع الثقافة الهيلينية، وسأتّبع مواقف لا تستنكر تواجدها في ثقافة الأناضول. سأعتمد أساساً على تقاليد الكثير من الحكماء والعظماء الموجودين في تاريخنا، مدركاً كل الإدراك أن مستقبل شعوب المنطقة سائرة، وفي مقدمتها الهيلينية، الكردية- التركية، الأرمنية، يمر من الحرية والسلام والصداقة فيما بينها.

ومن دواعي مساندة تقرب كهذا، أعتبر تداول مرافعتي على أسس تاريخية وفلسفية وعلمية، مهمة وواجباً عليّ القيام به، رغم الظروف الصعبة والإمكانات المحدودة جداً. وبإدراكي أنه ما من مطلب لي يخصّني شخصياً، سأحاول بكل وسعي تنفيذ مسؤولياتي الملقاة على عاتقي حتى آخر رمق لي. وكلي ثقة أن هذا الموقف سينقذ القضاء من البجاحة والعار السائدين في القرن العشرين، لتحتل المكانة المرموقة التي تستحقها. وسيلبي متطلبات القضاء العادلة الحقة.

الفصل الأول

مغامرة أوروبا ونهاية مرحلة

يُعبِّر مضمون حادثة خروجي إلى أوروبا عبر أثينا في 9 تشرين الأول 1998 وما بعدها، إفلاساً لوجهة النظر البراديغمائية (paradigma أي النظرية المثلى أوالمثالية) المعاصرة لديّ. ومن الجلي أن عجزي عن تحويل ساحة الوطن إلى قوة تحررية بكل معنى الكلمة رغم كل محاولاتي، وبنيتي الذهنية المحدودة الآفاق والمليئة بالشكوك، والعوائق التي تعترض طريقي في هذا المجال؛ كل ذلك أرغمني على الخروج إلى أوروبا، ممثلة القوة الحضارية المؤثرة. هذه الحقيقة، بمعنى من المعاني، انعكاسٌ لضعف الثقة بالقوة الذاتية. فالتاريخ المعاش، كان يعبّر عن مأزق غائر عميق، سواء ببُعده الزماني أم المكاني. ورغم التطورات الهامة للغاية، والتي حصلت في الشرق الأوسط نتيجة جهودي طيلة قرابة عقدين من الرمن (1979- 1999)، إلا أنها لم تكفِ للمجيء بالحل الدائم لهذه العقدة الكأداء المتعاظمة، تماماً مثلما هي حال المجتمع الشرق أوسطي.

الطريق الأخرى التي تبدت أمامي من الطريقين المرسومتين، هي التوجه نحو "الحرب في الجبال". ولكن، دع جانباً كوني تأخرت في ذلك كثيراً وكون القوات العسكرية مقدسة ونبيلة، عندما رأيتُ كيف يؤدي تَرَدّي وضعها إلى انقلابها لوضع مضاد لما هي عليه، أصبحتْ هذه الساحة وكأنها تنخر في أملي في الوصول إلى حل سهل المنال وقصير المدى. هذا وناهيك عن أنْ تُشكِّلَ القواتُ الموجودة حلاً بتموقعها، بل إن صنارة "مت واقتل" التي تسمَّرتْ فيها الحياة لتنخر في الضمائر وتُعميها، دلَّت مع الزمن على أن الأشخاص يسيرون في وجهة خاطئة أخلاقياً وفلسفياً. ربما كان توجهي إلى الجبال سيسفر عن بعض الإجراءات والترتيبات على الصعيدين التكنيكي- التكتيكي، ولكني كنت أشك في فتحه المجال لإيجاد

حل استراتيجي نهائي. كنت أثق بحكمتي المنيعة أكثر، بحيث يختلجني حس وإلهام دائم في ضرورة لعب دوري التاريخي على هذه الشاكلة. ولم تتناقص قناعتي البتة في حاجة المجتمعين الكردي والشرق أوسطي إلى انطلاقات حكيمة شاملة وجذرية، عوضاً عن حل المشاكل بإراقة المزيد من الدماء في هذه الظاهرة. وكنت أتأرجح بين هذين الميلين، وكأن مقاييس الدم، ومقاييس الانفتاح الكبير تتصارع وتتعارك في ذاتي. ولكن لم يراودني أدنى شك في أني كنت سأنهال بالأرجح على القيام بانطلاقة فكرية سياسية شاملة النطاق عندما أرى فرصة ذلك، مهما كانت صغيرة. وأخص بالذكر هنا الانسدادات الحاصلة في القضية الفلسطينية – الإسرائيلية، والتي كنت أرى من خلالها بوضوح أكبر، عدم جدوى سياسة العنف الأعمى. مما دفعني إلى تحليل "فلسفة العنف" ثانية كضرورة لا مناص منها. كما أن المفهوم العصاتي البليد الذي عانى منه PKK لدرجة صَعُب فيها عرقلته تقريباً، كان يعزز لدي ميولي بهذا الصدد. أما ما كان يتوارى خلف هذه الحقيقة، فهو قناعتي بأن منبع كل المشاكل المعاصرة وسبل حلها هو أوروبا، وأنه لا بد من البحث عن ذلك عن طريقها. وكأنني كنت أنقسم إلى قسمين. وفي نهاية المطاف، فإن إفساح المجال للذهاب إلى أثينا من جهة أخرى، أدّيا إلى الخروج المعروف.

كان من الساطع تماماً أن تلك المجازفة الرهيبة التي بدأت بأثينا ومن ثم موسكو، روما، وأثينا مجدداً، لتنتهي في نيروبي عاصمة كينيا؛ قد تركتني وجهاً لوجه أمام ميلاد جديد. لا يحظى الدفاع عن جوهري ونواياي الحسنة ومساعيّ الحثيثة بأية أهمية هنا بالنسبة لي شخصياً. والمحصلة البارزة للعيان ليست عملية إعدام فحسب، بل وتصليب أيضاً. مثلما بينتُ أعلاه، إن تحميل الذنب على الإدارة التركية فوراً، والعجز عن تحليل الدور الذي أناطه النظام العالمي بتركيا بكل أبعاده التاريخية وبعمق شديد؛ سيتضمن– بلا شك– إخفاء القوى المتآمرة لذاتها مثلما خططتْ له، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة. لهذه العلة عملتُ على شرح ماهية النظام العالمي السائد في مرافعتي التي قدمتها إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية. وقد استهدفتْ مرافعتي تلك كشفَ النقاب كلياً عن واقع الظاهرة أو الكيان الكردي الذي يكاد ينصهر داخل حضارة المجتمع الهرمي والسياق التاريخي. بذلتُ جهودي

هذه وأنا على علم ودراية بأن التحليل السليم لقضية ما يشكل نصف الحل. ومثلما لوحظ في عملية غزو العراق مؤخراً، لم تصدِّق محاولاتي تلك على تنبؤاتي المستقبلية بأروع الأشكال فحسب، بل وزادت من فرص الحل وفتحت السبيل أمامها أيضاً. أما أساليب النظام القائم بالصلب أو بالتسمير على صخرة عاتية على غرار طراز بروماتوس، فلم تَكن شبيهة لما جرى في العهود الكلاسيكية أو الميثيولوجية من حيث النتيجة النهائية. فتكريس الشعوب لتطلعاتها في "الديمقراطية العالمية" تجاه "الاعتداء العالمي" للنظام الرأسمالي العالمي، والوصول إلى سبل حل القضية الكردية، قد أصبح أمراً ممكناً.

وتؤكد فترة "السجن الانفرادي في إمرالي" على وجه الخصوص، أنه يمكن حدوث انطلاقة الحل الفلسفي والعلمي التطبيقي تجاه ممارسات التفسخ المعهودة طيلة التاريخ. وذلك ليس لأجل شخصيتي أو الشعب الكردي فحسب، بل وللإنسانية جمعاء. هذا ما معناه أن إلقاء الذنب على ماضيّ برمته أمر خاطئ، وأن حفاظي على المضمون حياً نابضاً ومُحِقّاً إنما يشكل الوجه الآخر للحقيقة. إذن، والحال هذه، يتسم شرحي لبعض الخواص الهامة التي تُكمِل تصريحاتي ومرافعاتي السابقة، بأهمية قصوى. وستكون تجربة فرضياتي النظرية على الظواهر الهيلينية، التركية، الكردية أمراً أكثر إنارة للأمور:

أ) تلعب الدولة والسياسة والنظام الرأسمالي العصري الذي تستند إليه، والمواقف تجاه "الاشتراكية المشيدة" البارزة كبديل له؛ دورها في أساس الخطأ. وإني مضطر لقبول عدم مقدرتي بشكل خاص على تجاوز التحليلات الدوغمائية التي يغلب عليها الجانب العقائدي بصدد الحضارة الهرمية عموماً، والنظام الرأسمالي الذي يعد ذروتها، وممارسات الاشتراكية المشيدة التي تزعم بأنها ولدت كبديل له. ورغم تلفظي بمصطلح "الاشتراكية العلمية" وبذلي الجهود الدؤوبة، إلا أن ذلك لم يسفر عن النتائج الخلاقة المتوخاة، ولم يتمكن من تمزيق الغلاف التعميمي الحفظي، أو تجاوز مستوى التحليل الرسمي للأنظمة. وعندما خطوت أولى خطواتي نحو الاشتراكية، أتذكر أنني عندما حزت صدفة على كتاب "ألف باء الاشتراكية" في عام 1969؛ قلت بيني وبين نفسي "لقد خسر مُحَمَّد وربح ماركس". إلا أنه – ومهما يكونان قائدين أيديولوجيين مختلفين عن بعضهما مضموناً – لم يؤدِّ إلى تحقيق تحول كبير

يؤهّلني لاجتياز المستوى الدوغمائي الذي كان موجوداً في الماركسية أيضاً. وكنت أتأرجح موضوعياً من طراز ديماغوجي إلى آخر مثله. لا جدال في أنه ثمة فوارق هامة بين الإسلام كأيديولوجية ثورية منيعة ظهرت في العصور الوسطى، وبين الاشتراكية الماركسية المتطلعة إلى تجاوز رأسمالية العصر الحديث. لكن مربض المعضلة يكمن في القدرة على تحليل هذه الحقيقة ضمن الواقع الملموس. وهذا بدوره يشترط التحلي بوعي تاريخي عميق. لكن مستوانا لم يكن يتجاوز المفهوم الساميّ للتاريخ. بيد أن الماركسية التي مهدت الطريق لظهور الاشتراكية المشيدة، عجزت أساساً عن اجتياز نطاق حضارة المجتمع الهرمي. وبالتالي، دعك من تجاوزها للمجتمع الطبقي كمزعم أساسي لها، يبدو أنها ساهمت في ولادة الشكل الوحشي منه كجانب بارز آخر. ومن الساطع أن إضفاء الصبغة الماركسية البحتة على الشخصية الجامدة المتشكلة في المجتمع الشرق أوسطي وصقلها بها، دعك من تحلّيها بالقدرة على حل التناقضات، لن يخوّلها حتى للقدرة على تحديد الصواب في الأمور. ولطالما صادفنا حقيقية مآل الألفاظ اليمينية – اليسارية التقليدية أو القومية أو الدينية المتعشعشة في كل بقاع العالم عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً، إلى فروع وتشعبات الأيديولوجية الرأسمالية في نهاية المطاف. وخير مثال على ذلك، الانهيار الشامل لنظام الاشتراكية المشيدة في التسعينات من القرن الماضي. إذ، وبينما كان من الواجب تصعيد التحول الأيديولوجي في تلك السنوات أكثر، نرى أن عوامل الانسداد المستفحلة قد زادت من وطأة الأمور. ثمة حكمة تقول "لا يحلّق الناس إلا على حافة المنحدرات"، وهذه هي الحقيقة التي عشتها أنا أيضاً. ذلك أن بلوغ الحقيقة الإنسانية والطبيعية الأساسية تجاه تهكمات النظام بكل جبروته وبوجهه الحقيقي، ما كان ممكناً إلا بالتفكير المجنَّح (الوثاب). وهذا ما حصل لحد ما.

ب) بلا شك، انعكست ثمار تحولي وتطوري الأيديولوجي بكل جلاء على تحليلاتي بصدد السياسة والدولة العصريتين، والحضارة التي تنبعان منها. وعليّ الاعتراف بكل صدق أننا بدأنا بمسيرة تتطلع إلى السمو منذ الطفولة، وتبحث عنه بين طوابق الدولة. حتى تطلعاتنا وفرضياتنا في هدم الدولة بالثورة، لم تكن في المحصلة أبعد نطاقاً من تأسيس دولتنا. وهنا يكمن الفخ. فـ"الأيديولوجيات المنادية بالدولة" لم تعد بالنسبة لي وسيلة خلاص أو

تحرر بكل معنى الكلمة بالقدر الذي تم تحليلها فيه. فالدول الطبقية الرأسمالية، الاشتراكية، الوطنية المركزية والفيدرالية الديمقراطية، ناهيك عن حلها لمشاكل المجتمع الهرمي الدينية والجنسية والأقلية القومية والبيئية والطبقية، بل أصبحت مصدر هذه المشاكل بالذات. وتحظى ضرورة إسناد الحل إلى "سبيل جديد" متعدد ومتنوع بأهمية أولية وأساسية، وذلك بالبحث عنه خارج نطاق ذاك المصدر من جميع النواحي، والامتداد إلى الشعوب والأفراد التي لا تزال متسمِّرة كالإسفين منذ أيام المجتمع النيوليتي، ومعالجة الوضع الذي علقت به العائلة على مر التاريخ وانحصرت فيه، وحتى ظاهرة العشائر التي لا تزال تقاوم على ذرى الجبال وفي الصحارى، كذلك من الجماعات الدينية إلى حقائق المقاومات النسائية الموضوعية المتبدية في ألف شكل والمتقمصة ألف ستار وستار، ومن حماية مؤسسات المجتمع الأساسية إلى نيل الفرد حريته المسلوبة. يعد البحث عن مَنْفَذٍ وسبيل خروج من المجتمع والحضارة الطبقية التي تقلب موازين البيئة والمحيط رأساً على عقب، إلى المجتمع البيئي المرتبط عن كثب وبأواصر وثيقة بالعلم؛ يعد مهمة عاجلة لا تحتمل التأجيل. هذا ويعتبر المفهوم الطبقي النابذ للارتقاء أوالسمو بالعبد – القن – العامل (حيث جذَّرته الماكسية) مِحَكّاً أو محوراً لا غنى عنه في هذا البحث.

يستلزم البحث عن مفهوم لـ"الاشتراكية" ينظر إلى مسائل الاستعباد والاستقنان والتحويل إلى عمال كانحطاط وسفالة، ويتحدى بالذات مستحدثات وظواهر كهذه. إذ لا وجود لعبد جيد أو قن جيد أو عامل جيد. إذا كانت تلك الأصناف الثلاثة لا تعبر سوى عن التجريد من الإنسانية والحرية، وإذا كان التحرر هو المنحى المعتمَد، فلا بد حينها من التصدي الدائم لتلك الظواهر. بالتالي، يتحتم النظر إلى كل ظاهرة اجتماعية تتحدى مثل هكذا وقائع بعين سامية. لهذا السبب تعد المقاومات العظمى التي استغرقت آلاف السنين على ذرى الجبال وفي البراري، ولدى الأقليات القومية القاطنة في ظلمات الغابات المهجورة، ولدى جنس المرأة المسحوقة والمضطهَدة في الوسط العائلي؛ تعد ظواهر أقدم وأعمق وأسمى أضعافاً مضاعفة من مقاومات العبيد والأقنان والعمال. علينا إسناد المجتمع الجديد والفلسفة وممارساتنا الجديدة إلى هذه الركائز. هذا وربما تضاهي تقاليد النبوة والحكمة الممتدة لآلاف

السنين، المقاومات الماركسية والليبرالية والمعاصرة بآلاف المرات، كظواهر اجتماعية غنية المضمون وواسعة النطاق.

هذا واعتبرتُ الفلسفة الاجتماعية والبيئية الأساسية المرتكزة إلى هذه المواقف الظاهراتية (olgusal) التي يمكن أن تكون موضوعاً شاملاً لتحليل التاريخ– المجتمع؛ على أنها "المجتمع الديمقراطي والأيكولوجي" كتعبير عام.

ج) يتحتم تداول الظاهرة الكردية وبحوثاتي عن الحلول المتعلقة بها، ودراستها بموجب الأسس الجديدة وعلى هدى هذه التحولات. لقد فقَدَتْ مساعي الحل ذات الطابع الكلاسيكي الإسلامي في الشرق الأسط، والمساعي ذات الطابع الكلاسيكي القومي في الغرب على السواء، فرصةَ النجاح والنصر منذ زمن بعيد. فالإسلام بحد ذاته، وخاصة بتفسيره السنّي الرسمي، لم يلعب دوراً أبعد من أن يكون كالصمغ اللاصق بمستوى الاستعباد التقليدي للكرد والمجذّر له طيلة ما يقارب 1400 عاماً. أما أنظمة التبرجز (التحول البورجوازي) الرأسمالي الواهنة، فلم تسفر عن نتائج أكثر من تمهيد الطريق لإبادة وإنكار أكثر تخلفاً ورجعية عما كان عليه في العهد الإقطاعي، سواء لدى الجيران المحيطين بهم أم في بُناهم الاجتماعية الداخلية. بلغ السلوك التحرري التحليلي لظاهرة الكرد– التي تتواجد في أحضان تجارب العبودية والصهر المتحجرة لكافة أنظمة المجتمع الهرمي– مكانة تبعث على الأمل لديّ، وأكثر واقعية من حيث مستوى التحول والتقدم الأيديولوجي. إني أتقرب من ذلك في أراضي ميزوبوتاميا، مولّدة الحضارة الطبقية، وكلي إيمان وإدراك حاسم بأن البديل لهذه الحضارة سيولد بلا شك. فمن يلد شيئاً يستلزم توليده البديل أيضاً.

أعتبر شروع كل من أمريكا وإنكلترا، القوة المحركة للنظام العالمي الرأسمالي، بحملتهما على ميزوبوتاميا السفلى في أعوام الألفين تحت شعار "عراق ديمقراطي"؛ وكأنه أمارة أشرت إلى صواب تنبؤاتي. لا جدال في أن النظام القائم لن يولّد الديمقراطية في هذه الأراضي، بل سيكون وسيلة لذلك. وهذا ما حصل. هذه التطورات لم تكن بمحض صدفة، بل يجب تقييمها على أنها ثمرة من ثمار السياق النظامي التاريخي الذي ارتأيتُهُ في مرافعتي المقدمة لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية. ثمة تجدد تاريخي في مجتمعات وشعوب الشرق الأوسط، إذ

أننا وجهاً لوجه أمام وضع لَبَنَات مرحلة العبور من حضارة المجتمع الطبقي المعمّر منذ خمسة آلاف عاماً، إلى "الحضارة الشعبية الديمقراطية" البديلة. دخل التاريخ مرحلة تفعيل لإحداث انطلاقة إنسانية عريقة على هذه الأراضي، بعد أن كان يغُطُّ في سُبات عميق. والكرد أيضاً كأنهم ينتقمون لذاتهم من الحضارة الطبقية، فيربطون مصيرهم بالانطلاقة الديمقراطية والأيكولوجية الجديدة ويشكلون منبعها الأم. لهذه العلة لا يمكن أن يكون الحل الكردي إسلامياً أو قومياً. بل وتعد الإقطاعية الإسلامية من جانب، والرأسماليات القومية الغربية من جانب آخر، ظواهر وتصنيفات يتطلب تجاوزها بالنسبة للكرد. كل شيء جعل الكرد وجهاً لوجه أمام حَمْل المجتمع الديمقراطي والأيكولوجي في أحشائه وإنجابه من أحضانه. وذلك سواء ككيان قائم أو كتطور على شكل ظاهرة تحررية. ومثلما تحولت الثورة القروية – الزراعية النيوليتية المتحققة على سفوح سلسلة قوس زاغروس – طوروس كأعظم ثورة في التاريخ البشري، وكذلك ثورة المجتمع الطبقي والمدينة في سومر – ميزوبوتاميا اعتماداً عليها، إلى ثورات كونية مع مضي الزمن؛ فإننا نواجه اليوم وضعاً شبيهاً بتلك التطورات.

لا تجعل الثورة الجديدة من الدولة أو حضارة المجتمع الطبقي هدفاً لها، بل على النقيض، تُعِدُّ نفسَها وتتطور كبديل لها، وتستهدف بناء مجتمع أيكولوجي (بحيواناته ونباتاته) يتطلع إلى الخلو من الدولة والطبقة وإزالتهما، ويرتبط بالعلم ضمن تحالف وثيق ويتداخل معه كضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة. استناداً إلى هذه الحقائق، سيكون من الواقعي تسمية ثورتنا بـ"الثورة الديمقراطية والأيكولوجية" بقدر ما هي من ضرورات ماهيتها التحررية. ومثلما أن اجتياز النظام الرأسمالي العالمي للبنى والكيانات، سواء التي خلقها بذاته في القرنين الأخيرين أو التي سعى للحفاظ عليها بالإرغام، لا يتطلب التبعية التامة له؛ فهو لا يستلزم بالضرورة التحدي الدموي تجاهه. كما أن التعلق بحق الدفاع المشروع والامتثال له في كل الأوقات، وسيادة الهدنة (وقف إطلاق النار) بشرط تفعيل متطلباته (أي الدفاع المشروع)، والبحث المشترك عن حلول للمشاكل المشتركة بالأساليب السياسية؛ لا يعتبر انحرافاً أو استسلاماً، سواء على الصعيد الاستراتيجي أم التكتيكي. بل على العكس، إنه الطريق العملية الواقعية للتوجه نحو تحقيق التحولات الديمقراطية والأيكولوجية. بينما يقوم الكرد بهذه

التحولات مع جيرانهم، يمثلون – موضوعياً – مكانة تتسم بأبعاد كونية، وكأنهم يلعبون دور النبوة في إعادة تأسيس المجتمع الديمقراطي والأيكولوجي في الشرق الأوسط. طبقاً للدور الذي لعبه زرادشت، نبي الزراعة والصداقة مع الحيوانات، في الثورة التي وصلت أوجها في الألف الأول قبل الميلاد.

ما برز في شخصيتي في هذه الفترة هو ظهور كليٌّ للضعف الكامن في الظاهرة الكردية. إذ كان لا بد من ملاقاة الصعوبات والمشقات الزائدة والانكسارات واستنباط الدروس أكثر داخل الكيانات الأيديولوجية – السياسية القائمة، بدءاً من واقع الشرق الأوسط الإقطاعي الاجتماعي وحتى مجتمع أوروبا الرأسمالي. وهذا ما حصل لدي، ليس لمرة واحدة، بل ربما لآلاف المرات، إذ كان تحولي الأيديولوجي ثمرة لتلك الانكسارات. إنه في الحقيقة كاختيار نوع الموت الذي يعجبك. والمرتَقَب هو حدوث مرحلة إبادة غامضة لا يُعرَفُ كيف تم ضياعي فيها، عبر مؤامرات ومكائد فظيعة طالما لجأتْ إليها ودبرتْها الأنظمة العالمية المهيمنة. صُلْبُ الموضوع هو النفوذ الأيديولوجي المطلق مع بعض المكتسبات العملية الهامة. لذا، لم يكن التحول الأيديولوجي العادي يكفي لفهم المجريات. والخروج من تحت وطأة هذه الضربة القاضية يمر فقط من فهم الطبيعة والمجتمع كما هما عليه. ولم يكن ليحصل ذلك بنحاج دون حل وفك رموز لغة وعقل المجتمع والطبيعة. وقناعتي وطيدة بأنني دنوتُ أكثر من وجهة النظر الأساسية المعتمدة على جوهر عقل الطبيعة والمجتمع، عوضاً عن النظرية المثلى (البراديغما) التي كنتُ قد حللتها بخطوطها العامة وأصبتْ بالإفلاس. كما أحرزتُ تقدماً هاماً بشأن ثقتي بالحياة بموجب قوانين المجتمع الأساسية، نسبةً للثقة السطحية القديمة وما تتضمنه من جوانب ضعيفة. لم يعد التوجه نحو الحياة بالعقائد القوية أو الإرادة العملية الوطيدة جذاباً أو محللاً بالنسبة لي. ففرض الخنوع والانصياع على المنازعين طيلة التاريخ الحضاري، أصبح رمزاً لمسيرات البطولة.

هذه الحقيقة هي لغة السلطنة الدموية والاستعمار النَّهِم الذي لا يعرف الشبع. وقد تجلى بما لا غبار عليه أن أية أيديولوجية تَعتَبِر القتل فضيلة وتفتح الطريق له، لا يمكنها خدمة آمال الإنسانية المسحوقة – المضطهَدَة في الحرية والمساواة. وعلى كل مجتمع النظر إلى

المحاسبة الأيديولوجية لـ"نظرية العنف"، التي لا تعتمد مضموناً على حق الدفاع المشروع المعترَف به في كافة الأنظمة القانونية — عدا حق الحياة الحرة الذي لا غنى عنه – والقابلة لاكتساب نوعية تسلطية واستعمارية بكل سهولة؛ على أنها مكسب هام لا يستهان به. فرغم إحراز المفهوم الاشتراكي القديم المعبأ بالشدة النصرَ المؤزر، إلا أنه، وكما لوحظ في تجربة روسيا السوفييتية، لم يستطع إنقاذ نفسه من التعرض للانهيار. هذا الموقف المتذبذب الذي تعرض دوماً للانتقادات والاتهامات، يُقدَّر حقيقةً كمكسب هام للغاية تحقق باسم الإنسانية الحرة.

ويُساوي الانقطاع عن كافة أشكال المجتمع الهرمي المتضمنة للعنف، والذي يتسم بالنقاء في تحولي الأيديولوجي، في قيمته ثورةً ذهنية. وإسناد هذه الثورة إلى العقل الكامن في جوهر الطبيعة والمجتمع، إنما يعني إيصالها إلى قوة حل لا تنضب ولا تخور أبداً. هكذا أصبحتُ أثق بذاتي، ولم يعد لدي مكان للانسدادات الجذرية أو مخاوف عدم إيجاد الحلول، في البراديغما (النظرية المثالية) الحاكمة في شخصيتي. إن المساوئ الكبيرة والآلام الشديدة تتمخض عن حقائق عظيمة وحياة حرة تبعث على المنعة والقوة، هذا إن لم تتسبب في القتل. وسيكون صحيحاً تقييم مسألة إقحام النظام العالمي السائد الخصائصَ الشخصيةَ التي تخدمه في الإفلاس، وتمهيده بالتالي السبيلَ لظهور البديل؛ على أنها ميلاد جديد وثورة أيديولوجية جديدة.

الفصل الثاني

الحضارة الهيلينية
علاقاتها مع الكرد والأتراك

تحظى الجمهورية اليونانية الهيلينية وعلاقاتها بالقضية الكردية والجمهورية التركية بأهمية ملحوظة في يومنا، من حيث تقييمها بشكل صحيح دون الوقوع في خطأ أو الانزلاق في أغلاط كبيرة. ويمكن إدراج علاقاتها مع أوروبا والاتحاد الأوروبي في ذلك أيضاً. كيفما تُقيَّم ميزوبوتاميا على أنها مهد الحضارات، فالحضارة الهيلينية أيضاً تعتبر نفسها مهد الحضارة الأوروبية. وثمة نسبة هامة ومؤثرة من الحقيقة في كلتا الحالتين. إذ يرجع عدم إمكانية خطو خطوة جادة في حل قضية قبرص التي تبدو كموضوع بسيط، إلى الحقائق التاريخية المتشابكة المتوارية خلفها. وتشكل هذه التطورات التاريخية أساساً في ظاهرة الخيانة المعتمدة على المؤامرة المدبرة أثناء دخولي إلى أثينا، والتي يصعب فهمها ولا يُعتَرَف بوجودها البتة. لذا، لا يمكننا تكريس السلام الحقيقي أو إبرام علاقات الصداقة الحقة بين بلداننا وشعوبنا في يومنا، ما لم نقم بالتعريف الصحيح للعلاقات الكردية – التركية الممتدة إلى ألف عام، وللعلاقات السائدة في العالم الأناضولي – الهيلينيي على العموم، ضمن إطارها التاريخي. وما هو موجود إنما نسيج من العلاقات، شبيه لحد ما بالعقدة العربية – الإسرائيلية الكأداء. وهنا يكمن سبب ضرورة دقة وشمولية التحليلات. ويعتبر تفهم هذه العلاقات المتشابكة المولِّدة للتراجيديا أكثر من غيرها، وإضفاء المعاني عليها، عصب الوريد في اشتباكاتنا وعراكاتنا الأيديولوجية – السياسية.

أ) الحضارة الهيلينية حقيقة كائنة، يجب عدم استصغارها أو استنكارها أو تضخيمها.

علينا بالتحليل السليم لمصادر ولادتها على وجه الخصوص. وهذا أمر ضروري لتفهم "المفارقة اليونانية" (paradoks) التي لا تزال قائمةً.

شكلت الحضارة الهيلينية في جوهرها حلقة الوصل لنقل الثورتين القروية – الزراعية النيوليتية والمدينية ذات المنبع الشرق أوسطي، إلى القارة الأوروبية. فهي تتعرف على العصر النيوليتي عن طريق الأناضول في الألف السابع قبل الميلاد، وتُعاش مرحلة نيوليتية في شبه الجزيرة تلك كجزء من منطقة البحر الأبيض المتوسط، مثلما كانت عليه الحال عموماً آنذاك، قبل أن تتشكل ككيان هيليني. وفي الألف الثاني قبل الميلاد تبدأ الحضارة المدينية بالدخول إليها، مثلما نلاحظ في مثال ملحمة طروادة الشهيرة. في الحقيقة، تشكل طروادة البوابة الرئيسية لنقل الحضارة الميزوبوتامية ذات الأصل السومري إلى القارة الأوروبية عن طريق الهوريين والحثيين. ومن هنا تستمد أهميتها الكبرى. واعتباراً من الألف الثاني قبل الميلاد لعبت طروادة بالنسبة لشبه الجزيرة اليونانية أولاً وسائر القارة الأوروبية ثانياً، دوراً يوازي في أهميته الدور الذي لعبته نيويورك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أو ذاك الذي قامت به فلورانسا في النهضة الأوروبية. إنها تنقل القيم الحضارية لآلاف السنين إلى الغرب، وكأنها تنير المحيط وتمثل الغنى. ويعود الفضل في إيلاء المثقفين الأوروبيين الأهمية الزائدة لها إلى تعريفهم السليم لماضيهم. وهاهو السؤال الذي يُطرح بكثرة في أيامنا هذه "هل مهد الحضارة الأوروبية هو الأناضول حقاً، أم شبه الجزيرة اليونانية؟"، قد تحول إلى معضلة قضياتية (sorunsal) بحد ذاتها.

في أعوام 2000 ق.م. نشهد هجرة "الأقوام الشمالية" المتغذية على الثورة النيوليتية، وتنقلاتها في أوروبا من سواحل المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي وحتى حواف الصين في الشرق. وما هذه الهجرات سوى اعتداءات الأقوام – القبائل في المرحلة البربرية العليا، المتغذية في الجنوب على الحضارة المدنية السومرية معلّقة آمالها على خيرات وثروات المناطق الحضارية الممتدة من الهند إلى مصر المبهرة والجذابة. في الخلاصة ساهم هؤلاء في البدء بمرحلة تاريخية جديدة تتمثل في الحضارات الصينية، الهندية، الإيرانية، الحثية، وكذلك الحضارة الهيلينية في أقصى الغرب. إنها تشكل من ناحية ما تركيبة جديدة (جميعة) عظمى تدمج بين

الدماء الطازجة لـ"البربرية"، وبين الحضارة المدنية القديمة. وهي إحدى أهم درجات العبور إلى التاريخ المدوَّن (المكتوب).

يعود السبب في اكتساب الهيلينيين هذه الأهمية، إلى استفادتهم من الحضارة الميزوبوتامية عن طريق الأناضول من جهة، ومن الحضارة المصرية عن طريق الكريتيين من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى كونهم يشكلون أول أقصى نقطة في القارة الأوروبية. ومن الواجب إضافة الانتقال المباشر للحضارة السومرية – المصرية الهجينة التي دمجها الفينيقيون، عن طريق لبنان، إلى ذلك أيضاً. حقاً، ومع حلول أعوام 1500 ق.م. نرى القبائل الهيلينية تقتات بكثافة على حضارات تلك المناطق، طبقاً لما يقال في حكمة قديمة (الغربي الذي وقعت عينه على المُلْك والثروات). الخطوة الأولى كانت الحضارة الميكّانية التي وضعت الحد الفاصل للحضارة الكريتية ودمجتها في أحشائها، وزالت من الوجود في أعوام 1200 ق.م نتيجة هجمات القبائل الجديدة ولأسباب داخلية أيضاً، لتقوم بحملة جديدة كالسيل الجارف منذ أعوام 1000 ق.م. وبعد الاستيلاء المبكر على طروادة يحتشدون من جديد على سواحل بلاد الأناضول الغربية، ويتشكلون تحت أسماء عديدة مثل "الدوريون، الإيونيون، الآيوليون" ليبدؤوا مرحلة من التطور أسفرت عن انفتاحات واسعة. يَبلُغ هوميروس في ملحمته "الإلياذة" الشهيرة أروع أشكال الوصف وأقواها في هذه المرحلة. وترجع بواعث أهمية ملحمة "الإلياذة" العظمى وتشكيلها منبع آداب الثقافة الغربية الأصلي، إلى الدور التاريخي البارز لطروادة. لأول مرة تسقط قلعة حصينة وكبيرة – تكمن في الأقصى – للحضارة الشرقية على يد الهيلينيين، الطفل الطري العود والناشئ حديثاً للغرب، وتُفتَح الأبواب على مصراعيها للتوسع في الشرق. حصل سقوط طروادة في أعوام 1200 ق.م. وبعدها شرع التوسعيون المسمَّون بـ"أقوام البحار" والمؤلَّفون بأغلبهم من الهيلينيين، بالتأثير وتشيكل تركيبات جديدة بهوية ثقافية جديدة، وعبر حضارة الشرق الأوسط، مطلقين على أنفسهم أسماء عديدة على غرار "فيليستيا Filistia" في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وعلى سواحل البحر الأسود وحتى الـ"بونتوسيين". تمتلك الحضارة الهيلينية العظمى كياناً وديناميكيتيكاً تطورياً كهذا في التاريخ. وفي هذه الفترة تأثر الهيلينيون بالكثير من الشعوب

والثقافات، وعلى رأسها الحثيين والفريغيين والليديين واللوبيين، ووُفِّقوا في إذابتها في بوتقتهم في نهاية المطاف سواء بالصهر أو بالعنف. تتوارى هذه الحقيقة في أحشاء عصرٍ غلَبَ عليه التأثير والطابع الهيليني في بلاد الأناضول. ونقصد هنا حقيقة التربع على حضارة غنية وامتلاكها. إنها حضارات وُضِعت لَبَنَاتها الأولى في الألف الثامن قبل الميلاد لتتطور وتتنامى فيما بعد. وإلى جانب كون ما حصل في إسبانيا وحتى صقيليا وإيطاليا يعد تطوراً مشابهاً لذلك، إلا أنه يتسم بطابع هيليني من الدرجة الثانية. أما التطورات الأساسية فتحققت على جانبي بحر إيجه.

تأتي الإمبراطوريات الآشورية، الأورارتية، الميدية، البارثية في مقدمة القوى التي تصدت للهيلينيين في الشرق، وأوقفت توغلهم في هذه الفترة. أما الآشوريون الذين أصبحوا القوة المسيطرة والنافذة بعد اندحار الحثيين، فتمثل دورهم في دحر الهيلينيين إلى غرب بلاد الأناضول وإرغامهم على المكوث هناك، إلى أن انهاروا هم أيضاً (أي الآشوريون). كذلك يتميز الأورارتيون بدور مشابه. أما الدور الأساسي في التصدي وإيقاف التوغل، فلعبه "كَي إخسار" حاكم ميديا في عام 585 ق.م، حيث يرسم خطاً حدودياً على سواحل البحر الأحمر بعد الحرب. ويتطرق الفيلسوف تالس بذاته إلى هذه الحرب التي تتميز بمزايا وخصائص غريبة جداً في التاريخ الهيليني والميثيولوجيا الهيلينية. إذ يتم ذكر مصطلح "ميديا" كمادة رئيسية مستقلة بذاتها ضمنها على الدوام. وفي تاريخ "هيرودوت" يتم التنويه بالأرجح إلى "الميديين"، بينما يبقى البارثيون على الهامش. ومثلما يتواجد "التحالف الأمريكي" في يومنا الحاضر، ففي تلك الأيام أيضاً كان "الانتساب الميدي" أو "التحالف الميدي" من أهم المصطلحات الضاربة للنظر لدى الهيلينيين. أما التشبه بهم فكان موضة شائعة حينها.
وكانت السياسة أيضاً تنقسم إلى قسمين: حلفاء الميديين، والمناوئون للميديين. ويتطور هذا الانقسام في مرحلة الإمبراطورية البارثية اللاحقة للميديين، ليؤثر على كل مجالات الحياة.
أما الفترة الممتدة من 550 ق.م إلى 330 ق.م، أي إلى حين غزوات الإسكندر، فسادتها هيمنة ميدية – بارثية بكل معنى الكلمة. وهي نفسها الفترة التي يتلقى فيها الهيلينيون فن السلطة والنفوذ في السرايا والقصور الشرقية، ويتقبلون الحضارة المصرية أيضاً قسمياً في المجال

السياسي. وبالتالي يحقق الهيلينيون، الذين اقتاتوا وتعبأوا بما فيه الكفاية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تطوراً ملحوظاً في حملة أثينا الكلاسيكية التي طالما يتم التغني بها ومدحها في التاريخ. وتنجح الهجينة (التركيبة الجديدة) المتمركزة حول أثينا في أن تكون مركزاً وأساساً بحق، لتصبح مركزاً لتشكيل التركيبات الجديدة الخلاقة، لا "مكاناً للمحاكمة المختلطة". أي أنه ثمة حضارة فتحت الأبواب للانفتاح والتقدم بفلاسفتها وأدبائها وساستها. هذه الحضارة التي ظهرت فيما بين 600 – 300 ق.م تشكل مجمعاً أساسياً لحضارتنا الراهنة.

أما حملة الهيلينيين على يد الإسكندر فليست في مضمونها إلا حرباً استيلائية كبرى على الغنى العظيم المتراكم في قصور البارثيين طيلة فترة هيمنتهم التي عمّرت قرنين من الزمن. وكأنهم شغوفون بتقليد حملات داريوس الأكبر، إمبراطور البارثيين (520 – 485 ق.م) في الشرق والغرب، والذي أبدى القدرة على تكليل أكبر الغزوات الاستيلائية بالنصر الموفق، بدءاً من سواحل "نهر تونا Tuna" إلى سواحل "نهر الغانج Ganj" في الهند. وهكذا انفتحت الغالبية الساحقة من مناطق الحضارة الشرقية – الغربية، بدءاً من تونا وحتى الهندوس والغانج، على الثقافة الهيلينية مرة أخرى. وتأسس عدد جمٌّ من الدول العبودية على أساس هذه الغزوات، وحافظت الحضارة المصرية على وجودها في مرحلة جديدة ضمن سلالة "بتولاما Ptoleme"، حيث تعد الإسكندرية المدينة الرئيسية والمركز الثقافي الأول آنذاك. وتستمر الحضارة في الأناضول في ظل سيطرة الملِك "برغاما Bergama". أما "السلافكوسيون Slefkos"، فيقطن أغلبهم أراضي ميزوبوتاميا ليتمركزوا هناك ويبدؤوا مرحلة أوسع نطاقاً وأكبر عمقاً بعد الإسكندر. تعد فترة ما بين 30-250 بعد الميلاد أعظم فترات ازدهار الهيلينية في التاريخ، لتكوينها جميعة (تركيبة جديدة) الشرق – الغرب وخاصة في الميدان الثقافي. إنها القوة الأخيرة المبدعة للحضارة العبودية. والإمبراطورية الرومانية العبودية أيضاً تُمثِّل في فحواها هذه الروح والمعاني السامية. أما اللاتينيون، فلم تذهب مساهماتهم في هذه المرحلة أبعدَ من الشكلية والظاهرية. فالإمبراطوريتان الرومانية والبيزنطية العظيمتان (بين 500 ق.م و1450م على وجه التقريب) تربعتا على ميراث

جميعة الحضارة الشرقية – الغربية، وأخذتا تقتاتان عليها بنَهَمٍ أكثر من أن تضيفا شيئاً كافياً إليها طيلة تاريخ الهيلينية. أهم ميزة بارزة للعيان في هذه الحقبة التاريخية هي أساليب القمع البربرية والغزوات الاستيلائية المسلَّطة على الإنسانية في مناطق الشرق الخيّرة. وما الانطلاقتان المسيحية والإسلامية في مضمونهما سوى تمرد أيديولوجي – سياسي وعسكري تجاه تفوق الرومانيين والبيزنطيين القريبين إلى الغرب، وذلك كحركة تحرر وسلام.

ب) ترجع جذور ميلاد الحضارة الهيلينية إلى مدينة أثينا التي كانت تعبّر عن شكل الدولة ونمط الحياة الثقافية الجديدة، أكثر من أن تكون مجرد مدينة. وقد خاضت أثينا صراعاً على نحو خاص بها تجاه الدولة المتمركزة في إسبارطة داخلياً وبرسابوليس خارجياً. واستخدمت سلاح الديمقراطية الأكثر فتكاً لدى الطبقة العبودية، لتتفوق في المحصلة على سائر المدن الهيلينية والشرقية على حد سواء من جهة، ولتشكل أحد أكثر نماذج الحضارة العبودية إبداعاً ونضوجاً من جهة ثانية. هذا وكان لها الفضل البارز في عبور الإنسانية بذهنيتها من نمط التفكير الميثيولوجي والديني السائد منذ آلاف السنين إلى نمط التفيكر الفلسفي. ويعد كل من سقراط، أفلاطون وأرسطو أنبياء هذا النمط الجديد. ولأول مرة انفصل الفن عن مراسيم الطقوس الدينية لينال استقلاليته، وتعاظم الفنانون المتنورون والفلاسفة ليتركوا آثاراً لا تُمحى في ولادة نماذج الحياة الجديدة في سائر الميادين الهيلينية. ووصل العلم بكافة فروعه مستويات أرفع، وفي مقدمتها الطب، الهندسة، الفيزياء، الفلك، الرياضيات. ولا يمكن تجاهل أو رفض الأواصر القائمة بين هذه التطورات وديمقراطية أثينا.

إلا أن أثينا لم تتورع عن الحكم بالموت على سقراط الذي كان رمزاً لهذه الحضارة في نفس الوقت. كيف يمكننا إيضاح هذا التناقض؟ ليس من الصعب تلمس هذا الطابع المتناقض على الفور. إذ، وبينما يتواجد مبدعو وصائغو جميعة الانطلاقات الإنسانية الحضارية العريقة في أثينا من جانب؛ نرى فيها من الجانب الآخر وجوداً قوياً وراسخاً لطبقة أرستقراطية طفيلية، ماكرة وخبيثة، ارتقت إلى مصافّها بفنون الإدراة العبودية والطراز الاستعماري العبودي لا غير. إنها طبقة متطفلة لدرجة لا ترى الحاجة حتى لتسوية ظهرها لدى تناولها الطعام. وهي التي ابتكرت التعبير الأكثر ديماغوجية للديمقراطية لتتحكم في

الـ"ديمو – قراطيا" (حكم – الشعب) كتحكُّم الراعي بالماشية. وهذا هو الوجة الآخر للحقيقة. لذا فأثينا هي مهد الديمقراطية، ومهد الديماغوجية والرياء الخفي ومركزهما، كجزء لا يتجزأ من طابعها العام. وتصل الأمور إلى درجة لا يمكن الفصل فيها بين الديمقراطية والديماغوجية بحدود فاصلة. ولأثينا هديةٌ كهذه تُقدِّمها للإنسانية. ولطالما شهد التاريخ ساسةً من أثينا، لا عَدَّ لهم ولا حصر، يتوجهون نحو الخيانة بسفالة ودون أن ترفّ لهم عين، على نقيض ما مثّله "بريكليس Perikles" من ديمقراطية حقة. وما محاكمة سقراط سوى مثال مصغَّر لهذه الحقيقة الكائنة.

وكأن الإلهة "أثينا"، التي يُذكَر اسمها في ملحمة الإلياذة حيث تتقمص (تتنكر في) شخصية "ديافوبوس" أخو هكتور الذي لا يُقهر كي تزجه في حرب يكون مصيره فيها الهزيمة؛ قد لعبت اللعبة نفسها تجاه سقراط أيضاً. وإن دل هذا على شيء إنما يدل على أن عامل الأرستقراطية والاستبداد موجود منذ البداية كخاصية بارزة في الثقافة الهيلينية، وأن الطبقة الاستعبادية – أو الطبقة الاستعمارية الحاكمة بشكل أعمّ – لم تتمكن من استعمار الشعب وإدارته إلا بجوهرها الثقافي الديماغوجي الذي لا تغيب فيه المؤامرات والدسائس قط. يقال بأن الإله زيوس قد أنجب الإلهة أثينا من جبينه. فإذا ما اعتبرنا زيوس رمزاً للاستبداد الهيليني المتفوق والمتصاعد، سندرك على نحو أفضل كيفية تشكُّل الوجه الآخر المتمثل في الإلهة "أثينا" المولودة من جبينه، والمدينة أثينا المسماة على اسمها. وعلينا ألا نستغرب من عجز الفيلسوف سقراط عن تحليل هذه الخاصية لأثينا. فأثينا كانت على الدوام رمزاً لأكثر الأمثلة تقدماً ورفعة في الاستبداد الفردي والطبقي تحت قناع الديمقراطية. ونقمة إسبارطة الكبيرة والمحِقَّة ليست هباءً، فإسبارطة تمثل الطبقة النبيلة والسخيّة تجاه أثينا، وإن كان بطراز مَلَكي. نصادف في كتاب هيرودوت جُمَلاً من قبيل: داريوس الأكبر ناقم جداً على دسائس ومكر أثينا. ويُذكَر فيه أنه قال لطبّاخه "كلما جلبتَ لي الطعام، عليك بالقول: لا تَنْسَ الأثينيين (أي أبناء أثينا) أيها الملِك!". كما يقول: "أيها الرب زيوس، دعنا نُوقِفُ أبناء أثينا عند حَدِّهم!". إذن، بينما يشكِّل سقراط، أفلاطون، أرسطو وبريكليس الوجهَ الأول لديمقراطية أثينا، فإن الوجه الثاني ليس إلا عدداً لا يُحصى من الديماغوجيين والدسّاسين

المِكَرة والدجالين.

يمكن القول أن هذا الطابع المتناقض في الثقافة الهيلينية يكمن في أساس الثقافة الغربية سائرة. إذ، وبينما يعد الصدق خاصية أساسية بارزة في الثقافة الشرقية، نرى أن الخداع والكذب والديماغوجية ينعكس في الثقافة الغربية على الضد منه. إنها من روائع التطور الدياليكتيكي التي لا غنى عنها ولا بد منها. فالصح يتطور بخلق نقيضه. يتوارى في أغوار هذه الحقيقة أيضاً، الإرث الثقافي الغني الذي ترتكز إليه الثقافة الهيلينية. وإذا كانت هذه الثقافة معرضة للنهب والاختلاس من أربعة جهات (الأناضول، فينيقيا، مصر وكريت)، فإن إخفاء ذلك والتستر عليه يتطلب بدوره ديماغوجية كبرى. فالهيلينيون قاموا بالإبداع، وساهموا في التطورات والتحولات بإقبال ناجح موفق، إلا أنهم لم يتورعوا أو يترددوا بتاتاً عن تَبَنّي كل ما لم تهضمه مَعِداتُهُم أو تتقبله عقولهم من عناصر، بتعابير ديماغوجية. وفي حين نجد التقليد البسيط لسومر ومصر في نظام الآلهة الهيلينيين، تعد مساهماتهم من الجانب الآخر إلهياتٍ (teoloji) يغلب عليها الوجه البشري. وما "هسيودوس Hesiodus" في الواقع سوى أبرز الأنبياء في المعطيات الهيلينية المنتهلة من الإلهيات السومرية بالأغلب. كذلك الأمر بالنسبة لملحميَّ الإلياذة والأوديسا لـ"هوميروس"، اللتين تعدان في الأصل الشكل المستحدث لملحمة كلكامش كما دَوَّنها الهوريون – الحثيون.

ورغم أن الميثيولوجيا والإلهيات السومرية هي الأصلية، إلا أنه حين التمعن فيها وتقييمها بدقة، سيلاحَظ بكل وضوح أنها ترمز إلى "الإله – المِلك" في الحضارة العبودية المزدهرة. وكل الإلهيات اللاحقة لها زادت هذه التكوينة الأصلية جمالاً وزركشة، وقدّمَتْها لأناسها بعد أن طابقتها مع ظروفها المحلية. حمل الفن بكل فروعه، وفي مقدمتها الأدب وحتى العلم والفلسفة أيضاً، بين طياته الآثار العميقة لهذه التقاليد ليصل بها إلى يومنا الراهن. ويالها من صدفة مؤلمة أن تكون الآلهة التي زَجَّ بها كلٌّ من صدام وبوش في ساحة الحرب زاعمَين بأن "آلهتي هي الأقوى"، تمتلك في مكان الاقتتال ذاك، فرصةَ ولادةِ الجديد أيضاً. كل الحضارات المبنية على استغلال كدح الإنسان واستثمار القيمة الزائدة، لم تفقد جوهرها بتاتاً منذ نشوئها، بل وتمكنت من الاستمرار في كل البنى الفوقية والتحتية القائمة. وهذا بحد ذاته أمر مثير للدهشة

حقاً. لم يظهر الرياء والديماغوجيا إلا لابتلاع هذه الحقيقة وهضمها دون الشعور بذلك. أما العلم، الفلسفة، الدين والفن، فلكي يصل بالإنسانية إلى حالة يمكن تحمُّلها. وإذا لم يَفِ هذا بالغرض تبدأ حينئذ ثقافة المجازر المتعاقبة بدءاً من صلب آلاف الأشخاص، ووصولاً إلى إلقاء الكثيرين منهم فريسة سائغة للحيوانات المفترسة في حَلَبات الصراع لتقطعهم إرباً إرباً، ومن قطع الرؤوس إلى تقطيع الأجساد إلى فتات وأشلاء. وبكل سهولة تُنعَت أسفار المجازر على أنها بطولات أو مقدسات إلهية. ويصبح الزج في السجون، وممارسة كل أشكال التعذيب،حالة لا تغيب ولا يقل شأنها قط. أما ما يقع على عاتق الشعوب والإنسانية، فليس إلا الخنوع والخضوع لهذا التاريخ المثير للدهشة والفزع. في هذه النقطة بالذات، تتمثل مساهمة الطبقة الهيلينية الحاكمة، في التحريف الديماغوجي الأكثر دقة وخِفْيَة للديمقراطية. وما تجرُّع سقراط لِسُمِّ الشَوكَران (وهو نبات مخدِّر سام Baldıran)بيديه، سوى انعكاس للطابع الهيليني في ثقافة النظام المريعة هذه. ولا غرابة في ذلك. لفهم هذه الحقيقة باعتباري "آبو"، كان جلياً أنه لا بد من الفهم الصحيح للهيلينية كجزء لا يتجزأ من حضارة المجتمع الطبقي. إلا أن هذا بدوره لم يكن بوسعي أن أفهمه إلا بعد أن عشت هذا الوضع المريع الذي أقحموني فيه. إذ، ثمة حقائق لا يمكن فهمها ما لم يتم عيشها.

من الضروري إضافة النتيجة التالية أيضاً: كل الشعوب وصلت إلى يومنا الراهن وهي تتخبط منذ بزوغ فجر الحضارة في متاهات الأساليب الإدارية والاستعمارية لكل سيد أو استبدادي أو طبقة حاكمة، وتجتر حتى النخاع مخاضات كذبهم ورياءهم وديماغوجياتهم وتعذيباتهم ومجازرهم. ولا يزال "الفرد الحر" و"الشعب الحر" حُلماً وأملاً، إذ يتمتع أصحاب السلطة الهرمية فقط بنسبة معينة من الحرية الظاهرية في مناطق نفوذهم، بينما نراهم لا يدّخرون جهداً في إغداق الوعود الكاذبة والآمال الفارغة والأماني المستحيلة التي لا نهاية لها، على الشعوب والأفراد.

ج) من الممكن إقامة روابط الوصل بين الهيلينية والكرد عن طريق الحثيين. إذ من المعلوم أن الحثيين من الشعوب الجبلية المجاورة والمنتشرة نحو داخل بلاد الأناضول التي يقطنها الهوريون، كفرع مُتَأَثِّرٍ من الشعب المسمى بـ(نموذج الكردي البدائي – بروتو —كرد) الأقرب

إلى ميزوبوتاميا العليا، أثناء انتشار الحضارة السومرية في تلك الأراضي. أما اعتبارهم مزيجاً هجيناً من القبائل البربرية الآتية من الشمال، وأفراداً في الحضارة المحلية المستقرة؛ فيُعَدُّ التعبير العلمي الأقرب إلى الصحة. وقد بُرهِن على قرابة الآريين والهوريين لغوياً وثقافياً. اتسعت الإمبراطورية الحثية التي كانت (هاتوشاش Hattuşaşمركزها، حتى سواحل بحر إيجه في الفترة ما بين 1700 – 1200 ق.م، لتشكل طروادة التي تتميز بكونها أقصى نقطة فيها، دولة المدينة بامتيازات أكثر. أي أن الحثيين هم أول قوة زرعت بذور الحضارة على سواحل بحر إيجه. وفي أعوام 1200 ق.م. قامت الجماعات المسماة بـ"أقوام البحار" وعلى رأسها قوات القبائل الهيلينية، بالشروع بمرحلة تأسيس الإمارات من جديد – بالتكاتف مع الآتين من المضائق – في أماكن سكن الحثيين الذين تبعثرت كياناتهم المركزية تحت ضغط غزوات الآشوريين – من الجنوب – الممثِّلين الأخيرين للحضارة السومرية. وبينما تشكلت كيانات سياسية أكثر مركزية في الغرب، والمسماة بـ"فريغيا، ليديا، كاريا، ليكيا"، ظهر الميتانيون على مسرح التاريخ في ميزوبوتاميا الوسطى وأماكن سكن الهوريين، كفرع آخر من فروع "الكردي البدائي" (بروتو –كرد). وعندما تبعثرت وتشتتت كياناتهم المركزية إلى جانب الحثيين على يد الآشوريين، بدأت الحضارة الأورارتية التي كانت تتخذ من "وان" مركزاً لها (900 – 600 ق.م) بالظهور والتطور. ولأول مرة يلاحَظ وجود المواجهات المباشرة والتأثر المتبادل مع الهيلينيين في عهد الأورارتيين.

بينما عمل الهيلينيون على إدراج كل جماعات الشعوب القاطنة في غرب بلاد الأناضول في مرحلة الصهر والانحلال، لم يستطيعوا إبداء قوة التأثير نفسها في حياة القبائل – العشائر الكردية. ويعود الفضل البارز في ذلك إلى تأسيسها التكوينات النيوليتية الأولى التي تمتد جذورها إلى ماضٍ سحيق يجاور أعوام 10000 ق.م، وبالتالي بلوغها إلى البذرة الثقافية السليمة المنيعة. ولربما لا نجد أي شعب آخر في التاريخ، عاش الثقافة النيوليتية بأعمق درجاتها وأطول فتراتها لهذه الدرجة في الأماكن التي سكنها الكرد. وللتضاريس الجبلية الوعرة أيضاً دورها الهام في ذلك. من هذا المنطلق، لم تتمكن الأقوام الإسكيتية المتدفقة من الشمال، ولا القبائل السامية وقوات الحضارة السومرية الآتية من الجنوب، ولا أصحاب

الأصول الهيلينية الزاحفة من الغرب؛ من الاستيلاء كلياً على التضاريس والثقافة الكردية أو بسط نفوذها على البنى الثقافية هناك. وقد سجَّل الكرد مسافات ملحوظة نحو الوحدة الاجتماعية والسياسية على مستويات رفيعة مع الأورارتيين والكونفدرالية الميدية المتأسسة في الفترة اللاحقة لهم. أكثر الحُقَب التي تركت بصماتها على الهيلينيين هي فترات تماسّهم مع الميديين واحتكاكهم بهم. ووصل الأمر إلى درجة شكلت فيها كل الظواهر ذات الأصل الميدي، أهم عناصر الثقافة الهيلينية وأبرزها. إن علاقة البطل "ثيسيوس Thessus" – الذي يُذكر اسمه في ميثيولوجيا تأسيس مدينة أثينا – مع ميديا، أمر ضارب للنظر وغريب عجيب. هذا وما يحُلُّ بـ"ميديا" في أسفار الأرغنوطيين أيضاً، يحث المرء على التمعن فيها ملياً. ورغم عدم إبراز ظاهرة "ميديا" كمصطلح حسب مستلزمات اللغة الميثيولوجية، إلا أنه من الواضح أن المقصود هنا مضموناً هو قوة الميديين، أكثر من أن يكون الهيلينيين أنفسهم. إن علاقة الثقافة الهيلينية بالحثيين، الهوريين، الميتانيين، الأورارتيين والميديين، موضوعٌ يستحق البحث والتدقيق.

أما فيما يتعلق بعلاقتها مع البارثيين فهي، وكما يتم التنويه إليه بكثرة في تاريخ هيرودوت، تتجلى بشكل ملموس في العلاقة الميدية. وكون الميديين جيران الهيلينيين، فإن ذلك يشكل عاملاً مؤثراً هاماً. ويعد طراز تحليل الإسكندر للتناقضات الهيلينية – الميدية – البارثية، تجربة نفيسة في يومنا الراهن، وتستحق التفحص واستخلاص الدروس منها. ذلك أنها وُفِّقَتْ في دمج وتهجين الثقافتين وتشكيل تركيبة جديدة تاريخية منهما. ونادراً ما نصادف في التاريخ مثالاً آخر أحرز النجاح ولفت الأنظار لهذه الدرجة في جميعة الثقافة الشرقية – الغربية تلك.

وفي الأراضي التي عاشت عليها أغلبية الكرد، نلاحظ وجود ثلاثة كيانات سياسية وثقافية مميزة حافظت على وجودها قروناً عديدة من بعد السلافكوسيين. الأولى هي كوماغانا التي اتخذت من "ساموسات" – على حدود آديمان الحالية – مركزاً لها، والثانية هي آبغار ومركزها هو أورفا، والثالثة هي الكيان الموجود في شمالي سوريا، والعائد إلى بالميرا (تدمر). وقد عاشت هذه الكيانات أوج ازدهارها الثقافي في سنوات 250 ق.م- 250 م

على وجه التقريب. وتعد هذه الحقبة التاريخية التي تمتد 500 عاماً، أكثر الفترات التي تداخلت فيها الثقافات كلها، وأثرت اللغات والثقافات في بعضها وتأثرت بأغنى الأشكال بحيث لم يقتصر ذلك على القيم المادية فحسب، بل تعداه ليشمل تبادل القيم المعنوية أيضاً والأديان والآلهة والأفكار على أوسع النطاقات. بمعنى آخر، إنها كانت بحق، فترة عولمة وتكوُّر. وما المسيحية والعدد الهائل من المذاهب الصوفية (الباطنية geneostik) وتعاليم "ماني Mani" الملفتة للنظر، سوى ثمرة من ثمار هذه المرحلة. فالمانوية، التي تعد التعاليم الدينية الأكثر تقدماً ورفعة في عصرها، تتسم بأنها تيار كوني يتحدى التمييز الروماني – الساساني القائم. وقد ولدت المانوية في أراضي نهري دجلة – الفرات الوسطى، لتنجح بعد ذلك في الانتشار في الجهات الأربعة من العالم وإبداء القدرة والعزم الوطيد في توسعها.

في حين غدت الهيلينية تفقد جوهرها مع المسيحية، نراها تقطع مسافات ملحوظة وتدخل مرحلة جديدة مع ازدهار الإمبراطورية البيزنطية. وقد تمخض انهيار مرحلة حكم سلالة البارثيين في إيران واستلام سلالة الساسانيين مقاليد الحكم بدلاً منها، عن إشعال فتيل الاشتباكات الشرقية – الغربية وتأجيجها مجدداً. هذه المرحلة من الاشتباكات التي استمرت ما بين سنوات 200 – 640 م، ألحقت الخسائر الفادحة بالطرفين على السواء. أما بالنسبة للكرد الذين يعيشون في قلب هذه الساحات التي تشهد الحرب، فكانت مرحلة تشتت وتردٍ. فالفتوحات العربية – الإسلامية المتتالية، والصراعات البيزنطية – المسيحية، حوَّلَت كل بلاد الأناضول وميزوبوتاميا العليا إلى ساحة حرب وجهاد لا يخمد. هذه الفترة هي نفسها العصور الوسطى التي شهدت العبور من حضارة المجتمع العبودي – الطبقي إلى حضارة المجتمع الإقطاعي – الطبقي. وأُسدِل بذلك ستار غليظ على التقسيم الشرقي – الغربي بإضفاء العداوات الدينية عليه. وتَرَكَ التبادلُ الثقافي مكانه، ليحل محله الاغتراب المتأصل باضطراد. واكتسبت مصطلحات "الكافر، الغاور gavur" معاني معينة، وتعالت جدران الإقطاعية الغليظة بين الشعوب المتجاورة. وتحولت الهجمات الإسلامية على البيزنطيين في عهد الأمويين والعباسيين العرب، إلى وسيلة لتكريس نمط الحياة الجديدة، عبر مصطلحات "الجهاد الأكبر" أو "الجهاد المقدس".

أما البيزنطيون فيجهدون بكل إصرار وعناد لحماية ميراث روما. ومع اندحار الساسانيين فُتحت أبواب إيران وآسيا الوسطى برمتها على الإسلام، ليتحول بذلك التقسيم الشرقي – الغربي إلى تقسيم غليظ وفظ باسم المسيحية – الإسلام. والشعوب المنقسمة فيما بينها بعد ما كانت حتى الأمس القريب على صداقة ووئام مع بعضها، رأت نفسها في مواجهة بعضها البعض بعداوات دينية ومذهبية. فالقوى الإقطاعية أَقحَمت الشعوب في عداوات لا طائل منها ولا معنى لها. ونجحت بالتالي في حماية مصالحها في كنف أنظمة السلطنة الجديدة، وعلى أسس أيديولوجية وسياسية منيعة. وأكبر الخسائر وأفدحها في هذه المرحلة لحقت بالكرد المعتنقين للإسلام من جهة، وبالروم الذين هم بالأصل من الهيلينيين الماكثين في بلاد الأناضول، وبالآشوريين والأرمن المعتنقين للمسيحية من جهة ثانية.

هذه الحروب الدينية تركت تلك الشعوب وجهاً لوجه أمام وهن وتشرذم ثقافي متفاقم لتنحل رغماً عنها في بوتقة الحكام المهيمنين. وإذا ما أضفنا إليها الحروب الصليبية المبتدئة في أواخر القرن الحادي عشر بعد الميلاد، نجد أن الأوضاع وصلت درجة لا نفاذ منها. أما بالنسبة للحكام العرب الذين تشق عليهم الأمور وتزيد صعوبة، فحاولوا التأمين على منزلتهم بإيلاء القيادات العسكرية العديدة مسؤولية إدارة الإمارات الكردية والتركية الإقطاعية، ليحتموا هم بها ويأتمنوا تحت لوائها. هكذا أصبحت إمارة صلاح الدين الأيوبي الكردية والإمارة السلجوقية التركية، تشكلان القوة الأساسية المدافعة عن الإسلام والمحافظة عليه تجاه هجمات البيزنطيين والصليبيين والمغول.

وبات الهيلينيون يشكلون عنصراً غريباً لا يخطر على بال الكرد. وترك التداخل والاندماج المعمّر قروناً عديدة، مكانَه لعداوة قائمة على نحو اغتراب ديني. واستلم الأتراك مهمة حماية الإسلام ونشره حتى داخل بلاد الأناضول. ودخلت الأنساب والسلالات التركية كأجيال تتسع أكثر فأكثر لتُفرّق بين الكرد والروم.

د) انبثقت العلاقة الهيلينية – التركية من العلاقات والتناحرات التي كانت موجودة كجزء بارز في العصور الوسطى من تاريخ الشرق الأوسط، بين السلاطين والأمراء الأتراك كقوة تعمل على حماية الإسلام ونشره، وبين الهيلينيين كقوة تعمل على حماية المسيحية –

الأرثوذكسية ونشرها. وبالنصر المتحقق في معركة ملازكرت 1071 م تتحول كفة التوازن في هذه العلاقات والاشتباكات، لصالح السلالات التركية التي رجّحت اتباع سياسة التحالف مع الكرد بالأغلب لدى مرورها بميزوبوتاميا. ذلك أنها اعتبرتهم حليفاً إسلامياً لها في الوصول إلى أهدافها التوسعية في بلاد الأناضول. وتتجلى هذه السياسة التي سلكها ألب أصلان، بكل وضوح في معركة ملازكرت التي خاض غمارها. أما السلاطين السلاجقة الكبار فأَوْلَوا جُلَّ اهتمامهم للتوسع نحو الغرب مع سلاجقة الأناضول، لدى توغلهم في الأراضي الإيرانية. وفي الوقت الذي تطورت فيه حملات الأتراك التوسعية في الأناضول على حساب مصالح الروم والأرمن المسيحيين على الدوام، أخذ الطابع الإسلامي يحتل مكانة بارزة وأولية تدريجياً في الميدان الثقافي أيضاً. ولعبت الأساليب التي مارسها الأمراء الأتراك، والتي تتميز بكونها أمرن وأخف وطأة من البنى الإقطاعية الرثة للبيزنطيين، الدور المؤثر للغاية في ذلك. بالتالي أصبح التتريك واعتناق الإسلام القَدَرَ المحتوم والبارز للأناضول، سواء في عهد السلاجقة، أو السلاطين العثمانيين الآتين بعدهم على الفور.

وأتى دور البلقان بعدها، إذ تعيش أوروبا في هذه الفترة مرحلة إقطاعية متزمتة للغاية. ولم يقتصر مفعول التتريك والإكراه على اعتناق الإسلام عنوة على البُنى السياسية والأيديولوجية الفوقية فحسب، بل تنامى طرداً في البنى التحتية، وفي الجبال والسهول أيضاً. وبينما اعتمدت الطبقة الحاكمة العليا أساساً على المذهب السنّي الرسمي للإسلام، واللغتين العربية – الفارسية للتكلم بها؛ تقبلت القاعدة المذهب العلوي الشعبي المعارض، وجعلت اللغة التركية النقية لغة لها. وتنتشر التوسعات ويزداد نطاقها بالتداخل مع عمليات الفرز الطبقي.

وبفتح استنبول في 1453 تعاني الهيلينية مرة أخرى أكبر تراجع وتهاوٍ في تاريخها. فالاستيطان المستمر منذ ألفي عام، انتهى بالفشل الذريع. وتبدأ مرحلة فتح كل الأماكن التي يقطنها الهيلينيون، لتكتمل وتنتهي مع السلطان مُحَمَّد الفاتح في سنوات 1470، ويمتد نفوذهم ليشمل البونتوسيين على سواحل البحر الأسود أيضاً. إلا أن السياسة العثمانية كانت بعيدة كل البعد عن بسط نفوذها وإبداء فاعليتها بكل عمق. لذا كانوا يعملون على

حماية خصائصهم الدينية والثقافية بالأرجح. وتُمنَحُ أسقفية فنر (Fener) البطريركية حريتها، بينما تستمر الكنيسة في وجودها كأقوى مؤسسة قائمة. أما القرويون اليونانيون فهم بعيدون عن القيام بأي تمرد، في حين يتمتع التجار الروم بنفوذ ملحوظ داخل الإمبراطورية.

بسطت الحضارة الرأسمالية المتصاعدة في أوروبا نفوذها بادئ ذي بدء على الهيلينيين فأثرت فيهم. بينما راحت الحضارة الهيلينية، التي حازت على وقار ملحوظ في أوروبا وكأنها اكتُشِفت حديثاً، تؤجج المشاعر وتثير النزعات القومية. وبدأ العصر الحديث بالازدهار مع عصيان مورا عام 1821 بتزعم الكنيسة له. وكانت الهيلينية أشبه بالبليد الغبي المستيقظ للتو من نومه. ذلك أنها لم تتقبل البتة ما وقعت فيه من حال بعد تاريخها العريق المجيد. وكأنها أصيبت بردة فعل تركية متصاعدة باستمرار. وباتت العلاقات التركية – الهيلينية تزداد توتراً وحزازية بتأثير من أوروبا الغربية من جهة، وروسيا من جهة أخرى. حيث تسعى لاكتساب واسترداد ما خسرته في الفرص الأولى التي ستظهر لها. ويبرز هذا الهاجس بجلاء أسطع في عصر انهيار الامبراطورية العثمانية. وتسود القناعة بأن الفرص الذهبية التاريخية قد حانت وتولدت فيما قبل وبعد الحرب العالمية الأولى 1914. إذ لا تكتفي أو ترضَى بمكتسباتها في حروب البلقان، بل تقتنع بأنه آن الأوان لفتح الأناضول ثانية، فتبدأ بخطوتها هذه من احتلالها لإزمير وغزوها إياها. وتجرب الهيلينية حظها مرة أخرى فتتوغل حتى أعتاب أنقرة، إلا أن حقيقة مصطفى كمال التي تقف في وجهها وتتحداها، لا تمنحها هذه الفرصة.

وحصيلة الوهن الناجم عن خيانة القوى الغربية، يرى الأرمن في الشرق والروم في الغرب أنفسَهُم في مواجهة بعضهم البعض في حالة تراجيدية يُرثى لها. في الواقع، وطدت الشعوب الأرمنية والرومية والتركية والكردية أجواء تنعم فيها بالحياة الآمنة المشتركة منذ قرون سحيقة، ولولا جشع الشرائح البورجوازية – الإقطاعية العليا لمصالحها الخاصة، لاستمرت هذه الشعوب في حياتها المتداخلة حيث يسودها الوئام والصداقة والود والأمن. وكأن مرض النزعة القومية لدى الرأسمالية قد نَفَثَ سُمَّه في عُرى هذه الصداقة المقدسة، ليزجها في عداوات أشد هولاً وخطراً من الصراعات الإقطاعية الدينية، ويشعل بذلك فتيل الإبادة والفناء المقدر على تقاليدِ وثقافةِ حياةٍ استمرت آلافاً من السنين. إنه حريق لهّاب، يصاب فيه من في الأعلى

بالانعزال والانفراد، ومن يكون في الأدنى يحترق بناره المضطرمة. وقد ترأست الطبقة الهيلينية الشوفينية العليا وثقافة الكنيسة هذا الدور.

من غير الواقعي تحميل الذنب كلياً على الدولة التركية. بل على النقيض، فأصحاب النزعات القومية المتطرفة من الروم والأرمن، والذين يتحركون بمعزل عن الحقائق والوقائع، قد ألحقوا الضربات القاصمة والقاضية بشعوبهم موضوعياً. وبشكل طبيعي برز التعاضد والتكاتف التركي – الكردي في هذه المرحلة، في مواجهة أطماع الروم والأرمن التي تبدت كخطر مشترك محدق بهم.

ومثلما حصل في معركة ملازكرت 1071، أدى هذا التحالف والتعاضد إلى اكتساب حرب التحرير الوطنية في 1922 وتحقيق النصر فيها. وبينما عبّرت حرب الاستقلال والسيادة الوطنية، المتصاعدة بقيادة مصطفى كمال باشا لها في الأناضول، عن معاني سامية ونبيلة موضوعياً وذاتياً بالنسبة للأتراك؛ نراها بالنسبة للأكراد تبقى مجرد ظاهرة موضوعية بالغالب. أي أنها تبقى حرباً يساهمون فيها بوعي وطني محدود للغاية، ولكن بنوايا حسنة. لذا لم يطوروا مخططات ومشاريع التحرر بقدر الأتراك، بل اكتفوا بإبداء مساهمة تسودها أجواء التآخي وتنطلق من عقلية مفادها: "ما هو ضروري له، ضروري لي أيضاً. ما سيُمنَح له ويأخذه، سيُمنح لي فآخُذُه أيضاً". وما هو شائع أصلاً في ذهنية المجتمع التقليدي هو هذا المفهوم.

بقدر ما يعد من الخطأ النظر إلى الكرد على أنهم خارج، أو حتى ضد، الظاهرة التحررية الوطنية في الأناضول، وذلك انطلاقاً من مواقف قومية متطرفة – ضيقة؛ فإن الفرضيات التي تزعم أن الكرد كانوا ضمن هذه الحركة ولكنهم لم يتقدموا بأية مطالب لأجل هويتهم الذاتية وكيانهم الثقافي وحريتهم، تعد خاطئة هي الأخرى بنفس القدر. يكمن النقص الذي وقع فيه الكرد في هذه الفترة، في اقتصار مساهماتهم على النوايا التي يطفح فيها ويغلب عليها الطابع الديني والعشائري، بدلاً من تطويرهم "مشروع الحرية" الذي يعد ساري المفعول والرامي لنيلهم حرياتهم. وعندما لم يتحقق ما كانوا يتطلعون إليه شرعوا بتمردات عمياء ليست في صالحهم بتاتاً. وبقدر ما يكون تحميل الذنب في ذلك على الجمهورية الفتية

المتأسسة حديثاً بنوايا ثورية غضة، أمراً خاطئاً؛ فإن تقييم كل التمردات الحاصلة على أنها رجعية وبلا معنى أو جدوى، يحظى بنفس القدر من الخطأ.

وما يحصل اليوم أيضاً، هو قيام القوى الإمبريالية وحلفائها باستثمار المشاكل الاجتماعية القائمة لصالحها هي، وذلك عبر تكتيكاتٍ مضمونُها "اهرب أيها الأرنب، الحق به يا كلب الصيد"، بهدف تنفيذ وتطبيق سياساتها – التي لا تختلف مضموناً عما ذكرناه سالفاً – المرسومة بصدد العراق وكركوك – الموصل. ومن المعلوم علم اليقين أن الجمهورية المتأسسة في 1923 قد تأثرت واقتدت بموديل الثورة الفرنسية، بل وحتى انتهلت مصطلحاتها الأيديولوجية – السياسية منها.

أما عن حملات الهيلينيين نحو بلاد الأناضول، فقد تزعمها النظام اليوناني المَلَكي، ودعمتها من الخلف القوى الإمبريالية الحاكمة. أما ثورة الجمهورية فكانت تدعمها الثورة السوفييتية لأنها كانت تعد من أولى الحروب التحررية الوطنية المندلعة حديثاً في المستوطنات وشبه المستوطنات في كافة أنحاء العالم، وأكثرها جرأة وجسارة. أما أن تكون آمال وأهداف الهيلينيين كبيرة (مغالو megalo)، فقد نمَّ عن نهاية مأساوية تراجيدية بكل معنى الكلمة بالنسبة لروم الأناضول. فالثقافة المتشكلة في أعوام الألف الأول قبل الميلاد، بقيت وجهاً لوجه أمام إبادة جسدية بعد مضي ثلاثة آلاف عاماً عليها. والسياسات الماكرة الدقيقة والخفية لقوى الطبقة الحاكمة الهيلينية، هي المسؤولة البارزة عن ذلك، مثلما لوحظ بكثرة طيلة السياق التاريخي. حيث أن المواقف والمسالك التآمرية والمغامراتية والمفتقرة إلى ماهية المفارقات (paradoks)، واللجوء إليها بشكل لا عَدَّ له ولا حصر؛ قد تحول في السياسة والحرب إلى فن بحد ذاته، ليُمارَس على أرض الواقع.

أما الأتراك فاستفادوا من الممارسات المطبقة بمهارة أكبر، ليحوزوا على نتائج موفقة منها. حيث عَمِدوا إلى تتريك الأناضول بشكل ساحق يشمل الناحية الجسدية أيضاً، وفرْضِ الإسلامِ عليهم مع نشوب حرب التحرير الوطنية الأخيرة. بهذا المعنى فقد انتهى عمر الظاهرة الهيلينية في الأناضول. بمعنى آخر، حققوا التفوق في جزء من الشرق، طالما تنازع عليه مع الغرب لآلاف السنين، وذلك باستخدام أسلحة الغرب الأيديولوجية. وهنا، فإن

المقولة التي فحواها "أُخَذ بثأر هيكتور من أخيلوس، وانتُقِمَ له"، والتي تقال في السلطان مُحَمَّد الفاتح ومصطفى كمال على السواء؛ تذكِّرنا بماضٍ تاريخي كهذا.

هكذا فالنزاع والصراع المحتدم على طروادة في الألف الثاني قبل الميلاد، يتجسد مرة أخرى بكل نجاح في القيم الثقافية للشعوب الشرقية في أعتاب "جناق قالا" بعد مرور أربعة آلاف عاماً. ولدى النظر إلى حرب التحرير والسيادة الوطنية في الأناضول ضمن هذا الإطار، سيكون من المستطاع رؤية العلاقات والتناقضات القائمة بين الثقافتين الشرقية – الغربية، بكل عواملها ودوافعها التراجيدية. يتطرق هوميروس في الإلياذة، وناظم حكمت في ملاحمه التحررية الوطنية، إلى هذه الحقيقة، ولكن بلغة فنية شاعرية أخاذة.

تستمر جمهوريتان في وجودهما اليوم في أحشاء هذا التنازع والتنافر الشرقي – الغربي في حملته الأخيرة. إنهما الجمهورية التركية والجمهورية الهيلينية. ورغم أن كلتاهما عضوان في حلف الناتو (الحلف الأطلسي)، إلا أن التقرب بحذر وشكٍّ من بعضهما، لم يَزُل أو ينتهِ من الوجود بعد. بل حتى أن عضوية الاتحاد الأوروبي لم يستطع وضع حد فاصل لذلك. إذ كلما خطرت "الطموحات الكبرى (megalo)" للهيلينية وطموحات الأتراك في الإمبراطورية التوسعية، على البال والخاطر؛ كلما تأججت هذه المخاوف والشكوك دون نقصان. إلا أن المستوى الذي بلغه العلم والتقنية، والمكانة التي وصلتها المؤسسات السياسية اليوم، لن تعطي المجال لجني الثمار بالأساليب الحربية أو العراكية السابقة القديمة. ذلك أنه، ومهما تُراق الدماء وتُسفَك – مثلما يُلاحَظ في الصراع الإسرائيلي – العربي – سنتنهي النتيجة وتتوقف عند نقطة الإقرار بسلام واقعي. فظواهر الذهنية والتقنية والسياسة البارزة في القرن الحادي والعشرين، جعلت الجنوح إلى نيل النتائج بأساليب الحضارة الدموية، أمراً مستعصياً وشاقاً للغاية. أما الوصول بكل القضايا والمشاكل التاريخية إلى الحل اللازم بأساليب "السياسة الديمقراطية"، فهو الأكثر واقعية وإنسانية، وإن كان أبطأ وتيرة. وتعتبر هذه الحقيقة سارية المفعول بالنسبة للعلاقات والصراعات الهيلينية – التركية أيضاً.

الغريب الجديد الذي جرى، هو تلك المساعي المبذولة لتحويل خيانة أثينا ومكيدتها التآمرية المدبَّرة بحقي، إلى فرصة جديدة لا تُعوَّض من الصداقة والسلام في العلاقات

الهيلينية – التركية. وما لا غبار عليه ولا جدال فيه هو أن الزلزال المفروض عليَّ في أعوام الألفين، لا الزلزال الحاصل في "كوجاألي Kocaeli"، هو الذي أضفى على العلاقات الهيلينية – التركية نظاماً جديداً. من المعلوم أيضاً أن هذا بدوره تم بتوجيهٍ وإرشادٍ من الولايات المتحدة الأمريكية. هذا ولعبت سياسة الناتو (حلف الأطلسي) حلقة الوصل ودور الوساطة في ذلك.

ورغم عدم انزعاجي وتضايقي من هذه المجريات، إلا أنّي مضطر للإفصاح عن شكوكي في مدى صدق ونجاح بادرة صداقة وسلام، مبنية أو ناجمة عن المؤامرة المحاكة لي. كل الدلائل والإمارات تدل على أن العلاقات الهيلينية – التركية المرحلية الحالية لن تتعدى النطاق التكتيكي. وليس من الصعب أبداً استخلاص هذه النتيجة بمجرد إلقاء نظرة عابرة على ما يجري في قبرص. وحسب مفهومي الفلسفي الأساسي، لا يمكن لأصحاب السلطة الأوليغارشية في الطبقة العليا أن يمتلكوا موهبة وإمكانية تكريس سلام وأمن وصداقة دائمة بالنسبة للشعوب، حتى ولو كانوا تحت لواء نظام جمهوري. فكل شغلهم الشاغل ينحصر في عقد اتفاقيات الهدنة (وقف اطلاق النار) ومحاولات السلام المزيفة والمؤقتة، المخادعة والمعرضة للانهيار والخرق دوماً؛ كلما سنحت الفرصة بذلك. الأرضية الراسخة والدائمة للسلام والصداقة، تكمن في تواجد الأنظمة الديمقراطية الشاملة. والمعادلة التي تقول "السلام بقدر الديمقراطية" هي معادلة واقعية وسارية المفعول على كل الميادين، وبالأخص – أو على نحو أشد – في ميدان العلاقات والصراعات التركية – الهيلينية.

في الخلاصة، يحظى عدم التغاضي عن الدياليكتيك التاريخي المعقد ذي البنية التراجيدية، الكامن في العلاقات الهيلينية – الكردية – التركية، بأهمية قصوى. فقد حملت هذه الشعوب، ممثلة ثقافة الجبهات المتقابلة في النزاع الشرقي – الغربي، في ذاكرتها تلك العلاقات والتناقضات الكثيفة حتى حاضرنا. فالتكونية الثقافية الهيلينية، التي ترجع في جذورها إلى الميراث الشرقي الممتد لآلاف السنين، وطدت الفلسفة في البنية الذهنية للإنسانية، لتُقَدِّم بذلك مساهمة عظمى في هذا المجال. إنها الثقافة المطَبِّقة للجميعة (التركيبة الجديدة) الشرقية – الغربية على أوسع نطاقاتها. وأخيراً، نقلت الشكل الفكري الديني

للمسيحية إلى أوروبا، لتمهد بذلك الطريق لولادة الحضارة الأوروبية.

أما الأتراك فاستمدوا قوتهم من الثورة الإسلامية الإقطاعية وأمدُّوها بالقوة، ليكونوا بذلك آخر وأقوى ممثلي الحضارة الإقطاعية من بلاد الأناضول وحتى أوروبا الوسطى. وكيفما أن الحضارة الهيلينية هي آخر وأكبر قوة خلاقة للنظام العبودي، فإن الحضارة التركية– الإسلامية أيضاً هي آخر قوة خلاقة للنظام الإقطاعي. وقد أسفر تنازع هاتين القوتين الممتد على مدى فترة تقارب الألف عاماً، عن ظهور الجمهورية الهيلينية والجمهورية التركية في منتهى المطاف. ومثلما كان دور الكرد – الميديين مهماً أثناء بزوغ فجر الثقافة الهيلينية، فهو يحظى بأهمية مماثلة لا غنى عنها في تأسيس الثقافة والجمهورية التركية أيضاً.

تبحث الجمهوريتان اليوم عن السلام والصداقة في مشكَلَيْ إيجه وقبرص. وبات العبور من مرحلة الدمار والخراب إلى مرحلة الإبداع الجديدة، مرتبطاً بتوطيد السلام والصداقة المرتَقَبَين. أما هذا، ومثلما دلَّ عليه الدياليكتيك التاريخي، فَيَمُرُّ من حرية الكرد. أما حل عقدة وفك رموز المؤامرة المدبرة بحقي، فسيحدد مصير هذه الحرية.

الفصل الثالث

بضعة من المواقف الفلسفية– السياسية
المساهمة في تهيئة أجواء المؤامرة

رغم أن المواقف المتآمرة المدبَّرة بحقي في أثينا خصوصاً وأوروبا على وجه العموم، ساطعة سطوع النهار؛ إلا أن دراستها وشرحها مجدداً يتسم بأهمية تاريخية، وسينمُّ عن تطورات ضاربة للنظر. فهذه المواقف ليست مدبرة تجاه شخص عادي، ولم تكن بمحض الصدفة، أو كما أراد المدعي العام شرحها بكل خبرة ومهارة وبأدق تفاصيلها. ولو أنها كانت مقتصرة على شخصي لوحدي لما رأيتُ حاجة لإعداد مرافعة شاملة بهذا النطاق. لقد تم تجاهل الشعب والأصدقاء، ممثلاً في شخصي، والتغاضي عن مساعيهم التحررية التي برزت حصيلة كدح دؤوب متواصل، والضرب بها عرض الحائط بكل سفالة فداءً لمصالح معينة. لا شك في أنه من غير الصواب إلقاء الذنب كله على أوليغارشية أثينا في المؤامرة والخيانة الجارية. إذ هناك أطراف عديدة. ومن المهم بمكان التطرق إليها جميعها باختصار مفيد ولو كان محدوداً، بدءاً من حسابات الولايات المتحدة الأمريكية إلى حسابات الاتحاد الأوربي، ومن مواقف بعض الدول العربية إلى المصالح الإسرائيلية وحتى المنافع الروسية. كما يمكن القول أن الكثير من القوى السياسية على مستوى الدول لعبت دورها في ذلك.

أما فيما يتعلق بالرد على سؤال "لماذا؟"، فيتلخص بلا شك في نقاط الضعف الموجودة في الظاهرة الكردية، وتَمَيُّز القضية بسمات وخصائص تجعلها ضحية حسابات زهيدة بخسة. لقد استثمرت الطبقات الحاكمة العميلة أيضاً هذه الساحة شعباً ووطناً على مر التاريخ إلى جانب القوى المسيطرة عليها، واستغلتها كما تشاء دون أن تدفع ثمن ذلك كثيراً. إذ لم يكن قد تَكَوَّن بعدْ المثقفُ ذو القوة والقدرة السياسية الكافية لتخوّله لطلب الحساب من هؤلاء.

أما الثائرون لفعل شيء ما، فإذا ما أرادوا جني الثمار لحماية شرفهم وعزّتهم، حلّت عليهم الكوارث بحيث لم يَبْقَ مِن بعدهم أحد يطالب بالحساب. أما مقولة "اذهب إلى الحراسة يا مُحَمَّد الكردي الكذاب المخادع"، فكأنها أصبحت قاعدة نافذة تليق لهم. ومهما يكن الأمر مؤلماً ويبعث على الأسى، إلا أنني مرغم على القول أنه ثمة منطق معين في العيش والتجارة، يسود في الاستفادة من بيوت الدعارة وتشغيلها، وفي علاقة رب العمل– الحارس، والرقيق المستعبَدين المستثمَرين. الكل يعرف عمله وما يفعله، قليلاً كان أم كثيراً. والجميع يستمر في العيش ضمن النظام الموجود وتلبية متطلباته، ذليلين خانعين لفلسفة القدر حتى النخاع. لقد وصلت الحال في كردستان وظاهرة المجتمع الكردي ضمنها، إلى درجة غدت فيها مسرحاً لممارسات لاإنسانية، متخلفة، وأشنع حتى من نظام النصب والنهب الذي وضعه علي بابا والأربعون حرامي. لا توجد ساحة حساب ومحاسبة بكل معنى الكلمة، ولا محاسبين ومطالبين بالحساب.

أما الفرد – حسب ما يسمى– الكردي الذي يعاني أشد درجات الخيانة والاغتراب تجاه ذاته، بدءاً من المتواطئ العميل الموجود في الأعلى إلى أدنى شخص قابع في القاع، فإما أنه جاهل أعمى تجاه وجوده وكيانه الذاتي، أو ثرثار عديم الحياء، أو أنه خائن عن قصد ووعي. يضرب امرؤاً ويقتله لأجل دجاجة أو كلب، ولكنه لا ينحاز أو يدنو أو يرى حاجة لصب قطرة من عرق جبينه في سبيل تبني كيانه الثقافي المتشكل على مدى خمسة عشر ألف عاماً على الأقل، رغم أنه ينتمي لأقدم شعب لا يزال يحافظ على نسيجه الاجتماعي وثقافته التي حققت "الثورة النيوليتية" التي بُرهِن على أنها أول أعظم ثورة إنسانية في التاريخ. وهنا يكمن مربض العقم المتفاقم والأعجوبة المستفحلة. وكل اللعنات والرياء والتخلف والفظاظة، تتوارى في صُلب هذه الحقيقة.

إن ظهوري، وما تمخض عنه من إمكانية تكوين الحركة التحررية بالمعنى الأعم، قد هز هذه اللوحة المرسومة من الصميم من أعلاها إلى أدناها. وبدءاً من العملاء المتواطئين وحتى الدول صاحبة المصالح الاستراتيجية، اجتمعوا في محاولة لأخذ التدابير. وفترة ما بعد التسعينات شاهدة على محاولات متواصلة كهذه على قدم وساق. ونخص بالذكر الولايات

المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا وبلدان الشرق الأوسط التي اعتنت بالأمر كثيراً. أما كوني لستُ في حالة يمكن استغلالها كألعوبة أو كغلام بسيط، فقد حثَّ كل بؤرة لتطوير واتباع سياسة توافق مصالحها بصدد PKK والكرد. وعندما أُدرِكَ وفُهِمَ أنني أُشكِّل أكبر عائق أمام هذه السياسات أيضًا، بدؤوا بالتفكير والتخطيط لطردي، بل وحتى إبادتي. وحُظِرَتْ عليّ حتى الحدود الدنيا من الحقوق الإنسانية الأساسية أوالمواقف الديمقراطية. ووضعوا ثقلهم على التحالفات السرية– العلنية مع الكرد المتواطئين معهم في مناطقهم، ليفسحوا المجال أمام هؤلاء. ونخص بالذكر هنا اللقاءات الجارية بين الكرد العراقيين العملاء وبين كل من المسؤولين الأتراك والأمريكيين والإنكليز، والتي وصلت إلى اتفاقيات ومعاهدات رسمية على طول خط أنقرة– لندن — واشنطن. ولكي يتكلل ذلك بالنجاح جرت المساعي لشل تأثير الاتحاد الأوروبي وتحييده، بينما استُخدِمت أوليغارشية أثينا كالملقط الوسيط فيها.

هذا هو مضمون الأرضية التي ارتكزت إليها المؤامرة، وفلسفة تطورها وسياستها المدبرة. وإذا عجزنا عن تحويل المؤامرة المحاكة والخيانة المتحققة تجاهي، وتجاه الشعب الكردي ممثلاً في شخصي، وتجاه أصدقائي، إلى حرب كرامة عظمى؛ فسيحكم التاريخ اللعين مرة أخرى بحكمه. بيد أن المئات، بل أكثر، من رفاق الدرب والفتيات والفتيان اليافعين قد أضرموا النار بأبدانهم لتنهش بهم، وأصبحوا هدفاً للعيارات النارية، واعتُقِلوا فيما يتعلق بهذه الحادثة. ولا جدال في ضرورة التقرب الشامل من الواقعة، ولو تخليداً لذكرى هؤلاء فقط. بل وأبعد من ذلك، فعرقلة تكرار هذا التاريخ اللعين تعد في صدارة مهام ثورة الحرية. وسيكون توجيه الانكسارات التاريخية من العبودية اللعينة إلى مسار الحرية، تعبيراً عن النجاح الموفق لهذه المهمة.

لم أثق إطلاقاً بفلسفتي في الحياة المليئة بالشكوك، والتي راودتني ككابوس مرعب منذ طفولتي دون أن تتركني. وما العجز عن العبور من قعر صخرة عاتية، أو كتمان النفس وشل الحركة حتى لدى الطيران والتحليق، وغيرها من الكثير من المنامات؛ سوى حالات تعكس هذه الحياة المليئة بالشكوك، متسربلةً ومتسللةً إلى المنامات حتى في الظروف التي يظن فيها المرء أنها مفعمة بالحرية. قبل كل شيء، وبدءاً من أمي التي بجواري وحتى الإنسانية سائرة، لم

يكونوا ليعترفوا لي بحريتي أويقدّروها. أما "الصح" الذي يُبحَث عنه في الكتب، فيتحول تدريجياً إلى مسألة أشبه بالغوص في بئر بلا قاع. وبينما كان كل أم – أب يعتبران ولادة مولود لهما رحمة ونعمة مباركة، كنت أراها كجرم كبير، وكأن السعادة شيء مستحيل المنال لأجل الفرد في المجتمع الشرق أوسطي. حتى لحظات الزفاف التي يجب أن تكون قمة السعادة بالنسبة للعروسين، كانت بالنسبة لي وكأنها بداية الذنوب الكبيرة والمقرفة. كان ثمة نقصان وأغلاط فادحة في أماكن ما، ولكن أين؟ ولربما رأيت نفسي وحيداً منذ أن وعيتُ على الدنيا، أتخبط في المخاوف والشكوك والظنون الكبيرة الثقيلة الوطأة، فاضطررتُ خوض هذا البحث والسير على هذا الطموح لوحدي مرغماً، دون أن ينحاز أحد لمساعدتي حتى ولو تمنى ذلك بجموح. ما كان مفروضاً عليّ هو العيش برخص وعلى خطأ. لكن، وبما أنه يستحيل العيش دون وجود "الصح"، فكيف يمكن حينئذ إيجاد "الصح"؟ الآن، وفي هذه المرحلة التي بلغناها، أمتلك القوة التي تؤهلني للرد على هذه الأسئلة. وقد لعبَتْ المؤامرة ذاتها والحقائق التي تستند إليها، دوراً بارزاً في حسم الجواب.

يربض في أساس هذا الجواب، التعريف الأولي والمباشر للمجتمع الذي ولدتُ وترعرعتُ فيه. بيد أن المجتمع الكردي ربما يعد حالة لا نظير لها ، إذ يعطينا منظراً لا يتجاوز كونه عاجزاً عن الحفاظ على وجوده، خرج من كونه يمثل ذاته في فترات التبعثر، وهو ليس إلا مواد وأجزاء مادية مشتتة إرباً إرباً. وكأنه يعكس منظر كائن أخرس، أصم، عبد ذليل، ومجرد بقايا متفسخة. ولا أنكر أنني كنت أعترف لنفسي على الدوام باستحالة حصولي على الحقيقة بالنظر إلى هذا المنظر بالذات، واستحالة تكوين قوة الحرية من هذه الأجزاء الخامدة اللامبالية، مثلما لوحظ في الأمثلة الأخرى. وكان البحث عن الحقيقة والبدء بمسيرة البحث والنبش، مفهوماً برز لدي مبكراً كضرورة يجب القيام بها وتطبيقها على كل الإنسانية ومن ثم الكون برمته. وربما هذه هي ميولي البارزة في طفولتي، إذ لم أمتثل إطلاقاً لقوانين العائلة والقرية، بل كنت أجد الأمور الصحيحة في ميولي الطفولية، حتى في تلك الأثناء والظروف. وكي لا أناقض أو أعاكس المحيط، بل ولكي أعيق احتمالات الفهم الخاطئ، قمت– على سبيل المثال– بحفظ 33 آية قرآنية عن ظهر قلب، وأدَّيتُ الصلاة وحثثت الغير عليها. وفي

كلية العلوم السياسية أيضاً مرتْ حياتي الطلابية حتى السنة الأخيرة منها، وأنا أحتل مكاني بين الأوائل. كل ذلك كان مظهراً خارجياً يكفي للخلاص والنفاذ بالذات. أما بالنسبة لي، فكل ذلك لم يكن سوى مجرد تهيئة بعض الظروف اللازمة لبدء البحث عن الحقيقة، لا غير. وحاولتُ القيام بما يُتطلب مني ظاهرياً في فترة الثورية المبتدئة في السبعينات، وتأسس التنظيم وموورست الديبلوماسية أيضاً. وتم تشبيه التحرر الوطني الكردي ظاهرياً بكثير من الأمثلة في العالم، وقُطِعتْ مسافات شاسعة بذلك.

ولكن حقيقةً، عليّ الاعتراف بأنه، ومثلما لم يكن كل ذلك يروي ظمأي، فقد كان وكأنه ينهش فيّ. ويستمر الخطأ، ولا أستطيع القضاء على نواقصي. والأغرب من ذلك أن أمي أيضاً، كانت تأخذني إلى الإسطبل عندما كنت صغيراً، لتفتعل حركاتٍ وكأنها تود خنقي. كانت تود تربيتي وتأديبي حسب قناعتها. وبالطبع كانت تفعل ذلك لأنها تعقد آمالها عليّ. وبالتدريج بدأت حياتي تأخذ هذا المنحى. وما قرار الإعدام الذي أصدرته الدولة رسمياً وفرضته فعلياً، سوى التعبير الرمزي الأخير لهذه المرحلة.

إن تطرقي إلى ذلك يشكل نصف الحقيقة. أما النصف الآخر فهو أنه تواجد المرتبطون بي والمدّاحين لي في كل زمان. فكيف لي أن استنكر الآلاف من الناس الأعزاء والمرتبطين بالقضية أكثر مني بألف مرة؟ إذ ثمة الآلاف ممن كانت روابطهم وثيقة، بدءاً من فتيات القرية وحتى نسائها، ومدرّسيها المخضرمين والناس المعروفين بجسارتهم في الحياة. عندما صُلِب عيسى، لم يستطع المحيطون به سوى البكاء عليه رثاءً له. وعندما توفي مُحَمَّد (ص) دارت النقاشات المحتدمة بصدد السلطة ثلاثة أيام متتالية، وجثمانه لم يكن قد دفن بعد. وعندما قضى لينين نحبه لم يقتل أحد نفسه لأجله. ولكن، عندما أَكَلَت النارُ أبدان المئات من أبناء الشعب الكردي وبناته بعد اعتقالي وأسري وتسليمي؛ تُرى ما الذي كانوا يودُّون قوله بذلك؟ والذين جعلوا من أنفسهم قنابل متفجرة، عَلامَ كانت نقمتهم وحنقتهم؟ أية حقائق تلك التي تحثهم على القيام بذلك؟ كان الآلاف مستعداً لو لم أقم بذاتي بإعاقة الأمر. إنها ليست أساليب خاصة بالحركة التحررية، بل حوادث ووقائع حصلت متحمورة حولي. وتحليلها جميعها يعد وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها. ولن أنسى هنا إضافة حقد

وآلام المناهضين لي أيضاً إلى المسألة.

كلما تم الغوص في الظاهرة الكردية وقضيتها، كانت تتحول إلى مأساة إنسانية تراجيدية. وكان يحل بي ما أخاف منه. عندما كنت أدرس الثانوية، كتبتُ موضوعاً إنشائياً أدبياً بعنوان "أنت طفلي الذي لم يولد قط". ومعلمي الذي كنت أقدّره وأوقّره كثيراً، كان يمنحني عشر علامات ويغدقني بالمدح والثناء فوق العادي. وتدريجياً كنت أتنبه بوضوح أكثر مع مضي الزمن إلى أن عدم رغبة أثينا وأوروبا إياي، يتوارى وراءها صراع الذهنية. لم أكن أتقبل الحياة الإقطاعية القائمة، ولا الحياة الأوروبية. ذلك أنهما نظامان لا يمكن أن يلدا أو ينتعشا في شخصيتي. فلماذا سيقبلون هم بي؟ أما الحياة التي أتطلع إليها، فلم أكن أجدها. عندما مررت بالكعبة الموجودة في موسكو، والتي كلّفت الملايين، رأيتهم يقومون بكل مستلزمات إنكار الدين دون الرحمة. أما آسيا، أفريقيا وأوروبا، فلم يكن لي مكان فيها. في حين أن أمريكا، وحينما كانت تقول "سأسلِّمه إذا ما وقع في قبضتي"، كانت تسلك منطق القوى الحاكمة للمجتمع الرسمي والمعروف بالبرودة والخمود وعدم الإنصاف، والتحرك تماماً حسب المصالح طيلة التاريخ المديد.

وتحول بحثي عن الحرية لأجل الكرد إلى مجازفة بكل معنى الكلمة على الصعيد العالمي. ولكن كم هو مؤسف أنني لم أكن قد تعرفتُ تماماً على نفسي بعد. فكيف لي أن أمنح الحرية للكرد. دعكم من منح الحرية، بل إن القوى المنتصبة أمامي مدهوشة، جاحظةً عيونها فيّ، سواء تواجدت داخل التنظيم أو مضادة له، كانت تفرض نفسها عليّ بكل وطأتها، وكأني بها تقول لي "لن نقضي على نظام الدعارة الذي أَلِفْناه وعَهِدناه منذ خمسة آلاف عاماً". كنتُ أمام مجتمع منحط ومستَهْلَك لهذه الدرجة وجهاً لوجه. لكني كنت سأستمر في بحثي، كما يقول المثل "لا يأس ممن لا تزال روحه حية". ولا ريب في أن الدروس المستخلصة من فترة المؤامرة السريعة والكثيفة، حادة وضاربة، مفيدة ومعلِّمة. وربما أبدي التواضع عندما أقول أن لا مثيل لهذه الظروف والأجواء، سوى في مثالَيْ بوذا وزرادشت، اللذين يعلّمان الإنسان الكثير، وعلى نحو نقي شفاف وملفت للنظر.

في النتيجة، أنا على قناعة بأني قدَّمت التعريف الصحصح لمصطلح "المجتمع". ومفتاح

المسألة يكمن في التعريف السليم لمصطلح "المجتمع" بكل أبعاده. وهنا يخطرني القول فوراً بهذا الصدد أن الكاهن السومري عندما كان يبدع الميثيولوجيا الأصلية، ربما كان أدنى وأقرب إلى الحقائق الإنسانية، من علماء الاجتماع الأوروبيين ضمن الأجواء العلمية السائدة الآن. فالفردية الأوروبية قد تحولت إلى وسيلة لتطبيق المجازر بحق المجتمع والأيكولوجيا هناك. أما الحكماء فيها (وهم مَن في إمرة النظام القائم دون أي انتقاد له)، فهم قصّابو الحقيقة. وكيفما يقوم القصّاب بذبح الحيوان وتقطيعه، يقومون هم بتقطيع الحقيقة إرباً إرباً قائلين "كُلْ من هنا، والتَهِمْ هنا"، ويفعلون الشيء ذاته على الطبيعة والمجتمع برمته. قالوا في البداية "أسلوب التجريب والمراقبة" وتعرفوا عليها. ومن ثم قالوا "مرحلة التنفيذ والبراغمائية (التحديد المطلق)"، فأكلوها وأهْوَوْها تماماً. ولا شيء – عدا هذا السرد المذكور آنفاً – بإمكانه توضيح أو شرح كيفية تفجير الذرّة على رؤوس البشرية أو إلحاق المحيط بدمار شامل. كُتِبَ الكثير عن المجتمع الرأسمالي، إلا أن القول الصحيح الواجب قوله بصدده، لم يُذكَرْ بعد.

الكهنة السومريون كانوا يعلمون علم اليقين كيفية الارتقاء بالطبقة العبودية، فخلقوا أسطورة "الآلهة، والناس المخلوقون من قُذاراتها". أما كهنة العلم في الحضارة الأوروبية، فيبتكرون الظاهرة نفسها مجدداً على نحو نصف جاهل. لا يحق لأي أحد القول "من غير الممكن البحث عن الحقيقة والواقعية في الميثيولوجيا السومرية. أما العلم المتمركز في أوروبا، فهو علم بُرهِن على صحته بالتجارب والاختبارات دوماً". فَدُنُوُّ الميثيولوجيا السومرية وقربها من الحياة الإنسانية يعبّر عن قُربها أكثر بألف مرة إلى الظاهرة العلمية. وإذا كان المهم في الأمر هو العيش دون تقطيع المجتمع كالقصّابين، فالحكماء السومريون والأنبياء اللاحقون لهم كانوا مفعمين حقاً بالإنسانية ولو بالمعنى الطبقي، لأنهم كانوا قريبين جداً إلى حياة الإنسان لدرجة تقديسها. لقد كانوا يقدّرونها ويعظّمون شأنها.

علماء الاجتماع في الحضارة الأوروبية يتظاهرون بأنهم قد رجعو إلى رشدهم رويداً رويداً بعد كل هذا الدمار الذرّي والبيئي، وبعد أن عانوا من الأزمات الخانقة والسياسة المالية (النقدية) الرأسمالية المتحولة إلى أداة للنهب والاختلاس. لقد دخلوا مرحلة النقد الذاتي هذه، ويبدو أن البعض منهم قد تفهّمَ وتلمّس ضرورة ذلك كي لا يخسر كل شيء.

سيُفهَم وضعي على نحو أفضل، إن قمتُ بشرحه ارتباطاً مع وضع سقراط. فسقراط أيضاً كان يود صياغة تعريف صحيح للإنسان، فضولاً منه. كان يثبت خطأ كل من يواجهه أو يقف أمامه، عبر الأسئلة التي يطرحها عليه. أي أن أسلوبه هو إظهار الخطأ وإثباته. لم يكن يفعل ذلك عَمْداً وعن قصد. هكذا كان يبرهن على مدى تمرُّغ مجتمع أثينا في متاهات الكذب والرياء. وحينها، إما أن يقبل مجتمع أثينا بكونه كذاباً، أو أنه لن يترك سقراط يعيش. وبدأتْ أعتى وأشد مرحلة صراع بين الكذب والصدق. الادعاء الأساسي الذي تزعمه مذكرة الادعاء هو أن "سقراط أوجد آلهة جديدة شوهت عقول الشبان اليافعين".

الألوهية، تعبر عن تعريف مصطلح المجتمع بأسمى معانيه وأقدسها. وهي تعني مضموناً، التعبير الأرقى للمجتمع. وإذا كان سقراط يبرهن عدم صحة ذلك على الدوام عن طريق أسلوب إثبات الخطأ، فهذا يعني بالطبع أنه رسول إله الحق والصواب الجديد.

لا أرى حاجة لاعتبار ذاتي في مصافّ الأنبياء ومنزلتهم، إلا أنني أعتبر تبشير البشرية بأنباء سامية ونبيلة على ذلك المنوال، مهمة أساسية لي تجاه الإنسانية. وبإمكاني التعبير عن تطلعاتي وتدوينه في مجلدات عديدة حسب بحوثات العلم الاجتماعي. ولكنني قلت أنه أمر مفهوم. إن رفض النظام الرأسمالي الرسمي القائم إيايَ، ينبع من تنبهه إلى عدم مطابقتي لآلهته. وهذا هو المنطق الكامن وراء الموقف الشمولي المتخذ تجاهي.

يتم البحث عن الآمال والطموحات طيلة التاريخ المديد على هوامش الأنظمة الحاكمة، وفي الجماعات الملتجئة إلى البراري وفي ظلمات الجبال المهجورة. والظاهرة الاجتماعية الكردية هي إحدى تلك الزوايا المعتمة والمهجورة، سواء من ناحية تضاريسها أو أناسها. كنتُ منتبهاً منذ البداية إلى أن الحقيقة الإنسانية الأساسية المفقودة، تتسم بخواص تمكّنها من تهيئة الأرضية للتعريف المصيري للمجتمع. ومثلما يتم التعريف الصحيح لأي لغز علمي أساسي، فإن التعريف الذي قمت به أنا أيضاً في هذا المضمار، وبإصرار، بصدد المصطلح الاجتماعي، إنما هو أقرب إلى الصواب. وهذا أمر مفهوم.

لا يمكن بلوغ نظام يتجاوز العصر، ما لم يتم التحليل الصحيح للمجتمع القائم في ذاك العصر. ستتجذر أزمة النظام العالمي الرأسمالي وتستمر في حدَّتها. أما نهايتها، فسيُحَدِّدها

مستوى القدرة التحليلية لها. وقد تنجم أوضاع أحسن، أوربما أسوأ منها. يتعين مستوى المجتمع البشري بمستوى القدرة الذهنية البشرية فيه. فالمجتمع البشري هو الظاهرة التي تزداد فيها وتيرة قوانين العقل والأدوار المبدعة والباعثة على التقدم، وتتسع نطاقاتها لأعلى درجة. وهي تحتوي في داخلها فروقات نوعية، سواء بقوانينها الفيزيائية، أو قوانين عالم الكائنات الأخرى من نباتات وحيوانات. المهم في الأمر هو بلوغ قوة قوانين تحول المجتمع ووعيها، وإعادة بناء المجتمع عبر هذه القوة العلمية المتكونة.

يكمن الخطر الأصلي لفلسفة الاشتراكية المشيدة المادية البحتة، والجبرية التعيينية (التحديدية المطلقة determinizm)، في مطابقتها ومساواتها بين قوانين المجتمع والقوانين الفيزيائية. أي استسلامها لمفهوم التطور التلقائي أوالقَدَرية المعاصرة، وامتثالها لها. بيد أن الحقيقة الجديدة التي تتفق فيها وتوصلت إليها الماكروفيزياء (fizik makro) والميكروفيزياء (mikro fizik)؛ لا وجود لقوانين تطور تسير في مسار مستقيم معين ثابت وبدون انقطاع، بل ثمة مساحة "فوضى" تفصل بين الظواهر كلها. وقد أُدرِكَ وعُلِمَ أنه بدون هذه المساحة البينية (الفراغ) لا يمكن تحقيق أي تطور نوعي.

إن الحاجة إلى تحقيق تحول جذري في وجهات نظرنا إلى الكون والطبيعة في يومنا الحالي، وبقدر يماثل على الأقل ما حصل من تحول في عصرالنهضة، هو نتيجة منبثقة عن المعطيات العلمية المتراكمة. وعلينا أن نعلم علم اليقين أنه، من المحال تجاوز الفوضى المستفحلة في النظام القائم ما لم نقم بإطراء تحولات نوعية على وجهات نظرنا الأساسية إلى العالم. وهذا هو المقصود بثورة الذهنية.

لا داعي إلى ميثيولوجيا سومرية جديدة. كما لن نلجأ إلى نفس الحقائق الموجودة في المعبد على الطراز السومري. إلا أننا من الجهة الثانية لن نستصغر هذه المعابد. وعلينا التفهم بكل عمق أن الزيكورات السومرية هي المعابد الإلهية الأصلية، سواء كانت كنيسة أم جامعاً أم ديراً. فالزيكورات هي المراكز التي تعمَّق فيها الكهنة فكوّنوا أشكال البنى الأساسية والمصطلحات الرئيسية للحضارة. أما المعابد الأخرى وما ظهر بعدها من مراكز الزهد الكبرى، التصوف، بيوت الذِّكْر (البيوت الباطنية)، مراكز التكهن، الصيام والصلاة؛ فهي

ليست إلا أشكالاً منحلة ومتطورة عن هذه العادة. وقد تشكلت المنتديات الفنية، المسارح، الأنظمة والقواعد الأدبية– الفلسفية والعلمية، مقتفية الأثر عينه. وهذا ما أود قوله عندما أقول بضرورة عدم استصغارها.

السؤال المصيري في راهننا هو: أين معابد النفاذ والخلاص من الفوضى؟ وما الذي يجب عمله؟ لا شك في أنه لا يمكن عيش الماضي بتقليده، إلا أنه من المحال أيضاً بناء الجديد وخلقه دون اعتماد التراث أساساً. لكن الجامعات الحالية ومراكز العلوم ومؤسسات البحوث والدراسات المتعددة لا تزال بعيدة عن خدمة هذه الأهداف. ذلك أنها تحولت إلى أماكن لتوزيع الأوراق والأحجية للخلاص الفردي. في زمن ما، كانت "مستندات إنقاذ اليوم الآخِرة " تُوزَّع في الحضارة المصرية. وما الديبلومات وشهادات التخرج في يومنا الحالي سوى نوع من "مستندات إنقاذ الحياة الدنيا". ولا يمكن للتكوينات الاجتماعية الجديدة أن تنبثق من الفوضى القائمة عبر هذه الأساليب والمواقف. فمن يمتلك الذهنية عينها ليس بمستطاعه خلق الجديد، سواء كان معارضة أو حزباً تابعاً للنظام. وأقصى ما يمكنه عمله حينذاك هو المساهمة في إصلاح أو ترميم النظام الموجود. بيد أن الأحزاب والحركات الثورية المتأسسة، لم تَنْجُ من مواجهة العاقبة والنهاية نفسها.

لأجل تحقيق تجدّد اجتماعي جدي وتأسيس نظام ذي شأن، قد يكون من المفيد البدء من الأبسط،أي ما نسميه "مراكز العلوم الاجتماعية"، ومن مراكز الإدراك والإدارة الأساسية. ويستَلزِم جوهر المسألة أن تتكون "مراكز العلوم الاجتماعية" من أشخاص فاضلين كما الكهنة المقدسين، ويمتلكون القدرة على تجسيد الخصائص النبيلة الموجودة في العلماء العصريين، وتمثيل القدرة على العمل الانضباطي والمنتظم في شخصياتهم؛ ويجهدون لبلوغها. بمعنى آخر، ستجتمع مدرسة الفيلسوف، ومعبد الناسك، وأكاديمية العالِم في هذه المراكز لتشكل تركيبة جديدة تُعنى وتهتم بالبحث عن حلول كل المشاكل المصيرية التي يعاني منها المجتمع البشري، حتى ولو تطلَّب ذلك الانزواء والزهد والجفاء أربعين عاماً.

لا يمكننا الحدّ من المجازر التي ترتكبها الرأسمالية بحق المجتمع والفرد، إلا بقوة هكذا مراكز. ومثلما أن هذه المراكز ليست مكاتب أيديولوجية للأحزاب الثورية، فمن المستحيل

أيضاً أن تكون مكاناً للعلماء الذين يكتفون بعدة ابتكارات بسيطة لتشكيل طرح ما. هذا إلى جانب أنها ليست مراكز إدارية للفلاسفة الموجّهين للسياسة. لكنها من الجانب الآخر تُعَدُّ مؤسسات رفيعة المستوى وقديرة بحيث تستطيع تمثيل قوة التغيير لكل العناصر المؤسساتية والفردانية الموجودة في المجتمع، وإمدادها بالوعي والإرادة اللازمين عندما تدعو الضرورة. ومثلما هي الحال في الماضي، فاليوم أيضاً تعد مراكز العقل المدبّر التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للمجتمع الإنساني. ومن الضروري المبادرة في إنشاء هذه المراكز كحاجة ماسة ربما لم تفرض نفسها في أي وقت من الأوقات بهذه الحدّة. ذلك أن مراكز المؤسسات الذهنية في المجتمع هي الأكثر تعرضاً للتخريب والتشويه في أحشاء النظام الرأسمالي.

هذه هي إحدى أهم النتائج التي استخلصتُها من صراعي القائم مع الحضارة الأوروبية. وبقدر قناعتي وإيماني بضرورة كون الرد على المؤامرة والخيانة الحاصلة بهذا النحو الفاضل والسامي؛ فإنني أواصل بكل فخر عزمي ونضالي الدؤوب في سبيل ذلك، داخل هذه الحُجْرة الانفرادية.

ب) لقد أصبحت مواقف إدارات الجمهورية التركية من الظاهرة والقضية الكردية أكثر رجعية واستنكاراً وانسداداً من التي سلكتها إدارة الإمبراطورية العثمانية. وذلك على الرغم من التصريحات الفصيحة التي أدلى بها مصطفى كمال بالذات في الكثير من برقياته وأوامره، والتي أفاد فيها بأن الكرد هم أعضاء مؤسسون للجمهورية. ولا ريب في أن العصيانات والتمردات الحاصلة في فترة ما بين 1925-1938، والتي زرعت بذور الشك والقلق تجاه كيان الجمهورية ووجودها، لعبت دوراً بارزاً في ذلك. آخر مرة تحدث فيها مصطفى كمال أتاتورك عن هذا الموضوع، كانت في كونفرانس إزميت عام 1924، ومفادها باختصار هو الاعتراف بحرية شاملة للكرد. أما في اللمرحلة اللاحقة للتمردات، فكانت السياسة الأساسية تتمثل في التفسخ والاهتراء واستنكار المسألة. وتحول التلفظ حتى بحرف كردي واحد، أو إصدار شريط أغاني كردية إلى موضوع للتحقيق والمحاكمة. أما القول "أنا كردي" فأصبح سبباً للاتهام، بالتالي يخاف كل كردي من وجوده، ليتهرب منه فيما بعد. وتحولت الظاهرة أو

المعضلة إلى كابوس مرعب على وجه التمام. ولم يتمزق هذا الكابوس المريع إلا على يد الشبيبة الثورية ممثلة في دنيز كزميش، حينما أبدى موقفه الأبيّ الأصيل صارخاً وهو يتجه نحو حبل المشنقة "إنني أتوجه نحو الموت بشرف، في سبيل حرية الأتراك والكرد. وتآخيهم".

أما فيما يتعلق بتأسيس PKK وقفزة 15 آب المجيدة في عام 1984، فقد مهد السبيل للنظر إلى هذه اليقظة كرعب يقض مضاجع الإدارة. لذا، وبدلاً من معالجة القضية بأبعادها التاريخية والاجتماعية، واجهتها بشكل مريع فقامت بالتمشيطات العسكرية والممارسات التعذيبية على نحو لا عَدَّ له ولا حصر. وكل من يحاول تلمُّس المشكلة أو الدنوّ منها، فكان يُعامَل كخائن للوطن. واستنفرت كل السياسات الداخلية والخارجية، الاقتصادية والثقافية، لتكون على أساس التنكر للمشكلة ومجابهتها بالقمع. وأكثر السياسات الملفتة للنظر ضمن هذا الإطار هي تلك المطبقة في الميدان الديبلوماسي. ذلك أن كل السياسات الخارجية لتركيا قد تم ضبطها وتعييرها على أساس تجريد ونبذ الكرد عموماً PKKعلى وجه الخصوص. ولم يبقَ أحد في العالم لا علم له بذلك. بالطبع، فقد استُخدِمَت كل الإمكانات الموجودة في قبضة تركيا واستُثمِرت، في سبيل النجاح والتوفيق في هذه السياسة. وتشبثت بسياسة منح أي دولة ما تريد، في سبيل جرها إلى الموقف المراد اتباعه أو اتخاذه، لتحولها إلى قاعدة يجب الامتثال لها لإحراز النجاح في سياساتها تلك. وعظَّمت من شأن هذا المنطق وكأنه مبدأ حياتي مقدس ونبيل. وبلغ الأمر درجة محزنة، تبعث على الأسى، وتتضمن المفارقة والتعقيد، بحيث أُرغِمت الجمهورية التركية بالذات على تهيئة الأجواء في أحشائها، لتلد دُوَيْلة (نصف دولة) كردية في شمال العراق. بمعنى آخر، إنها أنجبت بيديها هي، ما لا تشاء إحياءه. ومن الضروري التمعن في مسألة كيفية الوصول إلى هذه النقطة، عن كثب.

وباعتقادها أن مساعَدَةً استراتيجية ما قد تعالج المشكلة، توجهت إلى عقد اتفاق استراتيجي مع إسرائيل في عام 1996، حيث صعَّدت عبره الحرب التهديدية والتوعيدية تجاه سوريا إلى ذروتها. وبنفس المنطق ارتقت بشراكتها مع أمريكا إلى المستوى الاستراتيجي. وكانت مستعدة لقبول كل ما تشاء، مقابل أن تعلن عن PKK بأنه إرهابي، لا غير. ونخص

بالذكر هنا بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث كانت تنفِّذ كل مطالبها كما تحبذ وتود. وتقربت من روسيا ومنظومة الدول المستقلة بنفس المنطق، فلكي لا تحتويني روسيا أو تقبل مكوثي لديها، قدَّمتْ إليها المصالح الاقتصادية الواسعة، وعلى رأسها "مشروع الطاقة الزرقاء" (مشروع خط أنابيب الغاز). هذا بالإضافة إلى أنها ضَحَّت بالعلمانية وتخلت عنها، وفصلت سياساتها نحو إيران والمملكة العربية السعودية عن وجهة نظر الجمهورية الأساسية، في سبيل الحصول على نتائج مضادة ومناوئة لPKK. وانزلقت في براديغمائيات (فرضيات مثلى) لا علمية تحت ذريعة "طرح الإسلام التركي الجديد". أما في المناطق التي لم تنفع أو تكفِ فيها هذه السياسات المخملية، فأُدخِلَتْ سياسة التهديد والتوعيد إلى الميدان حتى آخر درجة. هذه هي الطريق المسلوكة تجاه سوريا واليونان، وأيضاً تجاه إيطاليا أثناء مكوثي فيها.

أما محصلة هذه السياسات، فكانت مثل "نصر بيروس" بكل معنى الكلمة. فبإبداء التنازلات تلو الأخرى دون انقطاع، أقحم تركيا في أعمق أزمة وأشدّها خلال تاريخها، فاختنقت تحت وطأة ديون مقدارها مائتان وخمسون ملياراً من الدولارات. ورغم إمكانية انتسابها إلى الاتحاد الأوروبي إلا أنها أُبقِيتْ خارجه. وتعمقت النظرات الشكّاكة المليئة بالمخاوف في سائر البلدان العربية. وقد اندرجت كل من إسرائيل وأمريكا أيضاً في هذه النظرات المليئة بالشك بعد مسألة التذكرة (الرخصة) بخصوص العراق مؤخراً. أما علاقات تركيا على الصعيد العالمي فقد تدنت إلى الحضيض. وفيما يتعلق بإيران، دعك من اكتسابها لجانبها، فقد تضامنت مع سوريا لتقولا سوية "إما نحن أو أمريكا وإسرائيل"، فوصلت العلاقات إلى مفترق حرج للغاية. هكذا فإن الجمهورية التركية التي أضعفت من ذاتها وأصابتها بالوهن، ابتعدت داخلياً عن المدار الأيديولوجي الأساسي، بينما دفعت بيديها بالقضية الكردية – التي تعتبرها بلاء وخطراً رئيسياً عليها– لتدخل في في وضعية حرجة وحساسة للغاية على الصعيد الخارجي.

ما معنى المؤامرة التي دبّرتها أمريكا– التي تراقب أوضاع تركيا المتخبطة ضمن واقع كهذا عن كثب– لي على يد اليونانيين؟ لقد اعتقدت أمريكا تماماً أن تركيا الهزيلة الخائرة القوى

ستخضع لها لدرجة الاستسلام، مقابل "شخصي أنا". والثالوث "أمريكا واليونان وحتى إسرائيل" الذي يدرك جيداً أنني سأكون كالقنبلة في يد تركيا، سواء بقيتُ أم متُّ؛ أمَّنَ بذلك وضَمِنَ أن تلبي تركيا كل ما يرغبه بكل سهولة. فمهما يكن الأمر، إنهم وضعوا "ألَدّ عدو لها" في قبضة يدها. وكانت الأيدي ستطال عندئذ مسألة قبرص ومسألة إيجه على نحو أسهل، وسيسري نهج إسرائيل على أرض الواقع بأكثر الصداقات الموثوق بها، وكانت تركيا ستلهث وراء تلبية طلبات أمريكا أياً كانت، باعتبارها الحليف الموثوق به.

كنتُ قد قلتُ بيني وبين نفسي أثناء مكوثي في إيطاليا "أليس من الأعقل أن يطلبوني مني أنا مقابل حقوق الإنسان الأساسية، بدلاً من المطالبة بي من كل هذه القوى؟". في الواقع إن المراسلات غير المباشرة مع كل من أوزال وأربقان بالإضافة إلى الجيش، كانت تشير إلى انتباههم – ولو متأخراً – إلى أن الحقيقة والصواب يمران من هذه الطريق. إلا أن قوة السياسة المترسخة لم تساعدهم في أن يكونوا جسورين ومحللين للأمور بما فيه الكفاية. هكذا يصبح اللاحل هو الحل، تماماً كما هي الحال في المثال المبسَّط له في قبرص، حيث تتم رؤية اللاحل على أنه حل. وفي المحصلة تُقحَم المصالح الحيوية والمصيرية للوطن في الخطر، تماماً مثلما لوحظ في موضوع الاتحاد الأوروبي والعراق أيضاً. ولا تختلف العلاقة مع الجمهورية الهيلينية عن ذلك بشيء.

في المحصلة، وصلت التقربات المؤثرة تجاهي ضمن إطار الظاهرة الكردية، إلى حدود الهُراء والهذيان. وما تم جنيه ونيله كان نقيض المراد المرتقب. وأنا أصر على أن المشكلة الكردية المتروكة لمراقبة وإشراف النزعة القومية الكردية في العراق، قد تم وضعها في أسفل بطن (رحم) تركيا كأضعف منطقة فيها وأكثرها حساسية، لتكون من الآن فصاعداً كقنبلة موقوتة نُزِعَ منها صمَّام الأمان لتكون مهيأة للانفجار بها في كل لحظة. هذه المرحلة تماثل نظيرتها الحاصلة أثناء التمردات المفروضة في أعوام 1925، حيث ستمهد لخسارات فادحة وفواجع كبرى تلحق بالجمهورية لتستمر حتى ثمانين عاماً. فالتقرب الغلط عينه حساس بدرجة أكبر وسينمُّ عن خسائر كبرى.

دنيز كزميش وأمثاله كانوا هائمين لدرجة الهوى بـ"تركيا المستقلة والحرة". والكرد أيضاً

كانوا يطالبون بنصيبهم من هذا الشرف. ولا يمكن لأحد إنكار كون هذا هو الشعار الطبائعي لمصطفى كمال أتاتورك أيضاً. يجب البحث عن السياسة السليمة داخل هذا الشعار. فأتاتورك عقد صداقته مع "فنزلوس Venezelos" رجل الدولة المشهور في الجمهورية الهيلينية، تحت لواء هذا الشعار، وعمل بذلك على حل المشاكل. هذا أيضاً كان صُلب مواقفه من الكرد. ولكن حينما أَفرَغَت مؤامرات الانكليز هذه السياسة عبر استفزازها لتمردات عام 1925 استناداً إلى مصالحها في الموصل وكركوك؛ لم يخسر في النهاية من ذلك سوى كلا الطرفين. أي أن النتائج دوماً كانت مثل "نصر بيروس". وإذا كان استنباط الدروس والعبر من التاريخ هو الأساس الحتمي للنجاح في الحياة، إذن من الحتمي عندئذ ألا تكون الحرب إطلاقاً في سبيل إحراز انتصارات بيروس، وألا تُعطى الفرص أو يُسنح المجال لمؤامرات أو مكائد قد تمهد لمثل هكذا حروب. كما من الضروري حتماً عدم السقوط مرة ثانية في مواقف تترك الأبواب مفتوحة لمثل هكذا مؤامرات. وألا نفسح المجال لأحداث كهذه على الإطلاق.

ج) لقد أثرت علاقات الصداقة والرفاقية الهزيلة بشكل بارز هي الأخرى في تحقيق المؤامرة والخيانة. وكأن الخوف من عدم إيجاد صديق قوي، والذي يراودني منذ أيام الطفولة، قد بُرهِن عليه بتركي وحيداً وعاجزاً في هذه الفترة. ورغم كل المحاولات والجهود الخارقة التي بذلتُها في سبيل صداقة ورفاقية سليمة، إلا أن ما تكَّهنتْ به أمي منذ كنتُ طفلاً هو الذي كان يتحقق تدريجياً. ولا زلت أتذكر حينما كانت تقول لي لدى رؤيتها لصداقاتي الحميمة ورفاقيتي الصميمية "أيها الأحمق، دعك من هؤلاء. إنهم معك لأجل مصالحهم، ولن يعملوا مثلما تريد أنتَ، ولن يكونوا معك قط. ستذهب جهودك هباء فتبقى لوحدك". إذن، تجربة الحياة أكثر واقعية من أحلام الطفولة. وبالطبع، لا زلت أدافع عن قناعتي وعقيدتي بأنه لا يمكن للعيش الاجتماعي أن يكون ذا معنى أو قيمة فاضلة، ما لم تكن هناك صداقات ورفاقيات أصيلة نبيلة.

رغم أنه لا تزال هناك آثار واضحة وراسخة لتطور الصداقة والرفاقيات المرتقبة في الثقافة الشرقية، إلا أنني كنت أشك في حصول ذلك في الثقافة الغربية. وحتى عندما كان بعض

الزوار الهيلينيين والأوروبيين يأتون لعندي، كنت أستقبلهم بذهنية شرقية. إذ لم يكن بمقدوري التناقض مع ذاتي. وكنت مرغماً على استقبالهم كأصدقاء حقيقيين، رغم الفردية والمنفعية الضيقة الضامرة فيهم. إن ذلك بالنسبة لي مسألة طبع وطبائع، لا مسألة وعي وإدراك. حتى لو كان قاصدي طفلاً أو امرأة تسعى لتحريفي عن المسار، فإذا قصدوني لأجل الصداقة، فما عليّ سوى أن أصدِّقهم لأبعد الحدود حسب وجهة نظري التي أومن بها.

كان جلياً كسطوع النهار منذ البداية، أن هذا الموقف سيسفر عن كوارث وفاجعات ضمن سياسات القرن العشرين. إلا أن هذه المسألة تتعدى نطاق كونها موضوع وعي إدراك وإيمان بسيط، بل تتعلق بوجود ذهنيتين متجذرتين مختلفتين عن بعضهما. أي أنه يكمن في أساس المسألة وجود مفهوم حضارة المجتمع الهرمي الطبقي القائل بأنه "كل الوسائل مباحة في السياسة"، وبالمقابل وجود مفهوم المجتمع المشاعي المعتمد على الذهنية القائلة بأنه "ساحة السياسة العامة هي ميدان لأنبل وأسمى القيم. وبالتالي فهي تستلزم اتباع المواقف الفاضلة النزيهة".

وسلوكي السياسي يتلخص في أنه إذا كان يُراد تسيير السياسة بشكل مستقر ومنيع، فيجب حينها تحديد طرازها بما يوافق مبادئها. حينها فليرغب القادمون من الخارج قدر ما يشاؤون في التقرب مني على أساس وظائفهم ومصالحهم وأهوائهم ورغباتهم، أو الاستفادة مني حسب أهدافهم البسيطة؛ لكن لم يكن لي أن أتناقض مع تكويني الذهنية التي اعتقدتُ وآمنتُ بها في سبيل المجتمع. ولا جدال في أن طبعي هذا قد تمخض عن تطورات عظيمة، وأصبح الدافع الأساسي ليلتف حولي الآلاف من الرفاق، الذين يفوقونني قوة بآلاف المرات. وما كون أمثال كمال بير وحقي قرار – اللذين لا علاقة لهما من بعيد أو قريب بالكرديايتية – من أنبل رفاق الدرب وأكثرهم أصالة وعزماً في حركتنا؛ سوى نتيجة لهذا المبدأ المتمثل في تأثير رفاقيتي الخارقة وفوق العادية، لاغير. هذا وكما نجد أصل تعلق النساء الباسلات وبطولاتهن النادرة المثيل، يرجع إلى هذا المبدأ أيضاً.

ولكن مع ذلك، فقيام آلاف المنفعيين المتكاثرين في الداخل والخارج، بخداعي و خداع الآلاف من الرفاق والاصدقاء – سواء بوعي أو تلقائياً ودون قصد – والزج بنا في أوضاع

نواجه فيها نتائج مأساوية تراجيدية بكل معنى الكلمة، ونحصد خسائر فادحة لا نستحقها حقاً؛ كل ذلك أيضاً هو أثر من آثار استفادة تلك الأوساط المذكورة من هذا المبدأ عينه. ومن الواضح تماماً أنه كان يجب خوض هذه الحرب المبدئية تجاه البنية الذهنية للقرن العشرين أيضاً، وإن تواجدت بعض الحالات الاستثنائية. وبقدر أهمية عدم التخلي عن هذا المبدأ، فإن توخي الدقة والحذر فيه يحظى بالأهمية نفسها. وفي حال العكس، لن ننجو قط من الانخراط في مُقاساة ومعاناة نفس العاقبة الوخيمة التي حلّت بالعديد من الشخصيات والحركات والأنظمة الاجتماعية ذات النوايا الحسنة، بما فيها الاشتراكية المشيدة.

أما مبادرتي في الذهاب إلى أثينا، فكانت على أساس تصديقٍ وموافقةٍ من أصدقائنا وممثليتنا في اليونان من جهة، واعتماداً على هذه الذهنية من جهة ثانية. ربما أن هؤلاء أيضاً لم يتعرفوا كثيراً على حقيقة المؤسسات والشخصيات التي عقدوا معها العلاقات، وعلى رأسها الدولة. إذ، ولكون مفاهيمهم في العلاقات لم تتعدَّ إطار علاقة موظف بسيط، لم يكن هناك مفر من قابليتها للانخداع بكل أنواعه. وواضح تماماً أنهم استُثمِروا واستُغِلّوا. كما أن كون العلاقات الموجودة في العديد من الساحات لا تتجاوز هذا النطاق ولا تملك القوة لتخرج عنه، هو أيضاً حقيقة كائنة. باختصار مفيد، الأرضية التي يطأونها ويضعون أقدامهم عليها مساعدة لكل أنواع الخداع والزيف. أما الانزلاق أو عدم الانزلاق فيها، فهو مجرد حظ متعلق بظروف تلك اللحظة المعاشة. وعلينا ألا ننسى أن الحقيقة الأخرى للحياة، والتي لم تتم القدرة على تجاوزها بعد، ليست إلا تدفقها في هذا الاتجاه.

وفي مذكرة الادعاء يتم التطرق بعناية فائقة وبأهمية خاصة إلى أن مبادرة ذهابي وكأنها لم تكن برغبة الدولة اليونانية، بل حتى أن الأخيرة بذلت كل جهودها لإعاقتها إلا أنها تحققت رغماً عنها. ولأجل هذا السبب يتم اتهامنا، أي اتهام ممثليتنا وأصدقائنا وأنا. دعوكم من الجانب المتعلق بالقانون جانباً، فما تم استثماره أساساً هنا هو صدقنا. إذ تجري منذ البداية محاولات تُضمِر الخيانة في أحشائها، وتسعى لاستدراجنا لتجعلنا أداة سياسية لا نظير لها في سبيل مصالحها. والباحثون في التاريخ سيكشفون النقاب مستقبلاً عن مجريات تدبير هذه المكيدة بكل أبعادها وشموليتها.

لقد استثمر الإداريون من أرفع المستويات في كل من أمريكا واليونان، صدقنا وصداقتنا ومفهومنا في الرفاقية، ونظروا إلينا على أننا "أغبياء السياسة". ربما لم يكن المستخدَمون كآلة أو المنفِّذون العاديون، على علم بالمؤامرة. بل وربما تكون قلة قليلة جداً من الأشخاص الذين كانوا على خبر بالخيانة الجارية. أما الخاصية الأكثر أهمية، والتي يجب تسليط الضوء عليها، فهي الخونة الواعون والحقيقيون. وأخص بالذكر هنا حتمية كشف النقاب عن موقف المقدَّم (رتبة عسكرية) "سافاس كالندريس Savas Kalenderis"، الذي لعب دوراً بارزاً في تطور مجريات المؤامرة على هذا المنوال، مستغلاً صدقاتنا وصدقنا. (وهو شخصية مكلفة بمهام خاصة في حلف الناتو، وقد تم تعيينه في الاستخبارات القومية اليونانية). إنه الشخص الذي لعب أخطر الأدوار وأفدحها منذ بدئه بعقد أول علاقة معي، وحتى وقت تسليمه إياي إلى الخونة الكينيين.

لقد رأيت حاجة لمقايسة وضعي مع بعض الأمثلة التاريخية لحد ما. تماماً مثلما فعل- يهوذا الإسخريوطي لدى عيسى، ومثلما فعل بروتوس في المؤامرة المدبرة بحق سزار. إذ لولا موقفه لما تحققت تلك المؤامرة على تلك الشاكلة بتاتاً. أثناء ذهابي إلى كينيا – وقد عبّر المدعي العام عن ذلك بكلمة "الطرد" – قالوا لي بالحرف الواحد "إنني أُبَلِّغُكم وعد شرف من دولة اليونان، هناك يتواجد الهيلينيون، لذا فهو أنسب مكان آمن. وخلال خمسة عشر يوماً سيتم إعداد جواز سفر إلى جمهورية أفريقيا الجنوبية". أما حين تسليمي إلى الخائن الكيني، فقيل لي "أتتنا تعليمات خاصة من بانكالوس وزير الخارجية مفادها (ستحلِّقون تجاه هولندا)". ويبرز هنا استثمار الصداقة كأبرز خاصية للخيانة. هذه هي أكثر العداوات غدراً وفتكاً بين الجنس البشري. قد يكون بإمكانك رمي عدوك بالرصاص، أو جعله لقمة سائغة في فم الأسد، أو أن تعدمه، أو تشنقه، أو تقتله حسب تكتيكات الحرب؛ ولكن لا يمكنك البتة أن تُرسِل شخصاً عَقَدَ عليه شعبٌ بأسره آماله واعتبره قائداً له، على هذا النحو المفتوح لكل أنواع الإبادة، وبشكلٍ يُذهل له العقل ويجمد لمجرد تَذَكّره أو تصوره. وأظن أنه لا يمكن رؤية مثال ثانٍ على هذا الجرم المرتكب باسم دولة ما.

قد تستطيع أمريكا اتخاذ قرارٍ ما باسمها، لكن ليس بمقدورها إطلاقاً أن تعامل أحداً ما

لجأ إليها وأتاها عن حسن نية عن طريق أصدقائه، على هذا النحو من المعاملة. بيد أنه لم يخطر ببال أي دولة أخرى، بما فيها روسيا وإيطاليا وسوريا، أن تسلك سلوكاً كهذا. ولكن كيف قام ذاك الشخص، الذي يزعم أنه مكلف بالتصرف باسم الجمهورية الهيلينية، بمثل هذا الدور؟ أيُّ قلبٍ له؟ أية جسارة يملكها، وأيُّ عقل؟ لقد عملتُ على تعريف الظاهرة الهيلينية وحقيقة التدوّل فيها، سعياً مني لإيجاد رد على ذاك السؤال. بل وحتى أني تداولت كيفية تسللها إلى الحضارة الأوروبية الرأسمالية، ارتباطاً بهذا السؤال. فالثقافة المؤدية إلى ذهنية كهذه، تستحق وتستوجب التحليل.

لا يمكن مشاهدة ظواهر كهذه في الثقافة الشرقية. إذ، ومهما تتفشى حوادث الغدر الأخرى فيها، إلا أنه لا تُرفع اليد في منطقة الشرق الأوسط، حتى على عدوٍ قصد بيت عدوه واحتمى به. ومهما يكن ذاك العدو جباراً قاهراً، إلا أن الضيف لا يسلَّم إليه قطعياً. لا أتطرق هنا إلى الاتفاقيات السياسية بالطبع. إذ لو قيل لي باسم الجمهورية الهيلينية "إننا سنسلّمك إلى أمريكا أو تركيا مقابل اتفاق معين تتطلبه مصالحنا وقوانيننا"، لما اعتبرت ذلك مشكلة، بل لقلت حينها "إنها من ضرورات السياسة". لكنني على قناعة تامة بأن محاولة الحصول على النتيجة أو الوصول إلى المأرب باسم الصداقة عن طريق الكذب والرياء، فهي حادثة قلَّما نصادفها في الظاهرة الإنسانية. هذا بالإضافة إلى أن كالندريس كان يتظاهر بأنه معجب بي لدرجة عمياء.

الدرس الهام الواجب عليّ استنباطه لأجل الصداقة، هو دراسة هذا المصطلح بكل عمق. إذ ليس صحيحاً إقامة صداقات عبثية أو سطحية، أو تطويرها أو استثمارها. فالصداقة تأتي قبل الرفاقية، ولربما تكون أهم منها من هذه الناحية. فاختيار الصديق وتقييم ذلك في العلاقات داخل المجتمع، يستلزم دراسة الموضوع بكل أبعاده التاريخية والاجتماعية. وتتوارى هذه الحقيقة وراء جهودي ومحاولاتي في "عَرَفْ المجتمع" التي تركت بصماتها على مرافعاتي أيضاً وطبعتها بطابعها. والكل يعرف مدى قربي من الصداقة والرفاقية. كما من المعلوم بحثي الدائم عن رفاق أصدقاء من قبيل أنكيدو وصداقته لكلكامش، وباتروكلوس وصداقته لآخيلوس، في الملاحم التاريخية المشهورة.

وعلى الأغلب لا تعد صداقة كمال بير أقل شأناً من تلك الأمثلة، حيث تنبهتُ لذلك على نحو أفضل بعد أن عمَّقتُ من كثافة معلوماتي الفلسفية. فكل شيء يخلق ضده ويغذيه. هاهو العلم يتحدث اليوم عن المادة – المادة المضادة. فالبوزيترون مضاد الإلكترون. أما بالنسبة لماهية قوة صداقتي وعظمتها، فيحتمل أن تسفر عن ضدها. ومن الممكن تلمُّس هذه الظواهر في البنية الذهنية للهيلينية مبدعة الفلسفة. إلا أن سيادة المكر والحيلة لهذه الدرجة في ظاهرة التضاد، لا يمكن أن تجعل ثقافة ما مفيدة وصالحة. وعلى أغلب الظن أن لهذه الحقيقة النصيب الأوفر الذي لا يمكن التغاضي عنه، في حادثة الانهيار المأساوي للهيلينية العظمى في التاريخ، وتشرذمها وانكماشها إلى شبه جزيرة صغيرة لا غير. ثمة مَثَلٌ شعبي لدى الأتراك، مضمونه "لا صديق من اليونان، ولا سجادة من جلد الخنزير". ويتميز بنسبة هامة من الواقعية. إنني أحافظ على قناعتي، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم جعلها مُلْكاً لكل الواقع أو الشعب الهيليني.

هذا ويقال الكثير على العكس من ذلك بشأن سذاجة الكرد. ولربما بقوا بدون دولة لهذا السبب. أود هنا أن أقول بكل صراحة، أنني أُفَضِّل ألف مرة البقاء بهذه الروح البسيطة والساذجة في مجتمع مشاعي بدائي وبدون دولة، لأبحث فيه عن التحرر الاجتماعي؛ على أن أكون صاحب ثقافة أو حضارة أو دولة تستغل الصداقة وتستثمرها على هذا النحو. إنني أفتخر وأعتز بأن أكون من شعب كهذا.

الفصل الرابع

تحققت مؤامرة أثينا بتهميش القانون

من الضروري القيام بتحديد سليم لمستوى علاقاتنا مع الجمهورية الهيلينية، لأجل تفهم وإدراك حادثة "الطرد" من أثينا – على حد تعبير المدعي العام – بكافة أبعادها. ويُعَدُّ تطرقي حتى الآن إلى الحادثة بالخطوط العامة لأبعادها التاريخية والفلسفية والسياسية، شرطاً لا بد منه للقيام بتقييم قانوني سليم. فالقانون ليس واقعة مستقلة بذاتها، بل هو يعكس المستوى التاريخي والسياسي والأخلاقي الأساسي لدولة أو مجتمع ما. و"الطرد" هو فعل عدواني. إذن، والحال هذه، يتوجب البرهان على أنني عدوّ للجمهورية الهيلينية. هذا، وبما أنه بُرهِنَ على أن النتائج الناجمة كانت أسوأ ألف مرة من الإعدام ذاته، فمن الضروري حتماً الإفصاح عن المعايير الحقوقية التي ارتكزت إليها عملية "الطرد" باعتبارها إحدى أشد العقوبات. إنها عملية أسفرت عن إضرام المئات من الأشخاص النار بأبدانهم، أو قتلهم أو اعتقالهم. ولا يمكن أن تكون المحاكمة عادلة بغض النظر عن هذه الحقائق.

يمكن القول بكل ارتياح أن اتهاماً مجرداً عن الواقعية ينص على "تخريب أجواء السلام بين الأصدقاء والمتحالفين"، لا أصل له ولا أساس. ما أود ذكره هنا هو أن الحادثة لا تَمُتُّ بصلة – من حيث المضمون – بالشكل الذي أراد المدعي العام إيضاحه. ولا داعي أبداً للبرهان على أقوالهم ظاهرياً، فالجوهر هو المحدِّد والمعيّن، وهو يتميز بمضمون مختلف كلياً. أود التطرق هنا إلى مثال إيطاليا فوراً. ذهبتُ إلى إيطاليا دون أي علاقة أو علم مسبق منها وعلى نحو أقل تقديراً من أثينا، إلا أن رئيس الوزراء الإيطالي رأى أنه لا يمكنه التجرؤ على (طردي) إطلاقاً، ولا تخوّله صلاحياته لذلك. لذا، فأكثر ما قاموا به هو أن وضعوني تحت المراقبة في مشفى لمدة عشر أيام، وبهذا الشكل ردوا على مبادرتي تلك حقوقياً. والدولة

الهيلينية التابعة لنفس المعايير القانونية والوطنية في أوروبا، لم تكن تمتلك صلاحيات أوسع من ذلك.

ثمة الكثير من الشهود والدلائل للبرهان على ذلك. بينما تكون هذه هي الحقيقة، فإن عدم تطرق المدعي العام إليها وكأنها لم تكن، أمر يدعو للتفكير، بقدر ما يستهدف أصلاً التستر على جرم إنساني ثقيل وجدي. وهذا أمر واضح.

إذا كان القانون عبارة عن مجمل القواعد الأساسية التي تتقيد الدولة بها، فهو كذلك لأجل العاملين باسمها. أما مفهوم "نحن مكلفون بفعل كل شيء في سبيل مصالح دولتنا العليا"، دعك من أن يكون ساري المفعول في دولة قانونية معاصرة، فهو مفهوم لا يتواجد حتى في التقاليد والقوانين العشائرية ولو بالحدود الدنيا. ففي التاريخ البشري بأسره نجد أن الالتجاء حتى إلى خيمة بدوي– دعك من الالتجاء إلى دولة– يُحتِّم على صاحب البيت الدفاع عن ضيفه حتى الرمق الأخير منه – لا طرده – إن كان هناك خطر يهدده ويلاحقه. وهذه قاعدة معروفة. بيد أن الجمهورية الهيلينية عضو في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي أيضاً، ولها علاقات ثنائية وطيدة مع أمريكا، وشعبها كريم أبيّ. لذا من غير الموضوعي، بناءً على هذه الحقائق، أن يحفّ الخطر بالدولة بسببي. هذا وكان بإمكانهم إخفاء وجودي لعدة أشهر، وإعطائي مهلة مناسبة لمساعدتي في الذهاب إلى دولة ثالثة أو إلى وطني. أو كان بإمكانهم اعتقالي إن لم يبق في اليد حيلة.

هذا ما معناه أن (الطرد) المعتمِد على التهديد، هو تقييم لا مبالٍ، يفتقر لروح المسؤولية، ولا يمتُّ بأية صلة بالقانون أو السياسة أو الأخلاق. إنه قناع لتحريف الحقيقة. ثمة حاجة ماسة لدراسة الظروف الذاتية والموضوعية التي تحققت فيها الحادثة بعمق أكبر، وذلك لأجل أواصر الأخوة الوثيقة الواجب حمايتها بالتأكيد بين شعبَيْنا. ما يحوز بالأهمية العظمى هنا هوالتدقيق قبل كل شيء في تأمين إمكانية تطور سليم للصداقة بين شعبينا، أكثر من أن يكون دفاعاً عن ذاتي وإقحام مسؤولي الدولة الهيلينية في موضع الاتهام.

لدى ذهابي إلى أثينا للمرة الأولى، كنت متحلياً. بمفهوم مفاده أنني أتيت إلى وطن تترسخ فيه حقوق الإنسان والديمقراطية، وتتواجد علاقات الصداقة معه على مستوى الدولة

والشخصيات. لكن لا يسعني المرور على المسألة دون مقايستها ببضعة أمثلة تاريخية، بغض النظر عن تفاصيلها. يحظى خروج "سانت باول Paul Saint" من دمشق، ونشره نداءاته المقدسة في المدن الهيلينية لمدة طويلة، وتوجهه في خطوته الثانية نحو روما ليُقْتَل فيها؛ بأهمية قصوى في التاريخ الأوروبي. وحكاية سقراط أكثر تراجيدية ومأساوية، وتعد ظاهرةً على النمط الأثيني. والأنكى من ذلك هو قيام الربة "أثينا" – مؤسِّسة مدينة أثينا في الميثيولوجيا الهيلينية – بتقمص شخصية "ديافوبوس Deiphopos" أخو هيكتور (أي بالتنكر في زيّ أخيه)، لتخدعه وتزجه في عراك يودي بحياته ويقضي عليه.

لا نية لي هنا بأن أقوم بتشهير أثينا التي تتميز بكونها مدينة هامة في التاريخ الحضاري، إلا أن المجريات تتضمن تماثلاً تاريخياً. وهذه خاصية ملفتة للنظر فيها. إذ من المؤكد أنه لولا نداءات ودعوات علاقات الصداقة من قبل أثينا، أو الربة "أثينا"، لما عشنا هذه التراجيديا مع شعوبنا وأصدقائنا، بل وحتى المناهضين لنا. أما تداول مسألة ذهابي إلى أثينا وما تمخض عنه من نتائج، على نحو ضيق وبأبعاده التكنيكية؛ فسيكون سلوكاً لا يمكن غفرانه أو العفو عنه. بل وسيكون استهتاراً بالحِكمة الظاهرة منذ أيام سقراط، بل ومنذ عهد سولون وباريكليس، واستخفافاً بجوهر الديمقراطية وكرامة الإنسان أيضاً.

أياً كانت الزاوية التي ننظر منها إلى الأمور فلتكن، فللموقف المتَّبَع تجاهي جانب تاريخي علينا تحديده بشكل صائب. ولا شك أبداً في أن عظمة أثينا مرتبطة عن كثب بهذا التحديد الصائب. وإلا، ما لم يستطع المسؤولون الحكوميون فعله في دمشق وموسكو وروما، لماذا قامت به الأوليغارشية في أثينا بطراز تآمري؟ المهمة الأساسية للقضاء تكمن في الرد الصحيح على هذا السؤال، وإلا فلن يكون هناك أي فارق يُذكر بيننا وبين الذي قال "لقد أَقحَمَ سقراط آلهة جديدة في عقول الشبيبة في أثينا، لذا يجب أن يموت".

يكتسب مجيئي إلى أثينا معناه كحصيلة للعلاقة التي أقامتها ممثلتنا "آيفر قايا" مع "بادوفاس Baduvas" النائب البرلماني والوزير في حزب "باسوك "PASOKقديماً. وقد جعلتُها تكرّر السؤال عشر مرات متعاقبة عما إذا كان الوضع ملائماً حقاً للمجيء. وبعد أن تلقيتُ الجواب بالإيجاب في كل مرة، لم أَرَ حرجاً في اتخاذ قراري بذلك. كنت على قناعة

بأنها أستأذنتْ منه بالتأكيد لأجل المجيء، فهو نائب ووزير سابق، وحزبه يحتل مكانه في دفة الحكم. لدى هبوطي في المطار برز أمامي كل من " سافاس كالندريس" و"ستافراكيس" المسؤول الأعلى في الاستخبارات. وجوبهتُ بتوتر وقلق شديدين، وتلقيتُ تهديداً صارماً للذهاب في نفس اليوم حتى الساعة الخامسة، وإلا فسألاقي صعوبات جدية. لم أكن أتصور حدوث ذلك ولم أكن مستعداً لهكذا وضع. أما "بادوفاس" فلم يظهر على الساحة قط آنذاك.

لا زلتُ على قناعة تامة بضرورة البحث والتدقيق في هذه المسألة، حيث كان يُرادُ لي الانزلاق والضياع الخفي في هذا الذهاب. لولا الدعوة لما حصل كل ما حصل من مجريات فيما بعد. إذ، وعندما لم تتبقَ هناك إمكانية البقاء في دمشق أكثر، كان بمستطاعي الذهاب إلىالمناطق الجبلية من الوطن، وإن كان ذلك سُيدخِل الشرق الأوسط في ضوائق جدية.

في مجيئي للمرة الثانية لعبتُ مساعَدات "ناغزاكيس" دوراً بارزاً، حيث قدَّمَ تضحية عظيمة باسم الصداقة، حسب رأيي. لكن لو تمعّنّا في سياق المجريات لظهر أمامنا السؤال: لماذا يستطيع ضابط عسكري متقاعد له علاقة كثيبة مع الدولة، أن يخون علاقة الصداقة لهذه الدرجة؟ ولا زلت أبحث عن جواب لهذا السؤال. لدى منحي للاستخبارات اليونانية كي أكون تحت مراقبتها كان من الواجب– حسب زعمهم –أن ألتقي بوزير الخارجية اليوناني "بانكالوس". وفيما بعد، فهمت بشكل حاسم أنه لـ"بانكالوس" يد في الخيانة، وذلك من خلال جملة قالها: "من يدخُلُ من النافذة، يُطْرَدُ من المدخنة". ولدى زجي في وضعية الإبادة، كانت جملته التالية أيضاً ضاربة للنظر: "آبو بجانب المسيح، يعيش كالملاك". موقف "ستافراكيس" أيضاً عدائي وخياني، حيث نفذ القرارت الأمريكية مباشرة. وأنا لستُ في وضع يمَكِّنني من حسم مدى استثماره لصلاحياته أو صلاحيات الحكومة. هذا ويجب على "سيميتيس" رئيس الوزراء، أن يفصح علناً وجيداً، عن المؤثرات التي دفعته لاتخاذ قرار "الطرد" والجرّ إلى كينيا. ثمة حاجة ماسة لإفادات مفصلة وشرح مسهب من هؤلاء كمقرِّرين في الدرجة العليا.

يمكن أخذ موقف "ماسيمو داليما" رئيس الوزراء الإيطالي، أثناء دخولي روما كمثال.

إذ أنه – ولو لم يعجبه الأمر أو يستسغه– بقي متشبثاً حتى الأخير بموقفه على أساس الخروج الطوعي، وأنه لن يلجأ إلى الإخراج بالإرغام أو بالمكر والدسائس. بقيتُ هناك ثلاثة أشهر. وبدأتْ إجراءات طلب الالتجاء، ومن ثم مُنِح لي هذا الحق. ولدى خروجي من هناك في 15 كانون الثاني 1999 أَصَرَّ على أن أترك رسالة كتابية. لقد سلك هذا الموقف لإدراكه اليقين بأن أي خروج بشكل آخر من إيطاليا لن يكون قانونياً.

لم يتم الارتباط أو الامتثال لهذه الإجراءات والأحكام المترابطة أبداً في الجمهورية الهيلينية. إذ كان من حقي طلب الالتجاء بعد دخول أثينا. ولم يكن بمقدور أحد إعاقة ذلك. أما نتيجته فتُحدِّدها المحكمة لا غير. وإذا كنتُ قد اقترفتُ ما يمكن عدّه جرماً، فيُدرَس الوضع بالاعتقال والوضع في النظارة. كل هذه وسائل وسبل حقوقية سارية المفعول في كافة بلدان الاتحاد الأوروبي. ومثلما لم يتم الشروع في هكذا محاولات وإجراءات، استُثمِرتْ من الجانب الآخر علاقاتُ الصداقة، فَحُذِعَ "ناغزاكيس" أولاً ليضعني تحت مراقبة الاستخبارات، بينما خدعوني في الخطوة الثانية بذريعة "نَعِدُكَ ونُقسِمُ باسم الدولة"، فحصل إرسالي إلى كينيا. لو لم يتظاهر "سافاس كالندريس" بأنه مرتبط لدرجة عمياء بأواصر الصداقة، ليستخدمها كوسيلة لمآربه، لما وثقْتُ أبداً بوعوده. يكمُن الجرم الأساسي هنا في تحطيم الإرادة. لذا يجب الاستماع إلى إفادته، وحتى إفادة الشهود الآخرين أيضاً إن تطلب الأمر.

من الساطع سطوع النهار، أن إرسالي إلى كينيا بحد ذاته له علاقة بالمؤامرة. لماذا كينيا بالذات، وليس جمهورية أفريقيا الجنوبية مباشرة؟ لأنه يوجد هناك نظامٌ ألعوبة بيد أمريكا بكل معنى الكلمة. وهو المكان الأنسب لأجل مخطط تسليمي. أما جمهورية أفريقيا الجنوبية ومانديلا، فلا يمكن أن يتورّطا في مؤامرات كهذه.

اتُّبِعَتْ نفس الخيانة أثناء التسليم إلى تركيا أيضاً. وقد مارس السفير "كوستولاس Kostulas" هذه المهمة بنجاح، وإن لم يكن بهذه السهولة. لقد كان متنبهاً تماماً للخطة. وقد أغواني بالقول أنه تم قبول طلب اللجوء الذي تقدمتُ به. وفي الأخير ذكر كالندريس بأننا نذهب إلى هولندا بأمر خاص من بانكالوس، ليقوم بذلك بوظيفته الخيانية علناً في

تسليمي إلى الخونة الكينيين.

من الواضح جلياً أن ثقتي اللامحدودة بالصداقة قد استُثمِرت بسوء. كما أنهم لم يُبدوا أي بادرة صغيرة تدعو للشك. إن التلاعب بهذه المهارة لأجل الخيانة، أمر يدعو للتصفيق له وشبك اليدين إعجاباً (كما يُقال في المثل الشعبي). وإذا كانت هناك رغبة في معرفة تفاصيل هذه المعلومات، فبإمكان المحامين المدافعين عني الإدلاء بها عبر الوثائق والدلائل والشهود العَيان الذين سيقدِّمونهم. ومطلبي هو الإصغاء إليهم.

كل تحركاتي حصلت تحت مراقبة الاستخبارات اليونانية وبمعونتها وعِلْمِها من البداية وحتى النهاية. ومن المحال النجاح في هذه الحركات دون وجود مساعدة قوى الدول. بيد أن مساعدة الدولة الهيلينية – عدا مسألة الذهاب إلى أثينا – قد حصلت مادياً ومعنوياً بنسبة ملحوظة لا يُستهان بها، عن طريق ممثليتنا في أثينا. هذا ويمكن الإصغاء إلى جانب ذلك إلى شهادات المحامين، الشهود الأصدقاء والمسؤولين الحكوميين الذين عُقِدت معهم العلاقات، بهذا الخصوص.

كيف يمكننا تفهم الوجه الخفي لحادثة تسليمي، لدى وضعنا كل هذه النقاط نصب العين؟ أيّ عوامل أثرت في ظهور هذه التناقضات المذهلة التي يصعب تصديقها؟ رغم أننا لسنا على علم كافٍ بكل المعلومات الملموسة، إلا أنه بإمكاننا استخلاص بعض النتائج من المعلومات المحدودة التي بحوزتنا، ومن سياق المجريات. ثمة الكثير من المقالات والكتابات والكتب التي عالجت وتطرقت إلى أن المبادرة وزمام الأمور كانت منذ البداية في قبضة يد الاستخبارات الأمريكية والإنكليزية بالتحالف مع الاستخبارات التركية (الميت MİT) والإسرائيلية (الموساد MOSSAD). لن أسهب في شرح ذلك، بل يمكن تقديمه على شكل وثيقة.

وقد صدرت مقالة في شهر شباط، نُشِرَتْ في جريدة الصباح (Sabah)، حيث أشادت بوصول نبأ مجيئي لأثينا إلى أنقرة. وهناك العديد من الأدلة والشهود الذين يشيرون إلى أن حادثة تسليمي جرت على شكل منسَّق. ويتوارى وراء تحضير طائرة أُتِيَ بها من سويسرا بشكل خاص لتهريبي وخطفي إلى كينيا، احتمال قوي لوجود دور قسم التمشي

بمثل ما حدث في إيطاليا.

يُلاحَظ اليوم بشكل أكثر جلاء، كم أسفرت هذه السياسات الأمريكية عن تصدعات غائرة وانشقاقات جدية في أوساط الاتحاد الأوروبي. وأفضل من يمكنه إدراك كل هذه النقاط هو سيميتيس، رئيس الوزراء. علاوة على أن "ستافراكيس" قد تحرك بأمر مباشر من أمريكا، حيث أُشيرَ إلى ذلك في مذكرة الدفاع التي أَعَدَّها المحامون الإنكليز المدافعون عني؛ إذ أشاروا إلى تحالف المسؤولين الأتراك والأمريكيين على أعلى المستويات. وما يتبقى من الأمر هو مجرد الرد على سؤال: ما هي مصالح كل الأطراف في هذه المسألة، أي في المؤامرة؟

الأولى أمريكا، وقد رأت هذه المساعدة والمعونة فرصة نفيسة لا تُعَوَّض كي تربط تركيا بها باعتبارها الحليف الاستراتيجي لها. وبعملية التسليم هذه أوصلت مسألة الاستفادة من تركيا في كل فعالياتها المسيَّرة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ودول البلقان، إلى الذروة. والأمر سيان في كل هذه النقاط بالنسبة لإنكلترا أيضاً. أما إسرائيل فقد برهنت من خلال دورها في هذه الحادثة على مدى أهمية ومصيرية العلاقة الاستراتيجية التي أقامتها مع تركيا. إن دور العقل المدبِّر لإسرائيل كان مثمراً في الساحات الأخرى وخاصة في كينيا.

حسناً، ولكن ما هي منفعة الجمهورية الهيلينية في ذلك؟ إنها، وقبل كل شيء، قد نفذت أمر أمريكا التي هي تابعة لها. ومن ثم حصلت على المعونة الأمريكية على وجه التمام في مسألتَيْ قبرص وإيجه، لتحسب حسابها بأخذ المقابل بما يفيض عن الحاجة.

يكمن الموقف السافل الآخر في كلام بانكالوس، حيث يبين في جملته "الملاك الذي بجانب المسيح" عِلْمَه اليقين بأن مآلي النهائي هو الإبادة لا محال. وبموتي وأنا في حوزة تركيا، كانت سياسة "قتل الكلب بالكلب" (أو كما يقال تأليب الكلاب على بعضها) ستجد مفعولها على نحو مُكَمَّل. فبقدر ما تقتل الكلاب بعضها، ستكون سياستها هي الرابحة في النهاية. يشير هذا الموقف بكل سطوع إلى أن المساندة المقدَّمة كانت تهدف إلى مصالح تكتيكية على وجه التمام، وأنها خالية من أي جانب إنساني ولو بمثقال ذرّة. كل الحسابات دُبِّرَتْ ونُظِّمَتْ على أساس دخولي في مقاومة عمياء لتنتهي المسألة بموتي. حتى في الجرائد الصادرة في أثينا نُشِرَت مقالات تُشِيدُ بأنه تم تعداد الأيام الباقية على مماتي.

إن بُعد شخصيتي عن المواقف والنزعات القومية الكلاسيكية، وعدم انفتاحها على الشدة العمياء؛ لعب دوراً بارزاً في أن يحسبوا الحساب للتلاعب بالقضية الكردية كما يشاؤون بفتح الطريق وإفساح المجال أمام النزعة القومية الكردية البدائية. والكل يعرف أن بعض الزعماء القوميين الكرد أتوا إلى أثينا على عقب تسليمي مباشرة وفي نفس اليوم. فكل الحسابات والمخططات قد رُتِّبَتْ على أساس انتهاء المؤامرة والخيانة بموتي. وناهيكم عن الجانب القانوني، لم يؤخذ أي جانب إنساني بعين الاعتبار في هذا الموقف.

ج) يمكن الفهم بكل سهولة من التقييمات المختزلة التي قمت بها، أن الموقف الظاهر في مذكرة الدفاع للمدعي العام، مخالف لمعاهدة حقوق الإنسان الأوربية وللحقوق والقانون الوطني الإيجابي الهيليني والمعمول به. ولا يمتلك أيُّ مقام أو جهاز صلاحيةَ "طرد" مُواطن معرض لخطر ما، أو شخص يطالِب بحق الالتجاء السياسي. ومرحلة بقائي في إيطاليا على وجه الخصوص، هي أفضل مثال لذلك. ولو طُبِّقَتْ متطلبات القانون الإيجابي الساري المفعول فقط، سُيلاحَظ بكل وضوح المسؤولية الواقعة على عاتق الحكومة في هذه الحادثة. وما التوتر والاضطراب الذي أصاب الحكومة أثناء الحادثة، والاستقالات المتتالية للوزراء، سوى دليل ساطع على ذلك. ذلك أنهم أرادوا التستر على ذنوبهم بأبخس الخسائر. لماذا لم يُباشَرْ بالتحقيق بشأني منذ البداية فوراً؟ فإنْ كنتُ مذنباً، فإن ذنبي موجود منذ اللحظة الأولى. وكل شيء كان يسير بعِلْم منهم. عندما لم يَحْدُثْ الحادث حسب ما اعتقدوا — أي عندما لم تَسُدْ أجواء غامضة لا يُعرَف فيها القاتل، وبالتالي تُلقى فيها المسؤولية على الإدارة التركية فحسب نتيجة فعل وأسباب مجهولة — بدأت مرحلة المحاكمة بالسريان. لو تمت إبادتي، لما تحققت هذه المحاكمة على الإطلاق.

يتميز القرار الإيجابي الذي سيصدر عن المحكمة المحلَّفة المختلطة في أثينا، بأهمية قصوى بالنسبة للقرار الذي سصدر عن محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بشأن إمرالي. رغم قبول محكمة حقوق الإنسان الأوروبية لكل بنود الاعتراض التي تقدَّمنا بها، إلا أنها لم تأخذ مسألة الاختطاف بعين الاعتبار، ولم تَرَ حاجة حتى للتطرق إلى كيفية اختطافي مكراً. بل بقيت محصورة ضمن معايير قانونية ضيقة، وكأن المجريات التي سبقت عملية تسليمي أمور لا تعني

القانون. بيد أن المادة الأساسية المتعلقة بي في معاهدة حقوق الإنسان الأوروبية تنص على أنه "لا يمكن القبض على أحد مِزاجاً، وبما لا يعتمد على أسلوب قانوني أو إن لم يكن بغرض التأمين على الذات والروح". إن وضعي ليس مجرد عملية قبض مِزاجيّ وكيفي، بل هو اختطاف مفتوح لكل أنواع الإبادة والإمحاء. إنه اختطاف مخطط وسري، لعبثْ فيه الكثير من الدول دورها، واختراق كامل للقانون الدولي. لقد تم الإخلال بالبند الثاني من المادة الخامسة لمعاهدة حقوق الإنسان الأوروبية.

جليٌّ تماماً كيف بقي القانون الوطني المعمول به أيضاً خارج نطاق الاعتبار. ومثلما ذكرتُ دوماً، إن القرار الممكن صدوره داخل حدود الجمهورية الهيلينية هو الاعتقال كحد أعلى، وعدا ذلك تعتبر كل المعاملات غير قانونية. وعلى المحكمة أن تجد سبيلاً لتلافي هذا الانتهاك القانوني بطريقة ما. باستطاعتها اعتبار محاكمة إمرالي وتقربات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية باطلة المفعول. ذلك أن المحكمة الأولى التي سأُحاكَم فيها، وبالتالي أُعْتَبَر تحت حمايتها، هي المحكمة المحلَّفة المختلطة في أثينا. ويتميز قرار هذه المحكمة بأولويته. ولأجل سريان مفعول القرارات الصادرة عن المحاكم الأخرى، يستلزم انتظار نتيجة محاكمة أثينا بموجب ذلك. لا يمكن إنشاء قانون على أساس أرضية يغيب فيها القانون. من هذا المنطلق يتسم قرار المحكمة المحلَّفة المختلطة في أثينا بأهمية بالغة، سواء باعتباره يشكل المثال الأول، أو لأنه يشكل الأرضية الأساسية للمحاكمات الأخرى على حد سواء. هذا وقد يسفر عن نتيجة ملموسة لتفعيل البند الثاني من المادة الخامسة في معاهدة حقوق الإنسان الأوروبية، وإن لم يكن هذا الأمر يحظى بأهمية تذكر من حيث النتيجة العملية. كما يستلزم وضع القرار الصادر عن "محكمة الاستئناف الإيطالية في روما" بشأن قبول طلبي في الالتجاء، بعين الاعتبار. إذ، وبوضع كوني لا زلت داخل حدود الجمهورية الهيلينية نصب العين، يتحتم على المحكمة عندئذ اعتبار مسألة اعتقالي في إمرالي أمراً خارجاً عن القانون. يستلزم تفعيل القضاء بقبول كوني لا أزال داخل حدود الجمهورية الهيلينية نظرياً. ومن العلني تماماً أن مخترِقي مستلزمات ذلك ومزيليها، قد ارتكبوا جرماً بلا شك.

هكذا فقط يمكن الوقوف في وجه هكذا زيف قانوني نادر المثيل، وتلبية مستلزمات

الدولة القانونية.

في النتيجة، إن قرار المحكمة في حادثة المؤامرة هذه، والتي أصبحت وصمة عار على جبين الإنسانية في تاريخ الصداقات الكائنة بين الشعوب، له القدرة على خلق تأثير مهدئ كَحَكَم عادل. أما بالنسبة لي، فلا أعتبره مسألة انتقام لأن ذلك لا ينسجم مع طبائعي. ومثلما قمتُ بالدفاع عن الذات سياسياً وإخلاقياً، فسأواصل دوري كجسر عبور لبلوغ الصداقة والسلام الآمن بكل عزم وإصرار. لا يمكن إيلاء الثقة الزائدة لمسألة إعادة ترتيب وتحسين العلاقات التركية– الهيلينية برغبة من أمريكا على وجه الخصوص، وعلى أساس هذه اللعبة المبنية عليّ والمحاكة حولي بشكل عام. لا يمكن تأسيس صداقات دائمة إلا بالتعاضد والتكاتف الديمقراطي للشعوب. أما بشأن ما بإمكاني فعله فيتمثل في الانقطاع الجذري عن أساليب قوى الحضارة الدموية السياسية القائمة طيلة التاريخ المديد، وتكريس نضال دمقرطة شعوبنا على أساس النضال السياسي، وإحراز النصر المؤكد بمُقتَضاه. وإني أومن من الصميم أن الوفاق الديمقراطي وأجواء السلام التي سنكرّسها ونعززها في العلاقات الكردية – التركية، ستكون صمّام أمان وقوة تنفيذ عظمى للصداقة والسلام والأمن الذي طالما تطلع إليه الشعب الهيليني وأمِلَ به منذ مئات السنين.

الفصل الخامس

نحو الحل، أو الرد على المؤامرة
في الأزمة الكردية

واجهت الظاهرة الكردية وما ينجم عنها من مشاكل، مفترق طرق بعد مرحلة تنفيذ المؤامرة بدءاً من 1 شباط 1999 عن طريق أثينا: إما الانتحار أو خلق ظروف الحياة الجديدة مضموناً وشكلاً. وعلى حد التعبير السائد في المجال الإعلامي، ففي عملية (تحضير الطرد المغلَّف) وتسليمي إلى إدارة أنقرة الأوليغارشية، كانت أمريكا تعرفني جيداً، وعلى علم تام بما تفعله باعتبارها النظام المهيمن والمؤثر على الصعيد العالمي. وكانت تحسب حساباتها داخل نظامها سواء كانت النتيجة بقائي حياً أو مماتي. لم تكن أمريكا أو الأوليغارشية اليونانية تعطيان احتمالاً كبيراً لبقائي حياً، بل كانتا واثقتين من لجوئي إلى الانتحار أو الموت بأي شكل آخر كاحتمال كبير. وما حالاتهم النفسية المنتظرة والمترقبة في البداية سوى دليل واضح على ذلك. ولم يكن هناك أي ضمان مرتأى مسبقاً أثناء تسليمي، بل كان موقفهم كما يقول المثل الشعبي"اللحم لك، والعظم لك".

أما العواطف العدائية والحنقة الناقمة التي بلغت ذروتها العظمى داخل التنظيم وبين صفوف الشعب على السواء، فكانت نزّاعة للجنوح إلى الانتحار. فبينما كان PKK يُجري استعداداته لإرسال ما يقارب خمسة آلاف عضواً من أعضائه إلى العمليات الانتحارية، كان الرأي العام التركي من الجانب الآخر قد أُقحِمَ في حالة ينتظر فيها الإنفاذ – الإعدام في أقصر مدة. وكانت عمليات حرق الذات لا تزال مستمرة.

أما بالنسبة لأمريكا وحليفتيها القريبتين منها إسرئيل واليونان، فكانوا يرون فرصة

نجاحهم عالية جداً بسياساتهم التي سيتبعونها، وكلهم انتقام ونقمة على تركيا التي ستدخل في متاهات وغياهب الاقتتال المتبادل والانتحاري الجديد لفترة ستطول عشرات السنين على الأقل، لتكون نهايتها الفوضى والبلبلة والإفلاس الاقتصادي. لقد كانوا واثقين تماماً من إتْباعهم الطرفين (الكردي والتركي) وربطهما بهم حصيلة إثارة واستفزاز الأحاسيس والمشاعر القومية المتطرفة، سواء الكردية أم التركية الشوفينية، وبالتالي إقحامها في طريق أعمى مسدود. أي أنهم لم يجدوا حلاًّ آخر سوى التبعية والربط بالذات، ولم يخطر ببالهم قط أن تفشل سياستهم التقليدية المتمثلة في "فرق- تسد" أو "اهرب أيها الأرنب، امسكه يا كلب الصيد". بيد أن كل رؤوس الخيط في هذه السياسة قد تبدّت خلال السنوات الخمسة عشرة الأخيرة. كانت تركيا والكرد على السواء يرمون بأنفسهم بين ذراعي النظام القائم على موجات متعاقبة، حيث لم يكن لهم سبيل آخر. وكأن التاريخ يُراد له أن يكرر نفسه بنفس المعطيات والأشكال الحاصلة في العشرينات من القرن الماضي. أما بالنسبة لإنكلترا فهي بالأصل مدبرة ومنفذة النقاط الحساسة والأساسية بحُكم تجاربها المتراكمة في هذه السنين. لقد كانت تلهث وراء إتْباع PKK بذاتها تحت قيادة جديدة، لتنفذ سياستها التي اتبعتها في العشرينات مرة أخرى على العراق في أعوام التسعينات عن طريق حركة كردية قومية متطرفة ومتواطئة وتابعة لها. وما الوضع الذي زُجَّ فيه العراق في عام 2003 سوى مؤشر حاسم على مدى متانة ركائز هذه السياسة المذكورة. لقد كانت تتلاعب لتكررحادثة الشيخ سعيد ثانية ممثلة في شخصي. ووصل الأمر لدرجة إصدار القرار بإعدامي في 29 حزيران عام 1999، وهو اليوم الذي أُعدِم فيه الشيخ سعيد.

لم يكن بوسعي اختيار الانتحار تجاه هذه الحقائق. ولا أنكر أني فكرت بالإضراب عن الطعام حتى الموت تجاه تلك الظروف التي يصعب تحملها، وفاء لذكرى كمال بير وأمثاله. ولا أنكر أن تجربة هذه الطريق وسلوكها خطر على بالي وأنا على متن الطائرة، حتى قبل أن أتفوه بكلمة واحدة. إلا أن حقيقة كون اللعبة المدبرة تنتظر نهاية كهذه لتكتمل، وبذلك سيبقى القائمون باللعبة في الخفاء مجهولين، وستبدأ مرحلة انتقام ونقمة قد تترك آثارها على قرون عديدة يسودها القتل والموت والاقتتال بين أناس لا يستحقون الموت على هذا المنوال،

وكذلك بين شعبينا اللذين طالما عهدا العيش في ثقافة حياة موحدة جنباً إلى جنب؛ كل هذه الحقائق كان تبدي بكل سطوع أنه لاحق لي لوضع حد نهائي لحياتي بأحاسيس الانتقام الشخصية بكل آلامها ومخاضاتها. ومهما تكن مأساتي مؤلمة ولا نستحقها، إلا أنه كان عليّ إبداء القوة والقدرة على التشبث بالحياة في سبيل بعض القيم السامية.

المهم هنا لم يكن كرامتي وعزتي الشخصية، بل القيام بحساب أقرب إلى الصحة لأجل القيم والمقدسات المنظمة، وتطبيقه على أرض الواقع إن سنحت الفرصة، وبكل ما أوتيت من قوة. هكذا تشكل عزمي على الحياة بخطوطه العريضة. من الساطع تماماً أنه كانت تنتظرني مهمة إعادة النظر في الذات من قمة الرأس حتى أخمص القدمين شكلاً ومضموناً على السواء، وتحقيق التحول الجذري. وحياتي كانت متوقفة على مدى نجاحي في هذه المهمة. كانت المقاومات الباسلة حتى الرمق الأخير شائعة في هذه الأثناء تجاه شروط السجون الشاقة. ورغم أن شروطي كانت أكثر صعوبة واستعصاءً، إلا أنني كنت أدرك أن القيام بانطلاقة كهذه ليس صحيحاً ولا واقعياً ولا حتى مثمراً أو مفيداً. كما كنت أفكر بعدم صواب الموقف إن قمت بإثارة الشعب والتنظيم واستنهاضهما لأجلي. كما قبلت بأن مثل هكذا مواقف معرَّض للسحق والقمع مسبقاً لأن اللعبة كانت تتطلب ذلك. فالقضاء على كل الأعضاء الأحياء كان شرطاً من شروط نجاح المخطط.

لم يكن للنزعة القومية الشوفينية التجريدية أن تتورع أو تتردد في التضحية بكل شيء، طالما تستمر في وجودها سياسياً. كما وكان أصحاب النزعة القومية الكردية البدائية العميلة والمتواطئة، والخونة بين PKK يترقبون حصول ذلك على أهبّة الاستعداد. لذا، وعندما لم ألجأ إلى هذا الموقف ولم أسلكه، بدؤوا باستثمار الوسط واستفزازه بالزعم "APO لم يقاوم، لقد استسلم للدولة الخفية" وما شابه ذلك من مواقف. كان علي ألا أصبح آلة بيد هؤلاء، وألا أمنحهم الفرصة ليصولوا ويجولوا، بيد أن الارتباط والوفاء لذكرى شهداء الإضراب عن الطعام حتى الموت في عام 1982 كأمثال كمال بير ومُحَمَّد خيري دروموش أولاً، وذكرى مظلوم دوغان وفرهاد ورفاقه من بعدهم؛ كان يأمرني بالقيام بانطلاقة مشرّفة معزّزة وواقعية لأجل الحياة الحرة، عوضاً عن اللجوء إلى تقليدهم أو التشبه بهم.

في الخلاصة، وعندما حسمت عزمي على الحياة، تعبأت بالجرأة وتحليت بالجسارة للشروع بمرحلة التحول لعظمى. وطالما نرى مثل هذه المراحل مليئة بأمثلة التحول الكبرى، سواء في سياق التاريخ عامة، أو في الثقافة الشرق أوسطية على وجه الخصوص. ولا فرق أبداً بين أن تنزوي على ذاتك وتزهد في المغارة مثلما فعل سيدنا أيوب، أو أن تقيم على ذرى الجبال مثلما فعل زرادشت، أو أن تنغلق على نفسك وتنعزل في الحُجرة الانفرادية في سجن إمرالي. إنها أمور واحدة مضموناً، إذ أن المعضلة كانت تكمن في تحقيق وإبراز خصائص التحول النوعية. فبدون اكتساب مزايا وسمات تتعدى وتفوق كل تجاربي السابقة المخاضة حتى الآن في التغير والتطور، لما كان بالإمكان إضفاء المعاني الفاضلة والنبيلة على خروج سليم وصحي وصائب من مرحلة الزهد والانزواء الكبرى. ومسألة أن أكون لائقاً بالقيم والمقدسات السامية المفعمة بالآلام والآمال الكبرى المتكونة تحت مسؤوليتي، كانت مرتبطة عن كثب بتحقيق هذه الخطوة. أي برؤية ذاك النظام الذي يحتوي في أحشائه الفرد والمؤسسات والذهنية المنحلة، والذي يتمثل في شخصيتي؛ وعدم الاكتفاء بذلك فحسب، بل وتجاوزه وبناء النظام الجديد عوضاً عنه. وإذا ما سعيتُ لاختزال هذه المرحلة بخطوط عريضة مرفقة ببعض المسارات النظرية بنقاطها الرئيسية، وببعض الأمثلة التنفيذية؛ تكون الخلاصة على النحو التالي:

قبل كل شيء، تعد الخاصة الغريبة الملفتة للنظر في شخصيتي هي كونها ذات طابع انتظامي لدرجة مَرَضِيّة، إذ أرى نفسي على الدوام أتخبط في توترات وضوائق حساسة ما لم أستطع تجاوز نظام ما كلياً. فالعيش لمدة طويلة مع القيم السطحية والمشكوك في مدى صحتها، يُرغِمُني على البحث المتواصل في كل ما يعاكس جوهري كنتيجة طبيعية لا مفر منها لهذه الحياة المفعمة بالشكوك. وهذا بدوره يعني التحلي بمزاج أو طابع لا يعرف السكون أو الراحة ما لم يعطِ المعنى الصحيح لكل شيء، بدءاً من الكون بأسره وحتى أصغر ذرّة من الغبار. وكلما وضعتُ كل مراحل تطوري في الحياة نصب عينيّ، كنت أرى هذه الخاصية تبرز كخط عريض أمامي.

منذ أن ما تعرفت على نفسي في مجتمع الأسرة والقرية، رأيتُني وجهاً لوجه أمام التساؤل

الدائم "ما هو الصح؟". والمحصلة كانت العيش حسب حدسي المفعم بخيالاتي الطفولية، والمحدِّد لـ"قوانيني الخاصة بي". عوضاً عن تقاليد وأعراف الأسرة والقرية. وقد برز التمرد المعروف تجاه الأسرة والقرية في خاصيتي هذه. وبانفتاحي على المجتمع والمدن تفاقم الوضع ليصبح مليئاً بالمخاضا الأليمة. ومثلما كانت حال الكثيرين، التففتُ أنا أيضاً حول الدين كأول أيديولوجية عامة.

والنقطة التي يتحتم علي الاعتراف بها هي انتهاجي لحياة مؤمنة، عاطفية ويغلب عليها الجانب الديني في مراحل الدراسة الابتدائية والإعدادية وحتى الثانوية. إلا أن متابعتي للدراسة في أنقرة، والتحركات النشيطة آنذاك للثوار الشبيبة ((Dev-Genç، وانعكاسات النزعة القومية الكردية البدائية على الأوساط؛ كل ذلك جَذَّر وعمَّق لدي الأزمة أكثر فأكثر. وكان هناك بعض الأساتذة الذين نتبهوا لمروري بهذه المراحل، فبذلوا جهودهم لمساعدتي أيضاً، إلا أن تلك المساعي لم تكن كافية، لأن ما يُعاش لدي كان على مستوى الانتظام.

كانت تركيا الكمالية الحديثة على مفترق طرق في أعوام السبعينات. ومثلما كانت عليه حال كل شاب، لم أنجُ أنا أيضاً حينذاك من الدخول تحت تأثير الانطلاقات السياسية، سواء الراديكالية اليسارية منها أم ذات النزعة القومية الشوفينية أم تلك التي يغلب عليها الطابع الديني. أما تأثيرات الكمالية الكلاسيكية، فبقيت محدودة. ورغم الصعوبات الكبرى التي كنت أعاني منها، إلا أنني كنت أمر بمرحلة قرار جديدة مع رجحان تأثير التيارات الأيديولوجية – السياسية الجديدة البارزة. وكانت الكردياتية والشكوك الدينية كتقليدين صارمين قاسيين لا يفارقانني أبداً. ولدى توجّهي نحو الأيديولوجية اليسارية، لا بتجاوز هذين التقليدين بل بنبذهما لتخطيهما من الطريق الأسهل، زاد ذلك من بنيتي الشكّاكة غوراً وعمقاً. ورغم أهمية تنبهي الدائم لعدم الانزلاق في النزعة القومية البدائية الكردية من جهة، وعدم توجيه خصائصي الدينية نحو التيارات الدينية السياسية الحديثة العهد من جهة ثانية؛ إلا أن ذلك لم يكن حلاً كافياً. ولم تكن تكوينتي ترتوي أو ترضى بإنهاء التحصيل الدراسي أو الحصول على وظيفة بسيطة، ودراستي الجامعية لم يكن لها أي معنى سوى أنها درجة أصعدها لتحقيق انطلاقتي اليسارية. المرحلة آنذاك كانت مليئة بالانشقاقات في صفوف

اليسار، والعمليات قد بدأت بالانفجار. أما العملياتية، فلم تكن تتسم بأي خاصية يمكن تقييمها أو إيلاءها الاعتبار بالنسبة لي، إذ لم تكن ضمن منحى النظام الموافق لطباعي. علاوة على أن الحماس النضالي لم يكن يروي ظمأي ولم يتعدَّ كونه مجرد كاريكاتور مقلِّد. ولم أستطع تجاوز حدود المؤازرة والتعاطف الصادق الأمين داخل أجواء اليسار السائدة آنذاك.

إن الفراغ الناجم عن انقلاب 12 آذار، في صفوف اليسار، تركني وجهاً لوجه أمام تَوَلّي زعامة الشبيبة رغم عدم استعدادي لذلك قطعياً. فمرتبة إدارة "جمعية التعليم العالي الديمقراطي في أنقرة "ADYÖDورئاستها فعلياً، قد وضعت أمامي منزلة القيادة لها أيضاً. قبل ذلك كان تعاطفي ومؤازرتي لـ"الحزب الشعبي لتحرير تركيا THKP" ذي الطابع السياسي بالأرجح. أما "الجيش الشعبي لتحرير تركيا THKO" فلم يَبْدُ لي ككيان يمكنني تحمله. لكن، ولدى اتباع البقية الباقية من مؤيدي THKP مواقف لا مبدئية في التنظيم الجديد، كان لا بد من مخرجٍ تَمَثَّل آنذاك في تأسيس حركة كردية يسارية، وتحمُّلي بالذات مسؤوليتها.

ولدى تبلور هذا العزم وحسمه في عامي 1972 – 1973، لم يَبْقَ من الأمر سوى بذل الجهود العملية. ولو قمتم بتحليل هذا العزم ستلاحظون أنه لم يتعدَّ نطاق الأسس الكردياتية من جهة، واليسارية من جهة ثانية كشعار منهجي عام. ولو وضعنا الأزمة الحادة التي مرت بها الماركسية واليسارية في كافة أنحاء العالم في تلك الأثناء نصب العين، لتبين أنه لم يكن من السهل تجاوز الإطار الشعاراتي. وعوضاً عن الدخول في تماطلات وتلكؤات ضمن أجواء النقاشات الضيقة القاصرة، لم يكن يراودني أي شك في مدى جدوى وفائدة الشروع بحركة تحررية كردية أكون واثقاً من خطوطها العامة، وإن كانت تبدو كمجازفة. ذلك أن تعطش الظاهرة الكردية للحرية كان كالأرض الظمأى للماء منذ ألف سنة. وقد آمن الكثير من الرفاق الأعزاء ذوي الأصول التركية بهذا الترجيح حتى الرمق الأخير، ويأتي على رأس هؤلاء كمال بير وحقي قرار. إنهم عصب الوريد وشريان الحياة في انطلاقتنا.

إن المسيرة التي بدأناها أقرب ما تكون إلى مسيرة المؤمنين المخلصين المتشبثين بعقائدهم. وكل الصعوبات والضوائق المخاضة في الشرق الأوسط لم تفلح قط في تغيير هذا

الأساس. علاوة على أن محاولات الصهر والإذابة التي فرضتها أوروبا قد جوبهت بالتحدي والمقاومة. وإلى جانب تصدينا مدةً طويلة لأوساط الألاعيب السياسية التي لم تتجاوز إطار الطابع الإقطاعي للشرق الأوسط من جهة، والأوساط الجذابة – المذيبة في أوروبا من جهة ثانية؛ إلا أننا لم نحقق معه تحولاً عميقاً. لم تخمد آمالنا وطموحاتنا الكلاسيكية على غرار ما حصل في فيتنام وكوبا. وحتى عندما انهار السوفييت، ورغم كل محاولات النقد والنقد الذاتي؛ إلا أننا كنا لا نزال بعيدين عن تحقيق تجديد نظاماتي (على صعيد النظام) مؤهل لتجاوز المرحلة بتفوق. وتبدت حقيقة اشتداد الخناق علي تدريجياً. لكن، ونتيجة جهود عنيدة عتيدة، لم أُولِ أي اعتبار أو ميل للاستسلام، لا لأمريكا ولا للاتحاد الأوروبي، ولا لأي دولة في منطقة الشرق الأوسط. فالاحتفاظ بطابع خاص بذاته كان يوائم جوهري ويعد أكثر سمواً بالنسبة لي.

وبتوجهنا نحو أعوام الألفين صارت مهمتنا الأساسية هي المحافظة على مستوى التحركات الموجودة والكرامة والعزة، وعدم إيلاء أي اعتبار لغير ذلك أو التخبط في المفاهيم الأخرى كالقدرية – الدوغمائية. هذه هي الحقيقة التي تركت بصماتها واضحة على المراحل الأخيرة من فترة بقائي في الشرق الأوسط. لم أكن أشعر بطعم الراحة أبداً، وكنت أضع ثقلي أكثر فأكثر على مسألة حرية المرأة عساني أجد مخرجاً من هذا الطريق، لأنها كانت بالنسبة لي وكأنها ساحة أكثر انفتاحاً ومردودية للأفكار الجديدة.

لقد كان الانسداد والانهيار المعاش في عموم الفكر اليساري ممثلاً في الاشتراكية المشيدة السوفييتية، مرتبطاً أساساً بهذه الثغرات والفراغات الغائرة المتكونة. وما عشته أنا أيضاً كان موازياً لذلك ومرتبطاً به. فتطبيقها على القضية الكردية قد أسفر عن نتائج محدودة، ولكنه إلى جانب ذلك وصل بها إلى حافة منحدر عاتٍ. ورغم توجيهنا الانتقادات وتقربنا بموجب ذلك من هذا النوع من الاشتراكية منذ البداية، إلا أننا كنا بعيدين عن إطراء تحولات جذرية عليها، بل تضمّن خطر التحول إلى مذهب لا جذور له. هذا وقد أدى الافتقار للأرضية التاريخية القويمة، إلى تحويل المسار المرتأى بشكل نبوي دوغمائي للمستقبل إلى مستوى مفهوم ديني مادي ودنيوي. لم أكن أميل قط للسير حتى بجانب التيارات الاقطاعية الدينية

– السياسية المتمدنة، أو التيارات الرأسمالية الليبرالية الجديدة. وقد حوّلتُ مسألة الحفاظ على الذات، والصمود في ذهنية تجذرت فيها الشكوك وأصيبت بالجفاف والقحط، وفي ممارسة عملية مأساوية إلى أبعد الحدود ومفعمة بالعواطف البدائية؛ إلى حرب كرامة وعزة بكل معنى الكلمة. أما النجاح في ذلك وإيجاد الحل فكان يُرتَقَب تمخضه عن التطبيق العملي والتطورات الحاصلة داخل النظام، بَيدَ أن تلك الساحتين كانتا تتخبطان في أزمة خانقة وحرجة، بحيث وصلتُ حالة معقدة للغاية. لكن، وبما أن الطبيعة في تغير مستمر ودونما توقف، فإن هذا الواقع الاجتماعي كان معرضاً للتغير، ومرغماً على إيجاد الحل في نقاط انسداده تلك.

ب) وهكذا وصلنا إلى مرحلة إمرالي ضمن واقع كهذا. ورغم قطع مسافة شاسعة ذات أهمية تاريخية فيها، إلا أنها كانت لم تزل بعيدةً عن خلق نظامها هي. لقد كانت كأداة قابلة للاستعمال والتوجيه إلى أي طرف كان. إن القوة القائمة على عملية الاستجواب في الدولة التركية لم تكن متخلفة في مستواها كما كان يُعتقَد، بل كانت تدرك علم اليقين أن سبيل الحل يمر مني، تماماً مثلما أشكل عقدته. وإلى جانب عدم لجوئها إلى اتباع أساليب فظة، فقد تركتني وجهاً لوجه أمام صراع مع النظام بكل معنى الكلمة. وعلى حد تعبيرهم، كنت مرغماً على القيام بكل شيء بنفسي. وقد كان هذا صحيحاً من جانب ما، ومن الجانب الآخر كنت قد تُرِكتُ وحيداً أواجه العالم بأسره. وفي هذا الوضع الجديد الذي أُقحمت فيه كانت "عدالة العالم الجديدة" تظهر نفسها بكل جوانبها وعُراها. وأخص بالذكر هنا أنني كنت من أولى ضحايا تكوّر أمريكا (الجديدة). في الحقيقة كان قد توضح بشكل جلي أن الظاهرتين التركية والكردية تحملان في أحشائهما مزايا تجعلهما بسيطة الاستعمال. كما تبدى للعيان ومن جميع الجوانب أن فحوى المسألة ليس مجرد كونها تناقضاً كردياً – تركياً، بل كنا نشكل تناقضات من الدرجة الثانية والثالثة من ناحية الأهمية. فالطابع الوطني والطبقي الضيق كان بإمكانه التعبير عن هذه التناقضات السطحية. كما برز وضع لم يكن بمستطاعنا أن نستنكر فيه كوننا كنا نفتقر إلى النظام، بل وبقينا محصورين في نطاق مناهضة الأنظمة. فلتزعم قدر ما تشاء أنك تنادي بالوطنية للمسحوقين أو تناضل باسم الطبقة المستعمَرة،

فالممارسة العملية لم تكن تحملك إلى مسافة أبعد من أن تكون فريسة سهلة في يد النظام المناهض. إذ من الواضح تماماً أنه إن لم يكن بمقدورك إعادة النظر بشكل جذري في النظام الذي تعيش فيه ولم تخلق البديل له، فلن تتمكن من تجاوز هذا الواقع الكائن. فالنظام الامبريالي المهيمن الذي استغل واستثمر النظام السوفييتي بكل عظمته، كان سيستخدم بسهولة أكبر بؤرة العلاقات والتناقضات الكردية – التركية. لقد مارس ذلك بكل ما لديه من معارف وتجارب، ومن غير الواقعي إيضاح هذا الوضع بنقائص الأصدقاء وPKK فحسب ليتم تجاوزه، بل وحتى لن يكون ربط المسألة بالمتآمرين الظاهرين للعيان فقط إيضاحاً كافياً. ومهما نقوم بتحليل الكرد والأتراك والعرب، فلم يكن كافياً لتجاوز هذا الوضع. إذ وبدون التحامل والتوجه إلى تحليل النظام المهيمن العالمي من هنا، لن يكون بمقدورنا الخلاص من التخبط في متاهاته. لقد كان وضعي يفرض إيجاد حل على مستوى النظام من جميع الجوانب، وليس مجرد حلول بسيطة متجزئة أو اعتيادية أو مرتبطة بمنطقة بزمان أو مكان ما، بل كان لا بد من حل كوني متكامل وشامل وعميق بكل أبعاده. وهكذا وضعتُ كل ثقلي على بذل الجهود والتعمق الفكري بهذا الاتجاه، وأنا على قناعة بأنني قد كوّنت هيكل النظام الذي ارتأيته وإن لم يكن مكسواً باللحم والشحم.

ومثلما لبّتْ وجهة نظري الكونية متطلبات المعلومات العلمية الكائنة وحاذتها في مستواها، فقد وصلت إلى منزلة عالية من النضوج بحيث لا تستغرب من أي تطور قد يحصل. لقد كنت مضطراً بالتحلي بالقدرة على تفسير كافة مراحل التطور الطبيعي ضمن ديالكتيك الحياة – الموت، والوقوف أمامها بكل جرأة وجسارة. ما قمت بتحويله لم يكن فقط البنية الذهنية العلمية، بل جعلت من التطور الدياليكتيكي المتداخل والمتشابك لطروحات الأفكار الميثيولوجية والدينية والفلسفية والعلمية البارزة طيلة التاريخ البشري المديد مقومات أساسية لذهنيتي. وبإمكاننا تسمية ذلك ببنية المنطق السليم. وقد أضفيت على مصطلحات المجتمع والطبيعة والكون مستوىً من العمق والصحة، بحيث يلبي متطلبات طابعي الشكّاك ويروي ظمأه داخل بنية هذا المنطق.

لقد تخلصت من بنية أو مرض الفكر المركزي البحت (الأنا المركزية). فتكوين الذات

منذ الطفولة عبر مصطلحات الأب، القبيلة، العشيرة، الوطن، الدولة الأقوى وغيرها، والتفرد بها كمرض بارز يشكل في الحقيقة أعمق نقاط الضعف في نفسية الإنسان. ولربما أن النوع البشري الذي يعد حيواناً ضعيفاً لدرجة لا يمكنه العيش لوحده من بين عالم الأحياء، يجعل من ضعفه هذا ظاهرة تحثه على تشكيل المجتمع وجعْلِ نفسه انعكاساً إلهياً ضمن أشكال من قبيل "العائلة، السلالة، الدولة، الوطن، العشيرة" التي تشكل درجات مصنفة في المجتمع ليستفرد بذاته (الأنا). في الواقع ظهر مع التوحيد الإلهي تصعيد في الـ(أنا) واختفاء الذات فيها بأعلى المستويات. وانطلاقاً من هنا ومروراً بطراز فرعون وصولاً إلى طراز أمريكا الأخير يصل ذلك إلى مستوى مخيف ومرعب في تعزيز ذاته على شكل قوة حضارية. وبهذا المنوال يرد على ضعفه الإنساني الرئيسي. وبالطبع لم يكن لهذا المرض أن يقضى عليه بمثل تأليه كهذا، بل كان يتخذ بذلك طابعاً عمومياً يهدد الإنسانية جمعاء.

تتضمن فترات الزهد الأليمة العظمى السائدة في الثقافة الشرق أوسطية تحاملاً على هذه البنية لتحطيمها، وتتسم بمحتوى غني جداً. هذا ويعد البحث عن تاريخ النضال الاجتماعي في الغرب استهتاراً واستخفافاً بجوهرنا، فالثقافة الشرق أوسطية شهدت الآلاف من المسيرات والكفاحات الاجتماعية والبيئية بكل أنواعها. فماركس ولينين وديكارت وغيرهم من الغربيين يبقون ضعيفين جداً بمدّخراتهم التي اكتسبوها خلال القرون الخمسة الأخيرة تجاه هذه الثقافة. يتأتى تفوق الغرب من تطبيقه المنتظم والدائم للفكر الانتقادي – الدياليكتيكي الجدلي، ومع ذلك لم يتمكن من التخلص من مرض النزعة الفردية، مثلما لم يتعدَّ نطاق الزج بالإنسانية في نظام فرعوني مستفحل. أي أنه يمثل الفرد والدولة لدى الكهنة السومريين على وجه التمام، ذلك أنه لم يتجاوز في الأساس حضارة الكذب والدم. لقد توضح بما لا شك فيه أن النظام لم يخلق سوى عبيداً مهمشين للإله الواحد أو أناساً مؤلَّهين لا غير.

أتمتع في الحل الذي أصوغه بمفهوم يفيد بأن الثنائي "الفرد – الدولة" الآتي منذ أيام السومريين وحتى الحضارة الغربية أيضاً، يشكل منبع كل المشاكل البارزة، ويعيش أزمة متفاقمة باضطراد منذ السنوات العشرة الأخيرة. ويشكل هذا الثنائي التناقض الأساسي

الذي يحاصر تكوينات المجتمع الاقتصادية والأيديولوجية كافة. إن هذا التناقض أبعد من أن يكون منحصراً بين القن – رب الأرض، العبد – السيد، العامل – رب العمل؛ بل يحتضن في أحشائه النظام الحضاري الطبقي الرسمي بأسره ويشمل الجميع فيه من أفراد ومؤسسات. أي أن المشاكل الطبقية، البيئية، النسائية (الجنسية)، وحتى المشاكل الإثنية وكافة المشاكل الاجتماعية؛ تأخذ مصدرها من تناقض هذا النظام. لكن ومقابل تأسيس الشريحة الاجتماعية صاحبة الدولة لنظامها، نرى أن كل البنى الاجتماعية المتناقضة مع الدولة بعيدة عن تأسيس أنظمتها الموحدة. ومقابل أنظمة الدولة المتجذرة تصاعدياً والمتّسمة بخصائص موحدة، بقيت الأخرى التي تعاني من المشاكل المذكورة محرومة من إمكانيات الوصول إلى تأسيس البنى الفكرية المنظمة والمؤسسات الاجتماعية، سواء عن طريق العنف والقمع المفروض عليهم أو عن طريق التحريضات الأيديولوجية. إن استمرار حالة تجزؤ الإرادة والوعي، وعدم إمكانية تشكيل مأسسة متكاملة، أدى إلى الافتقار للطابع النظامي رغم كل التضحيات العظمى المبذولة على طول التاريخ. بل وحتى لم تنجُ من التعرض للاستثمار كآلة بيد الشريحة الاجتماعية للدولة لأجل تناقضاتها الداخلية على الأغلب. إذن فالدولة والشريحة الاجتماعية المرتكزة إليها – والحال هذه – أقرب ما تكون إلى جسد ضخم متورم ذي رأس كبير ويستند إلى أرجل هزيلة. إنه تورم سرطاني اجتماعي حقاً. إن حقيقة استحالة استمرار الدولة في هذه الوضعية قد مهدت السبيل إلى الحملة المكوَّرة (العالمية) الجديدة لأمريكا، القوة المحركة للنظام. وعندما يستحيل حل النظام من قبل مناهضيه، تظهر المساعي لإيجاد الحل من الداخل. ومن هذا المنطلق يتميز التدخل الأخير على العراق بمعاني مهمة. هناك شكوك حول إمكانية إيجاد الحل فيه، وتدور النقاشات الساخنة حول مدى جاهزية النظام وقدرته على ذلك. إلا أن نقاشاتنا مرغمة على تجاوز هذا النطاق.

تتلخص النتيجة التي توصلت إليها فيما يتعلق بالنقاشات الدائرة حول وجود نظام خارج عن نطاق النظام القائم، في تخطي كل المواقف المنادية بالدولة أثناء المساعي الرامية لتغيير المجتمع وإطراء التحويلات عليه. ذلك أن كل الأفكار وبنى الحركات المؤدية إلى الدولة، لن تنجو إطلاقاً من التمخض عن نتائج معاكسة، مهما كانت تنادي بالحرية والمساواة في

تطلعاتها وطموحاتها. وخير مثال على ذلك هو تجربة السوفييت الأخيرة، حيث بُرهِن بما لا يقبل الجدل أنه لا يمكن وجود اشتراكية منادية بالدولة، وهنا يكمن مربض وأساس نقطة ضعف الماركسية. وكل دولة محتوم عليها أن تنتهي بالظلم والتمييز والتفريق – طبيعياً – بما فيها ديكتاتورية الطبقة المسحوقة. ذلك أن هذه الحقيقة تكمن أساساً في منطق ونسيج الدولة.

لا توجد دولة تحقق المساواة والحرية. لكن هذا لا يعني أن الدولة لا تستطيع المساهمة في الوصول إلى الهدف المراد في تكريس نسبة محدودة من المساواة والحرية، بل بامكانها التمتع بمثل هذه الخاصيات المرحلية والموقعية. لكن هذه الخاصيات ذات طابع مؤقت، لا دائم أصلي. بالتالي تقع على عاتق الفئات الاجتماعية خارج الدولة مهمة تشكيل الكيانات الذهنية والسياسية المناسبة لها. إذ من الساطع تماماً أنه لم يتم بلوغ نظام معين في هذا المضمار، رغم الكثير من الخطوات المذهبية والإثنية المخطوة طيلة التاريخ المديد. وكل حركات المسحوقين البارزة في العصور العبودية والاقطاعية والرأسمالية، لم تتمكن من الوصول إلى تحقيق تقاليد مؤسساتية انتظامية ومنظمة وقادرة على التعمق والتكاثف باستمرار وتدريجياً، رغم كل تجاربها العظيمة. أما الموجود منها فهو جزئي وكأنه تحفة نادرة. لكن، ورغم ذلك سيكون الادّعاء بأن كل الإنسانية قد ابتُلِعَتْ وقُضي عليها من قِبَل مجتمع الدولة فلم يبق أي أثر للتقاليد، ليس إلا الذاتية بحد ذاتها. أي التضخيم المبالغ فيه، وبالتالي التقزم والتشرذم. فالحقيقة مغايرة لذلك لحد ما.

ثمة حاجة ماسة وحيوية بما لا يمكن قياسها بأي وقت مضى، للبحث عن نظام موحد متكامل يشمل كل المسحوقين ويعنى بهم، بدءاً من سكان الجبال العاتية والغابات المهجورة وحتى قبائل الصحاري والبراري، ومن العبد إلى العامل، ومن المسحوقين جنسياً حتى المعنيين بشؤون البيئة، ومن الأطفال والشبيبة اليافعين، وحتى العجائز والمسنين. فكل من لم ينزلق في البنية الذهنية والأساليب السياسية – العسكرية لمجتمع الدولة، ومن لا يلهث وراء تلك الطوابق والحدود؛ يتحتم عليه تشكيل كياناته الذهنية والسياسية الملائمة لطبيعته هو. بناء عليه، يستلزم تأليف منظومات المجتمع الديمقراطي – الأيكولوجي الواسع النطاق ببذل

الجهود الحثيثة في البحث والنبش في التاريخ والتقاليد، وتحقيق التعبئة والتوعية في ذلك واكتساب منطقه. ويتسم ذلك بأهمية ملحوظة كي لا يُهدَر الوقت هباءً في القوالب الكلاسيكية اليسارية والليبرالية، ولا يحصل النزوع إلى الانحرافات الجوفاء.

تتزايد أهمية وعاجلية الحركة الديمقراطية – الأيكولوجية المكوّرة (العالمية) بإضطراد بالنسبة للإنسانية، للوقوف في وجه أزمة النظام المكوّر (العالمي). ومن حيث أساليب النضال، فبقدر أهمية عدم الاصطدام بالدولة مثلما كانت عليه الحال في أيام اليسار الكلاسيكي، يتميز عدم اللهث وراء الدولة أيضاً بقيمة مبدئية واضحة. إذ لا يمكن حل المشاكل بالتصادم مع الدولة أو هدمها، ولا بها. بل على العكس، بقدر ما تكون الدولة تكون هناك المشاكل. وكلما قل عدد الدول، كلما كثرت امكانيات الحل. هذه هي المعادلة الأكثر واقعية. والوقوف بعيداً عن الدولة، بل وحتى عقد الوفاق المحدود معها إن دعت الحاجة، ضمن إطار مساعي المجتمع الديمقراطي – الأيكولوجي، يتضمن أهمية كبرى. لمواقف الدولة الدور البارز والمعيّن في إفلاس مساعي وجهود الاشتراكية المبذولة خلال السنين المائة والخمسين الأخيرة. ولم تنجُ جهود وتضحيات الملايين من الأبطال الأشاوس الذين لقوا مصرعهم من الدخول في خدمة الامبريالية في منتهى المطاف، نتيجة هذا العمى الأيديولوجي والسياسي. هذا وتوجد العديد من الحركات القومية والطبقية المنادية باسم المسحوقين، والتي ذهبت ضحية مثل هذه المواقف. فالمسيحية، حركة المسحوقين المتحدّين والصادمين في وجه الامبراطورية الرومانية طيلة 300 عاماً، لم تتخلص من الانحلال والتردي إلى مرتبة محاكم التفتيش لدى توجهها نحو الدولة. كل أساليب ووسائل الحل، بدءاً من عهد زرادشت وحتى ماني، ومن نوح إلى ابراهيم الخليل ومُحَمَّد (ص)، لم تَتَعَدَّ حدود جعل الإنسانية – التي طالما تطلعوا إلى تخليصها وعملوا على تحريرها – لقمةً سائغة في فم الأسد، لدى هرعهم باتجاه دولة الكهنة السومريين. ومثل هذا الموقف أدى بالطراز اللينيني إلى وسيلة لهدم الدولة الامبريالية، وتأسيس ديكتاتورية البروليتاريا محلها. هذا هو الوضع نفسه الذي سقطت فيه اللينينة. علاوة على أن الماوية وشبيهاتها أيضاً قد تقاسمت التقاليد ذاتها.

لا ينطلق البحث الديمقراطي – الأيكولوجي الجديد من تصنيفات حادة في الطبقة أو

الوطن أو الدولة. ولا يربط آماله بالمستقبل فقط، مثلما لا يرتكز بتاتاً إلى إيمان فظ وضيق بالماضي، وليس متحجراً. من اللازم التفكير ومعرفة التصرف حسب المبدأ العظيم القائل "ماهية التاريخ والتقاليد، تحدد نوعية الحاضر والمستبقل". إذ أنه بقدر ما يتحلى المرء بوعي سليم وصائب للتاريخ والتراث، وبقدر ما يجسد هذا التاريخ ويضيف إليه الجديد؛ سيكون بمقدوره تغييره وإطراء التحويلات عليه في الحاضر والمستقبل. يمر التغير في هذه القاعدة الذهنية للثورة من مدى تطبيق هذه المعادلة المكتوبة بأحرف كبيرة.

ومعرفة الآخر، يعد الموقف المبدئي الهام الآخر في عملية تحول الذهنية. يعتبر الطراز الفرعوني، أي وضع الذات محل الدولة والرب، مختزل كل الأمراض والآفات السياسية. وهو يؤدي بالضرورة إلى رؤية الآخر – أي المقابل – غلاماً عبداً وقزماً. وهذا المرض لا يقل شأناً واستفحالاً في يومنا الراهن عما كان عليه في عهد نمرود والفراعنة. انطلاقاً من ذلك، يتحتم رؤية الآخر والنظر إليه حسب ديناميكتيك متساوٍ عادل وحر، لا كعبد أو كيان جامد بلا تأثير. بالإضافة إلى وجوب النظر إلى الطبيعة والبيئة ككيانات تحيا حسب تَطابُق القوانين الكونية، تماماً مثلما كان يقدسها إنسان العصر البدائي، لا ككائنات فارغة لا حس لها ولا شعور. هذا ويجب أن يكون الموقف الجديد المحفز على التطور، معتمداً بالأساس على الإرشادات والتصورات الذهنية نفسها حيال الأصناف الاجتماعية الأخرى كالطبقة والطرائق الدينية، وحيال المسنين والأطفال والنساء ومسائل الجنس التي وصلت بها الحضارة الدموية إلى حالة لا نفاذ منها.

لا يتم اللجوء في التنظيم والعمليات إلى العنف إلا في حالات الدفاع المشروع الضرورية، ولا يختار الانتفاضات الكبيرة أسلوباً له. ورغم عدم رفضه لذلك كلياً، إلا أنه يعتمد أساساً على أشكال معبأة بالوعي في المجتمع، والارتباط بمبدأ "بقدر وجود قوة العقل والعاطفة، تتواجد قوة المجتمع والحركة" يعد شرطاً أساسياً. ويعتبر العقل غير المرتكز إلى العاطفة والمشاعر، من رواسب مجتمع الدولة التعسفي، ويولي أهمية عظمى وقيمة تحليلية وسامية لذكاء المرأة المفعمة بالمشاعر الجياشة. ويضفي المعاني النبيلة على خيالات الطفل بقدر أفكار الحكماء العقلاء على أقل تقدير. ويكنّ الاحترام والتقدير دوماً لتجارب وخبرات

المسنّين. كما لا يتخلى أبداً في أي مرحلة من مراحل الحياة عن حماس الشبيبة وهمّتها. الحسن هو الجميل، والجميل هو الحسن الجيد. والذكاء الحاد وما يبتكره من مصطلحات جديدة، يشكل مضمون الجمال والبهاء. إنه ينتهج الموقف المبدئي أساساً، وبينما يتقرب من الحياة بالحماس والنشاط اللازمين، فهو ينظر من الجانب الآخر إلى الموت كثمن للحياة، ولا يقابله بخوف ليس في مكانه. وبقدر موالاته وانحيازه للحياة الفاضلة، فهو مناوئ ومناهض للموت الذي لا معنى له. ولا يحتضن الموت إلا عندما يكون ضرورة لأجل حياة فاضلة سامية.

يمكن صياغة الخطوط العامة لتحوُّلي من ناحية النظام الأيديولوجي على هذا المنوال. ولا شك في أن هذه النظرية المثلى (البراديغما) ستعني النظر إلى الحياة من الآن فصاعداً بعمق أكبر وعيشها مع أخذ قوانين الكون والطبيعة والمجتمع بعين الاعتبار.

ج) لدى إعادة النظر إلى الظواهر من زاوية النظرية المثلى (البراديغما) الجديدة، سيكون بالإمكان ملاحظة الفوارق الكبيرة. إذ أن السلوك المتَّبع كان عبارة عن موقف جامد، خاوٍ من المعاني، فَقَدَ فيه الكلام الذي لم يتجاوز النطاق الشعاراتي والشمائي مفعوله وتأثيره لدرجة كبيرة، وانزلقت الحياة العملية إلى التلقائية العفوية. وكان الأمر مشابهاً للعديد من التغيرات المنبثقة عن التحولات الجذرية الطارئة على النظرة إلى العالم. وكانت الكيثر من التطورات التي لم توليها الذهنية السابقة أي معنى، تتكاثف وتتسارع للاحتواء في دنيا أفكاري وكأنه ملجأ يأويها. أما الربط الدياليكتيكي بين الكلمة– المعنى– الظاهرة، بدلاً من المنطق الجاف ذي المستوى العاطفي المنحط أو غير المتطور، فكان يقدّم لي عالماً حيوياً أخاذاً للغاية. ويكاد يكون للحجارة أيضاً عقل فيه، يسير حسب خصائص القانون، وإن كان ببطء شديد.

كما كانت الفوارق والروابط الموجودة بين الطبيعة والمجتمع، تزوّدني بالحماس والحيوية التي لا تهمد. هذا وإن رؤية تاريخ الكون، الذي يُعتَقَد أنه يعمِّر 20 مليار عاماً، في إنسان ما؛ تبيّن في الحقيقة نسبية العمر البالغ 60–70 عاماً. وعوضاً عن مثل هكذا تعدادات زمانية، من الممكن استنباط نتيجة مفادها أن المهم هنا هو زمان المعنى، وأن مدى فهمك

واستيعابك لأمر ما يحدِّد مدى عيشك. وبهذه النظرية الفاضلة (براديغما) كانت كل ظاهرة (وكل شيء) تكتسب معاني وفيرة وغنية، أياً كان الزمان الذي تنظر إليها منه. ذلك أنها تتضمن تفوقاً لا يمكن مقايسته بأية وجهة نظر سابقة. وهكذا أصبح إقامة الروابط بين الحاضر والتاريخ، وكذلك بين التاريخ والمستقبل، أمراً أكثر واقعية بكثير. إذ كان من الساطع جلياً أن الانفصال عن التاريخ لن يؤدي قطعياً إلى تعريف صحيح لأي شيء كان، وبالتالي لن يحقق التحول الصائب والسليم.

التاريخ ليس مرآة عبرة وعظة فحسب، بل هو الواقع الذي نعيشه بحد ذاته. وكان يتضح بكل صفاء أن الرفض السهل للماضي القديم لا يعني سوى خسارة الحقيقة وافتقادها، وأن ترك كل شيء وإرجاءه إلى المستقبل ليس في مضمونه إلا ترك الواقع المعش للأحلام والخيالات. لا توجد مسافات شاسعة ولا زماناً طويلاً بين البارحة واليوم والغد، وإن تواجدت فهذا لا يعني حصول تغيرات ملحوظة أو كبيرة. إن رؤية هذه الحقيقة كانت تفرض التحلي بالواقعية أكثر، وإبداء الاحترام الأكبر للّحظة المعاشة.

التغير الفكري الهام الآخر المتمخض عن هذه البراديغما، هو أن الولوج والعوم في اليوتوبيات المتمركزة حول الدولة، وفي الحضارة الأوروبية التي تركت بصماتها على العصر – دعك من جلب الحرية – يُفقِدَ المرء حرمته واحترامه لها. وكانت الكثير من المقدسات المتكونة تنعكس رأساً على عقب، ويتطور منطق تصديق معاكس. أما استنفار كل الطاقات والمواهب الإنسانية للتوجه نحو المصطلحات والقواعد التي طبعت أوروبا بطابعها وشكلت في الأساس مركز الجاذبية للدولة، فلم يكن مكتسباً تحررياً أو تقدماً محرزاً. بل إن ذلك كان يعني استصغار تقاليد المجتمع المعاش فيه، والوقوع في وضع استسلامي منذ البداية. بالإضافة إلى عدم المقدرة على رؤية الفروقات بين الحضارات، والافتقار إلى القوة الذاتية، والوصول إلى التضاد أو التبعية والخضوع بدلاً من تكوين طرح جديد. وعن طريق البراديغما الجديدة كان من المستطاع صياغة نماذج سياسية واجتماعية واقتصادية بالبحث عن طرح جديد مع الحضارة الأوروبية، دون الانجذاب القاطع إلى الدولة أو التضاد القاطع معها. ومثلما أن الانقطاع عن الفكر المتمركز حول أوروبا والدولة لايعني نهاية كل شيء، فهو يمهد السبيل في

نفس الوقت لمرحلة إبداعية جديدة.

وبإلقائنا نظرة خاطفة على المشاكل السياسية والقومية المعاشة حتى الأمس القريب بهذه الذهنية، سيتبدى لنا مدى بقائنا قاصرين عاجزين فيها. وسيلاحظ أن المصطلحات الاجتماعية من قبيل المناداة بالدولة، القومية، الحرب، الطبقة، الحزب ليست واقعية تماماً، بل ومهدت السبيل لمواقف دوغمائية ثقيلة الوطأة. وبوضع المصطلحات محل الحياة والحقيقة، قد تصبح خطيرة حينئذ. من الممكن التحلي بالواقعية أكثر في عالم السياسة والمشاكل القومية، وإيجاد سبل ذلك. فالحقيقة ليست مجرد أبيض وأسود، بل تتضمن طيفاً لا ينتهي من الألوان المتغايرة.

وبإسنادنا شغفنا وآمالنا الكبرى للحرية إلى الأدوات والوسائل الدموية أو المصطلحات الديماغوجية للحضارة، كنا نسقط في وضع لا يعني في منتهاه سوى خيانة تلك الآمال. إذ من الحتمي أن تكون وسائل نيل الحرية أيضاً نظيفة طاهرة، مثلما هي أهدافها. أما إفساح المجال أمام المسحوقين والمضطهَدين ليستخدموا أجهزة الحضارة والدولة ذات المقوِّمات الهرمية والطبقية، فسيمهد لكشف النقاب عن الشرائح المهيمنة والاستغلالية الاستعمارية الجديدة، وعن التفسخ والاهتراء الكامن فيها. وسيؤدي إلى زيادة تهور الدولة بدلاً من اضمحلالها. هذا وقد تبين للعيان بما فيه الكفاية من خلال التطبيقات العملية المجربة في بعض الدول، أن مصطلحات من قبيل ديكتاتورية البروليتاريا، الدولة الاجتماعية وغيرها، ليست إلا سفسطة فارغة ووسائل خداع ورياء.

إذن، والحال هذه، ناهيك عن ملاءمة أو انسجام تأسيس حزب (أو حركة) يستهدف بناء الدولة لأهدافي، بل إنه يناقضها تماماً. وهنا حققتُ الانقطاع الأساسي في هذا المبدأ. هذا وكان من الواجب وجود أرضية وأساس منطقي رئيسي نرتكز إليه للنظر منه إلى مصطلحات القومية والطبقية والشعب والديمقراطية وغيرها ضمن معايير متينة ومعروفة. وفي حال العكس، لا مفر من الوقوع تحت تأثير المصطلحات التجريدية الواصلة حتى لفظ "الله" والاستسلام لها. وبلغ الأمر حداً أضحت فيه ذهنية الإنسان الشرق أوسطي الدوغمائية مثقلة بهذه المصطلحات أكثر، لتصبح مسيِّرة لممارسة عملية عمياء لا تفسح المجال للإبداع

أبداً. وكان للحروب والصراعات الدينية والسلالاتية والإثنية التي لا تعرف الوقوف أو الخمود، علاقة وثيقة بهذه الذهنية. أما ما يتوارى في محتواها فلم يكن سوى نهب فائض الإنتاج والقيمة. والصواب كان كامناً في البراديغما الجديدة بطرازها السياسي والتنظيمي والعملياتي بنفس الإبداع والخلاقية. إذ لا يكفي صياغة النظرية الصحيحة والبرنامج الصحيح، بل هناك شرط حيوي يتمثل في اختيار الخط التنظيمي والعملياتي الذي لا يُفرِغ النظرية والبرنامج من مضمونهما، وتحديده بدقة وعناية فائقة.

من اللازم أن تكون الحلول التي سيتم إيجادها، خارجة عن نطاق النظام المهيمن للرأسمالية، ولا تنزلق إلى إدارة الدولة فيه، ولا تسقط في مصائد المصطلحات من قبل الطبقة ضد الطبقة، العنف المماثل ضد العنف، الرد بنفس اللغة وغيرها. لا يُقصَد بتطوير الحلول خارج نطاق النظام إنشاء جدران برلين جديدة. ولا يعني الاشتباك والتصادم الأعمى، ولا الانحلال فيه عندما لا تكفي الطاقة. وحتى في الموقف المتبّع تجاه الدولة، فهو لا يستهدف هدمها في سبيل الأهداف المرتآة، ولا يسعى للاستيلاء على جزء منها أو التحكم به. إن الوقوف بعيداً عن الدولة ومعرفة كيفية الوصول إلى إمكانية عقد وفاق مؤقت، وحدوده مدروسة بمعايير واضحة عندما تتواجد الظروف الملائمة لذلك؛ هو من ضرورات الحياة الديمقراطية. وللنتائج الواهية غير اللائقة بالنضال الاجتماعي والاشتراكية، والمتمخضة عنهما خلال السنوات المائة والخمسين الأخيرة، علاقة وثيقة بالتقرب الخاطئ من مشكلة الدولة. فالسياسة خارج نطاق الدولة تستلزم التجديد بنسبة هامة في مفهوم الديمقراطية. ذلك أنه لا يكفي أن تؤلف الديمقراطية إرادات المجموعات والطبقات، بل هي بحاجة إلى طراز كادري لا يقبل الفصل بين استيعاب المهام وتمثيلها على أرض الواقع من قبيل إدارة وتحويل التوازن بين المسحوقين والمهيمنين. ولدى تطوير الشرعية، يحظى الانسجام مع القوانين ورعايتها بأهمية بالغة تماثل أهمية معرفة كيفية تجاوز القانونية غير الديمقراطية.

من الضروري الأخذ بعين الاعتبار دوماً أن الديمقراطية هي نظام سياسي تبرز فيه مشاكل كل القوى الاجتماعية إلى الوسط، وتبحث لها عن الحلول اللازمة. إذ ما من مشكلة مستحيلة الحل في الديمقراطية، ولكن إبداء القدرة على إيجاد الحل يشترط الامتثال

لأسسها الفلسفية ومقوماتها القواعدية والإبداعية. ومن المهم الإدراك جيداً أن الديمقراطية تتطلب ثقافة فكرية شاملة وعميقة، وأنه لا يمكن استخدامها كأداة لاتّباع الأساليب الانتهازية المنفعية أو الديماغوجية. علاوة على أنه لا توجد مشاكل "التابو" (أي المحظورات) في الديمقراطية، بل وإن أشد المشاكل التي تبدو وكأنها محرّمة ومحصّنة، تعد الديمقراطية علاجها الشافي. النقطة الأخرى الهامة هي عدم إمكانية تقييمنا للديمقراطية كوسيلة لأجل طبقة ما أومجموعة قومية أو إثنية أو دينية ما، بل إنها نظام سياسي تتمتع فيه كل مجموعة بحق حرية التعبير عن ذاتها بغض النظرعن قوتها. ومثلما أن عدم الاجماع على تعريف سليم للديمقراطية يجعل إيجاد الحل للمشاكل الموجودة فيها بالأساليب الديمقراطية أمراً صعباً ومستعصياً داخل بلد أو دولة أو حتى جماعة ما، فإنه يترك مكانه لديماغوجية لا تسفر سوى عن نشر التفسخ والاهتراء.

أهم قسم في عملية تحول الذهنية وتغيرها، هو التحلي بالاصرار والتصميم على نظام الديمقراطية. لا شك في أنه هناك أنظمة أخرى معينة بالحلول، فالحروب الشاملة والانتفاضات العارمة بإمكانها خدمة حل المشاكل الهامة. وقد جربتُ ذلك بنفسي في الماضي، ولكن الحقيقة الأكيدة هي أن مثل هذه الأساليب بعيدة كل البعد عن طباعي. فالمسألة المعنية مرتبطة عن كثب بمدى قربها من القوة الفظة أو قوة المنطق والإدراك. وعلى عكس ما يُعتَقَد، فمن يمنح القوة ليس الجيوش أو حركات الانتفاضات، بل هي الديمقراطية المفعمة بقوة الإدراك. ولا يمكن عرقلة انتصار مبدعي هذه القوة، حتى أمريكا أيضاً. فقد ظهر في التحليل الأخير أن ما يمهد الطريق لتفوقها (بين القوى المهيمنة) هو القوة المتبقية من الأرضية الديمقراطية الموروثة من الماضي. لم تكن القوة المحضة للسوفييت أقل شأناً مما عليه في أمريكا، ولكن العامل المؤثر الأساسي في خسارتها دون حرب تَمَثَّل في عدم فهمها للديمقراطية على الإطلاق. ويكمن وراء تكبّد الكثير من القوى الشعبية في العالم للخسائر وإصابتها بالهزمة، عدم قدرتها على تطوير وتعزيز الديمقراطية لديها. وقد وصلت درجة تامة من النقاء والحسم في هذا المضمار. وبمقدوري القول أنني، وعندما أتوجه إلى حل الأزمة البارزة في الظاهر الكردية، قد خلّفتُ الشكوك والظنون القديمة ورائي، وجددتُ نفسي

باكتساب بنية وتكوينة واثقة من نفسها، وتحليثُ بالابداع والخلاقية.

د) يمر المجتمع في الشرق الأوسط من مرحلة إعادة تأسيس تاريخية مجدداً، وخاصة في الميدانين السياسي والعسكري بالمرتبة الأولى. تتكون الخاصيات الديالكتيكية في التحولات الاجتماعية على أساس القوانين والشرائع، فالمتغيرات المبتدئة كتراكمات كمية خلال مدة طويلة من الزمن، تنفجر بشكل أسرع ومغاير في مرحلة نوعية أثناء مساعدة الظروف الداخلية والخارجية لذلك، أو كضرورة من ضروراتها. ويقال لمثل هذه المراحل بـ"زمن الثورة".

إنّ العمل على ربط التدخل الأمريكي في العراق بمسألة النفط (البترول) والأمن الاسرائيلي فحسب، يعد موقفاً ضيقاً. ومن الواقعي أكثر تقييمه على أنه النظام العالمي المهيمن، ومرحلة جديدة طويلة الأمد وجذرية انبثقت عن الاحتياجات والضرورات الداخلية للنظام. فهو يتحلى بالمسؤولية العالية كقوة محركة للنظام الرأسمالي العالمي، ويتحرك بموجب ما يتطلبه أي مكان في أي زمان للمداخلة أو ترتيب الحملات العسكرية عليه. ولا معنى للتغاضي عن هذه الحقيقة أو استغرابها. فالانظمة الامبريالية تتبع هذه المواقف وتسلك ما يشابه هذه السلوكيات منذ ولادتها. والغريب في الأمر أن أول قوة امبريالية عرفها التاريخ تكونتْ في حقبة الأكاديين أيام عهد السومريين فيما نسميه اليوم بالعراق، وخططت أول هجوم لها في عهد الملك سارغون. وكأن أول وآخر امبراطورين امبرياليين، أي سارغون (ويمثله صدام كظل مهمش وممسوخ له) وبوش؛ يعلبان مرة أخرى وللمرة الأخيرة التراجيديا (أي أول مجزرة وبطش منظم ومخطط للإنسان) التاريخية الكبرى في المصدر الأم، ولكن على نحو كوميدي.

ما يعد ضرورياً هو امكانية هذا النظام الامبريالي المتسم بطابع ما بعد الحداثة، في حسم نطاق ومآرب التدخلات وما يتمخض عنها من نتائج بشكل سليم.

وبالنسبة للقوى التي تتحلى بروح المسؤولية في مجتمعات الشرق الأوسط، تعد مسألة كيفية إعطائها الجواب بما يتلاءم وهذه التحليلات وديناميكياتها الذاتية، في صدارة وظائفها المصيرية العاجلة. وعلينا أن نعلم علم اليقين أن كل نظام عالمي مهيمن يستند إلى البنية الأساسية في المجتمع وقواه الممثلة له. وقد شهر التاريخ طيلة عصور مديدة عدداً لا حصر له

من حملات هذه الأنظمة التوسعية والاستيلائية وغزواتها وحروبها الاستعمارية بكل ما تحتويه من ايجابيات وسلبيات، وهكذا أصبح كل نظام متفوف ورئيسي نظاماً عالمياً في مراحل توسعه ورواجه. و"العصر النيوليتي" الذي يعد أول أعظم ثورة إنسانية شهدها التاريخ، قد أبدى مهارته وقدرته على التوسع والانتشار في كل بقاع العالم انطلاقاً من القوس الداخلية لسلسلة جبال طوروس – زاغروس (كما تسمى اليوم) التي تعتبر منبعه وموطن ولادته. ومنذ أعوام الألف السابع قبل الميلاد وحتى الآن، لا يزال مستمراً كنمط يحافظ على انتشاره الايجابي، وإنْ على شكل بقايا متبقية. وفي الألف الخامس قبل الميلاد ينتشر ليصل إلى الحوض الأسفل لنهري دجلة والفرات، بينما يصل إلى شواطئ النيل في الألف الرابع، وإلى ضفاف البينجاب في الألف الثالث، وإلى سواحل أوروبا والنهر الأصفر في الصين في الألف الثاني قبل الميلاد. أما القارة الأمريكية فقد وصلها في وقت متأخر.

بناء عليه، استمرت حضارتا المجتمع الطبقي السومرية والمصرية في تعزيز انتشارهما وتوسيع نطاقهما كنظام مهيمن وسائد على الصعيد العالمي، إلى وقت عهود الإغريق والروم. وتمكنت الامبريالية العبودية من الانتشار على أسس وطيدة وغائرة أكثر في عهد الهيلينيين وروما اللاتينية على أساس هذا الأثر الأول، لتتكرس في كافة أرجاء العالم وتسفر عن تطورات وتغيرات شاملة لا يستهان بها. واستمر توسع النظام وانتشاره في عهد الحضارة الاقطاعية، وضمن نطاق أكثر رفعة وتقدماً بزخارف إسلامية ومسيحية، لتبدأ مرحلة جديدة معها. وأخيراً تربعت الحضارة الرأسمالية على كل هذه المراحل من التوسع والاحتلال والاستيلاء والاستعمار، وكرست توسعها واحتلالها الاستعماري – الامبريالي، هذا النظام الأخير الذي ابتدأ في أعوام1500 بعد الميلاد، ولا يزال يحافظ على تأثيره ونفوذه العالمي اليوم أيضاً بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية له، وعلى نحو لم يترك في ولو خلية عائلية واحدة إلا ودخلها على أساس العلم – التقنية الذي حقق تطورات مذهلة.

لم تحصل هذه الغزوات التوسعية والاحتلالية والاستعمارية بسهولة أو برضى القلب، بل تتمكن أغلبها من النجاح وتحقيق ذاتها إلا بمخاضات أليمة ودموية، وعبر الجيوش الجرارة والحروب الفتاكة. هذا ويعد النظر إلى الامبريالية كقوة احتلالية واستعمارية ونظام عالمي

مهيمن مطلق وبلا منازع، تقييماً خاطئاً. إن هذ الأنظمة، ولكونها برهنت على قوتها وقدرتها، وبسبب خاصياتها العلمية – التقنية الحديثة التي تعد أرضية لإنتاج واقتصاد أكثر عطاء ونتاجاً، فهي تتميز بتفوقها في الرواج والانتشار بجوانبها الايجابية أيضاً. وبالإصل، هكذا تشكلت الحضارات في جميع العصور بالأغلب. بلا ريب، وبينما يتم الرد على هذه المرحلة بأجوبة حكيمة تتمثل في المقاومات الباسلة العادلة والمقدسة من ناحية، نرى أن قسماً من الإنسانية المسحوقة والمضطَهَدة يتكون ليتم الحفاظ عليه في وضعية يكون فيها مستعداً لتلبية كل احتياجات النظام من الناحية الأخرى.

ما يعاش في راهننا هو نمط ما وراء الحداثة لهذا التاريخ الاستعماري المليء بالأوجاع. ويُجمعُ الكثير من العلماء على أن النظام الرأسمالي يمر بأشد مراحل أزماته اختناقاً. ونحن على أعتاب مرحلة ستشهد ولادة أنظمة جديدة فيها، حيث تدور النقاشات الساخنة وتحتدم لأول مرة بين القوى المثقفة والمستنيرة حول فقدان النظام الرأسمالي معناه وبلوغه مرحلة سيتم تخطيه فيها. أما حقوق الإنسان والديمقراطية في ظاهرة الاتحاد الأوروبي، فقد بلغت منزلة مبدئية لتتضمن بذلك أبعاداً تاريخية جديدة. والاهتمام بالأيكولوجيا أصبح علماً يفرض نفسه باضطراد ليتحول إلى قوة تطبيقية لا يمكن الاستغناء عنها في التحولات الاجتماعية. إن المقدسات السامية الأساسية والمشتركة المتصاعدة على الصعيد العالمي، هي حقوق الإنسان والديمقراطية.

هذا واحتلت أساليب السياسة الديمقراطية مرتبة الصدارة في التحولات الاجتماعية بكافة أشكالها، بما فيها الثورات أيضاً. أما أساليب العنف والشدة فهي وجهاً لوجه أمام رميها في مزبلة التاريخ بعد الآن. وأساليب "الإرهاب" التي تتبعها الدولة أو البُنى السفلية، تتمخض عن ردود فعل غاضبة تتزايد يوماً بعد يوم من قبل البشرية لتفرض عليها التجريد والتهميش. علاوة على أن حقوق الدفاع المشروع سواء للأفراد أو الجماعات، بما فيها أشكال الحرب والانتفاضات، تحتل مكانها في قوانين هيئة الأمم المتحدة والقوانين الكونية. وكل نوع من أنواع الشدة خارج هذا النطاق، ترفضه وتنبذه كل دول العالم. هذا وقد نصّت هيئة الأمم المتحدة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحق الشعوب

في تقرير مصيرها، وضمنتها بقوانين رسمية.

ولأول مرة في التاريخ تتشكل مشاريع ومعاهدات مشتركة (konsensus) واسعة في مواضيع حقوق الإنسان والديمقراطية والأيكولوجيا، بين النظام المهيمن والمناوئين له. وهذا وتُرغِم ردود الفعل المتزايدة للرأي العام، كلَّ القوى الاجتماعية للدخول في مشاريع مشتركة، وإن كانت قوتها التطبيقية لا تزال محدودة بعد. وقد تجلى ذلك بكل نقاء في التدخل والغزو الأخير على العراق.

يدل هذا الإطار المختزل المرسوم بحد ذاته على أن التاريخ البشري قد دخل مرحلة "التأثر بالهيلينية ورواجها" مجدداً في ميزوبوتاميا السفلى، أي في الأراضي التي ولد فيها ونشأ. ولا ريب في أنها شبيهة بمرحلة رواج الهيلينية وتأثيرها البارز في أعوام 330 ق.م بزعامة الإسكندر. هذا من ناحية الاسم، أما من ناحية الشكل والمضمون فثمة فوارق شاسعة بينهما. لكن لا يمكن إنكار أن القوات الأمريكية قد دخلت بغداد، تماماً مثلما دخلت قوات الإسكندر (الفالانج) مدينة بابل. إنه تشابه مثير للنظر. والأهم من ذلك هو جميعة (التركيبة الجديدة) الشرق – الغرب العظمى الناجمة عن هذه الحملة الغربية الأولى. وما هذه الثقافة التي لا تزال موجودة وبارزة في الكثير من مناطق ساحتنا (وفي مقدمتها زوغما، نمرود، تدمر) في مضمونها إلا من مشتقات ثقافة ما بين النهرين (دجلة والفرات) الخصيبة. تتوارى خلف القوات العسكرية الأمريكية أقوى حملة تسلل للثقافة الغربية في التاريخ، والتي يصل عمرها إلى مائتي عام على أقل تقدير. ورغم تعرّف كل مجتمعات المنطقة على هذه الثقافة، إلا أنها لا تتقبلها إطلاقاً، ذلك أنها بعيدة عن الاعجاب بها.

تكمن المشكلة الأساسية فيما إذا كانت الثقافتان الشرقية والغربية ستبديان القدرة على تحقيق (التحول الهيليني) مجدداً أم لا. فمن ناحية هناك الحملات التعسفية الزائدة عن حدها لليمين الأمريكي والاسرائيلي، ومن ناحية أخرى يلعب هؤلاء الأعضاء القائمون على أعمال البطش والتعسف بدورهم باسم العالم والمجتمع الإسلامي، ولكنهم جميعهم غير قادرين على الإتيان بالحل. لكن ثمة حقيقة ساطعة، ألا وهي وجود المساعي الأمريكية والانكليزية الحثيثة لتجاوز الكيانات السياسية والعسكرية المتكونة بعد الحرب العالمية الأولى. وما

الكيانات السياسية والعسكرية الممتدة في جذورها إلى عصر برمته على وجه التقريب، والتي لا تزال تحافظ على استمراريتها في المجتمع الشرق أوسطي، سوى ثمرة من ثمار الرأسمالية عموماً والامبريالية الانكليزية على وجه الخصوص. والتسلل الثقافي الغربي المستمر منذ قرنين من الزمن (أي 200عاماً)، يسعى لتشتيت وبعثرة الكيانات السياسية والعسكرية المتفسخة والرثة، والتي لا تلبي احتياجات النظام في هذه المرحلة، ويعمل على إعادة تأسيسها مجدداً على محور "الديمقراطية".

وليس بمقدور الطبقات الرأسمالية المتواطئة والعميلة في المنطقة أن تتحدى أو تقاوم تلك المحاولات والمساعي. ذلك أنه، وبدون قيام القوى القومية الموالية للدولة والمنادية بها بدمقرطة نفسها، لن يحالفها الحظ في ترسيخ ميولها الاستقلالية وتحقيقها. وقد لُقِّنَتْ بلدان المنطقة درساً مليئاً بالعبر والغطات، مثلاً في مثال صدام، حيث يشير إلى كيفية الإطاحة بها وبأكثر الأشكال كوميدية، إن هي تخلت عن الارتكاز إلى الامبريالية والاعتماد عليها. وتبدّى أمام الأعين كيف سيُرغَم كل من يعاند في التحول على التحول مكرهاً، وكأنه فصل من فصول مسرحية. وبينما تُقَدَّم الحملة الأمريكية – الانكليزية على أنها خير مثال على الحل اللازم لجيمع الكيانات العسكرية والسياسية القائمة في المنطقة (ممثلة في العراق)، فهي تفرض من الجانب الآخر على كل القوى بأن تستخلص منها الدروس اللازمة. ومن الحتمي تقييم التنبهات والتحذيرات الموجهة إلى كل من سوريا وإيران، والانتقادات الموجهة إلى تركيا، على ضوء هذه الإرشادات.

يتضمن هذا الموقف في فحواه إمكانيات واسعة النطاق للوفاق، وإن تبدى ظاهرياً – لدى دراسته لوحده منفصلاً عن غيره – وكأنه إرغام على الاستسلام. وإذا ما أصرت قوى المنطقة على الكيانات والتشكيلات القديمة وساندت ممارسات الشدة الناهضة عوضاً عن عن إبداء المهارة في تكريس الوفاق؛ فلن تنجو من العاقبة التي حلت بالعراق. والاحتمال الكبير الذي ترجح كفته، هو استحالة تطوير الممارسات الاستعمارية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، وعدم إمكانية تأسيس أنظمة مَلَكية أو مركزية طاغية في المنطقة؛ حتى وإن رغبت أمريكا وإنكلترا في ذلك كخيار. ويتبدى مسبقاً أن الخيار يتمثل في نمط

الديمقراطية المتطورة في عموم أوروبا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي بلدان أوروبا الشرقية في أعوام التسعينات وما بعد.

من المعلوم أن الدمقرطة على الطراز الغربي، ذات طابع طبقي بورجوازي. أما الطبقات العليا في المنطقة فهي بعيدة كل البعد عن قبول الديمقراطية بالمعنى والنظرة البورجوازية لها. ويرجع عدم تطور الحلول وإزالة التناقضات بسهولة، إلى هذا الواقع الموضوعي القائم. وليس بوسع المداخلة الأمريكية فعل شيء سوى بعثرة البنى السياسية والعسكرية القديمة والحد من تأثيرها وقوتها. وناهيك عن مدى رغبتها في تكريس الديمقراطية، فأفضل احتمال موجود هو أن تفسح المجال أمامها لا غير. إن وضعية الطبقات العليا المناهضة للديمقراطية في المنطقة، وبالمقابل ملاءمة ظروف البنية الثقافية للحلف الشعبي (للجبهة الشعبية) واحتياجاتها الاقتصادية التي تفرض نفسها بما لا يقبل التأجيل؛ كل ذلك يشكل أرضية مهيأة لأبعد الحدود لإيجاد حلول ديمقراطية شاملة وجذرية.

تاريخ المنطقة ليس —كما يُعتَقَد — منغلقاً (أو غير مهيأ) على الديمقراطية بسبب الطابع المتعدد المحتوي في أحشائه على البنى الدينية والمذهبية والإثنية القومية المتداخلة فيما بينها. بل على النقيض من ذلك، حيث بإمكان هذه الخاصيات أن تلعب دورها كهويات تحتية غنية للديمقراطية. والديمقراطية المرتكزة إلى الوحدات التحتية قد تتضمن غنى وتنوعاً أكثر من تلك المعتمدة على الأفراد في الطراز الغربي. فالفردية المتطرفة أكثر انفتاحاً للإهمال واللامبالاة في الديمقراطية. لقد شهد تاريخ المنطقة على الدوام وجود الإدارة المركزية الواسعة النطاق في الهويات السفلى. ذلك أن كل الإمبراطوريات الناشئة في المنطقة احترمت وقدَّرت الهويات السفلى واعترفت لها بحريات واسعة النطاق.

باختزال، تتضمن المنطقة خصائص تكوين فيدرالية طبيعية طيلة التاريخ المديد. وما تجربة الامبراطورية العثمانية الأخيرة، وإيران الحالية، سوى مؤشرات واضحة على تلك الخاصيات. إن تعطش الشعوب لحقوق الإنسان والديمقراطية، وتمخضه لأول مرة عن مطاليب تماثل ما تتمضنه الثقافة الغربية، وإن كان بمحتوى طبقي مختلف عنها؛ يدل بكل سطوع على إمكانية تكريس جميعة (طرح جديد) ناضجة وموفقة. أما الديناميكيات

الداخلية والخارجية على السواء، فهي تطرح بشكل عاجل وبما لا مثيل له في أي مرحلة تاريخية أخرى، نموذج النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان ذي الماهية الثورية. ويبدو وكأن كل القوى الداخلية والخارجية خاضعة لذلك ومرغمة عليه.

هـ) سيحدِّد الدورُ الذي ستلعبه منطقة الشرق الأوسط في هذه الحقبة المتسارعة من تاريخيها، وِجْهَةَ المنحى الذي سيؤول إليه التموقع الاستراتيجي للقوى اللازمة. وتتمثل القوى الاستراتيجية الأساسية في: التحالف الأمريكي – الانكليزي وبعض القوى غير المهمة خارج المنطقة على الصعيد الخارجي، وتركيا وإيران والقوى العربية المتبعثرة على الصعيد الداخلي. وسيكون من الأصح ربط اسرائيل بأمريكا وإدراجها فيها. يتجسد الموقف العربي في السعي للحفاظ على الوضع السائد في القرن الأخير بكل ما أوتي من قوة. وما من دور تاريخي بمستطاع القومية العربية لعبه، ذلك أنها تنظر بعين باردة وخامدة للدمقرطة. علاوة على أنها، ومثلما لوحظ في مثل صدام، لا تبدي القدرة على التحليل والتفسير الصائب للعصر والحاضر، ولا تمتلك مهارة القيام بالإصلاحات اللازمة في الزمان المناسب. أما التعصب الإسلامي التقليدي، فقد أصبح راديكالياً وبالتالي أكثر رجعية وتخلفاً، ولايتمتع بمهارات أو قُدُرات تُذكر لتؤهله لتفهُّم فحوى تناقضاته القائمة مع اسرائيل وتحويلها إلى مرحلة إيجاد الحل السياسي.

وفي هذه الحالة، تبقى المداخلات الخارجية وحدها هي المؤثرة. إذ أن قيام التجمعات العربية بصياغة برنامج ديمقراطي واضح، احتمال ضعيف. وإيران يهزل تأثيرها تصاعدياً بسبب التوترات والحزازيات المتزايدة بينها وبين أمريكا والمنادين بالاصلاح في داخلها. لذا فَهَمُّها الشاغل هو الحفاظ على وجودها بوضعيته الحالية، وحديث الساعة لديها يتمثل اولاً في التأهب والاستعداد كي لا تتعثر على شاكلة العراق. وتبقى تركيا في الساحة. إذ، ورغم كونها حليفاً قوياً على نهج امريكا – اسرائيل التقليدي، إلا أن هذا التحالف يهتز من الأساس. أما السبب الرئيسي في ذلك فهو القضية الكردية التي تثير مخاوف تركيا وتزيد من شكوكها من الأعماق وبما لا يمكن قياسه بأية مرحلة أخرى. فتحديد نشوء هذه النقطة وإدراك محتوياتها، يستلزم تقرباً دقيقاً ومفصلاً.

تنظر إسرائيل إلى الحملة المدبرة ضد العراق، والتي أجرت استعداداتها منذ مدة طويلة بالتعاون مع اللوبي اليهودي الموجود في أمريكا، على أنها حدثت في مرحلة حساسة وتاريخية ومصيرية. حيث تولي أهمية استراتيجية لمسألة التجريد والعزلة المتواجدة بين الملايين من العرب والقوى الإسلامية، وتحطيم دوامة العنف والشدة. وهي غير مؤهلة لرسم استراتيجية دائمة وموثوق بها مع أية قوة عربية – إسلامية، بما فيها مصر والأردن، بل حتى أن العلاقات السائدة قد تنقلب ضدها في أية لحظة كانت. تبدو حاجة اسرائيل لتشكيل "اسرائيل ثانية" كحاجة مطلقة لا مناص منها كي تحافظ على وجودها وتحصل على أمنها الاستراتيجي. وقد انتظرت قيام شاه إيران بهذه المهمة في فترة سابقة، ووجَّهت تركيا وأدارتْها لمدة طويلة بموجب ذلك. إلا أنه لم يكن ممكناً تحويل الإثنتين إلى "اسرائيل ثانية"، ويبدو أنه ليس من السهل تحقيق ذلك خلال مدة وجيزة. ولا يبقى في الميدان سوى الخَيَار الكردي. وقد ركزّت اسرائيل جل اهتمامها على هذا الخيار إثر تأسيس كيانها مباشرة، وسعت لتهيئة الزعيم البارزاني ومن بعده الطالباني لهذا الغرض. بل وبذلت جهوداً حثيثة ودؤوبة في هذا السبيل، وراحت توليهم قيمة تفوق طاقاتهم بكثير، وقلَّدتهم الساعد وزوَّدتهم بالجناح ومَدَّتْهم بالمعونات السياسية – المادية. وأخيراً اقتطعت لذاتها نصيباً من وحدة العراق بتأثير من التدخل العسكري الكاسح لأمريكا، ولم يعد الشكل مهماً في ذلك كثيراً.

تتسم هذه الحادثة الأخيرة بكل الخصائص والمزايا المؤثرة بقوة الزلزال على سياسة تركيا بشأن القضية الكردية. وتتمثل سياسة الجمهورية التقليدية في فرض النسيان على مسألة الكرد بكل ما في وسعها، وسحق أي مطلب أو تمرد أو انتفاضة أو بحث عن حق بسيط لهم بأقسى الأشكال. بل وحتى أنها مورست كتحفيز مستمر على التنكر للكرد بمواقف شوفينية متطرفة. وكان كل ما يخالفها أو يناقضها من تطورات، داخلية كانت أم خارجية، أو على حد التعبير المستخدم كثيراً في الآونة الأخيرة في المجال الإعلامي: لدى تجاوز "الخط الأحمر"؛ يعد دافعاً وسبباً لنشوب الحرب.

إن الكيان الفيدارلي الكردي المتشكل في شمال العراق يشد الخناق على هذه السياسة مع مرور كل يوم بل وكل ساعة. وثمة شيئان يمكن العمل بهما؛ إما تشتيته وتفتيته بالحملات

والتمشيطات العسكرية، وإما القبول به. التمشيط العسكري يعني الاشتباك مع إمريكا وقوات التحالف، أما القبول فليس إلا عبارة عن سياسة "انتظرْ وانظرْ" التي لا تحتوي على أية خاصية ثابتة أو دائمة، ولا تؤدي إلى الحل. وإذا ما أضفنا إلى ذلك تموقع قوة PKK المناضلية (الكادرية) المدربة، والتي يبلغ عددها ما يقارب عشرة آلاف شخصاً، في كافة المناطق الجبلية، كذلك التأييد الجماهيري الواسع النطاق في الداخل والخارج؛ سيتضح بكل سطوع أن تركيا على عتبة مفترق طرق تاريخي. وكل يوم يمر عليها ينقلب عكساً على تلك السياسة المذكورة، أي سياسة "انتظر وانظر". ومثلما أن نشوب حرب شاملة على كردستان ستؤدي إلى مساندة كل العالم للكرد من جانب، فستجد نفسها من جانب آخر تخسر أقرب حليفين إليها – اللذين قد يقفا ضدها – ألا وهما أمريكا وإسرائيل.

تعود زيادة حدة تأثير المسألة الكردية إلى هذه المستجدات، إذ أن كل شيء يفرض على تركيا تحديد سياسة جديدة بشأن الكرد. هذا ونود التنويه بأهمية بالغة إلى نقطة أخرى؛ ألا وهي أن مواقف كل من أمريكا واسرائيل تجاه الكرد، بعيدة عن أن تكون تكتيكية. بل إنها مستجدات تتميز بأهمية تاريخية مصيرية، وتتسم بكونها دائمة راسخة، استراتيجية، وتستهدف لَمّ شمل كل الكرد في أحضانها بالتدريج، حيث تنظر إليهم على أنهم القوة الأولى الاستراتيجية التي ستلعب دورها في تغيير الشرق الأوسط وتعمل للاستعداد لذلك.

إن الدور المنوط بتركيا فيما بعد الخمسينات بمناهضة السوفييت وبلدان الشرق الأوسط (أي مناهضة العرب وإيران)، تتم المحاولات للعبه على مسافة أطول وبنطاق أوسع مع الكرد. والهدف الأولي بالطبع، هو لعب دور "اسرائيل ثانية". وليس من المحتمل أن تتراجع أو تتخلى أمريكا واسرائيل عن هذا المقصد. وتعد خسارة الكرد في الوضع الراهن خسارة للشرق الأوسط واسرائيل على السواء بالنسبة لأمريكا. المسألة أبعد من ذلك، حيث أنها ستخطو خطوتها وترمي بصنارتها في كل من إيران وتركيا عن طريق الكرد، الذين تسعى للإبقاء عليهم تحت قبضتها في البلدين المذكورين، في حال سعت أيّ منهما لمضايقتها أو إزعاجها. وهذا ما شاهدناه في العراق. باقتضاب، ستتجسد "عصا التأديب" المسلّطة على الشرق الأوسط من الآن فصاعداً في الكرد. والتيارات القومية البدائية لدى الكرد على وجه

الخصوص جاهزة منذ القديم لهكذا دور، بل ومستعدة بلا جدال لتقديم كل شيء في سبيله. ولن تزول مسألة دور الكرد في العراق عن الساحة، بل ستبقى الحديث الساخن في موضوع التحولات التي ستطرأ على الشرق الأوسط.

تجاه هذ الحقيقة، من الواضح تماماً أن تركيا مرغمة على بذل جهودها في إعادة النظر في سياساتها الأساسية المتعلقة بالمسألة الكردية، وتجديد ذاتها. وأود التنويه فوراً إلى نقطة أخرى، ألا وهي أنه من غير الصحيح تعميم التأثير الكردي على مجمل التاريخ التركي، وإذا ما حاولنا الإيضاح بالخطوط العامة، نرى أن جميع المؤرخين يُجمِعون على أنه للكرد دور استراتيجي لا يُهمَل في القرن الحادي عشر حينما فتح الأتراك أبواب الأناضول. وفي الحرب المصيرية المخاضة تجاه البيزنطيين في ملازكرت عام 1071. فالمجتمعان الكردي والتركي يتعاملان مع بعضهما بعلاقات متبادلة يسودها منطق الوفاق بالأرجح، ويعيشان ضمن تمازج واندماج طوعي ومكثف. وكانت النزعة الأساسية تتمثل في تتريك الكرد وتكريد الأتراك بشكل طبيعي، ولدرجة لم تتواجد بينهم أية اشتباكات عرقية أو إثينية – أو كانت محدودة جداً – ما عدا بعض الاشتباكات المحدودة بين الإمارات. ويعد السلطان سنجار أول من يطلق اسم "كردستان" ويحدد وضعها ومرتبتها في عهد السلاجقة. أما في عهد العثمانيين فقد اقتُرِح منح مرتبة المَلَكية من الدرجة الثانية للإمارات الكردية، وذلك في عهد السلطان ياووز الذي ابتدأ بالسياسة التوسعية والانفتاح نحو الشرق والجنوب، وعَقَدَ بنفسه التحالفات الاستراتيجية معهم على هذا الأساس. وطالما تواجدت منزلة خاصة للإدارة الكردية في الامبراطورية طيلة قرون عديدة. وفي عام 1857 يتأسس إقليم كردستان حسب قانون الأراضي.

ومع ازدياد نسبة فرض الضرائب والطلب للتجنيد الاجباري نتيجة الانحسار الحاصل تجاه الغرب على الأرجح، وبتحريض واستفزاز المستعمرين الانكليز لهذه المسائل لحد ما؛ بدأت مرحلة العصيانات والتمردات منذ أعوام 1800. إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني أراد حل المسألة وإنهاءها عبر الألوية الحميدية الكردية وافتتاح المدارس والمكاتب للعشائر، والتي كانت بمثابة قرار إصلاحي.

ولدى قدوم مصطفى كمال باشا إلى صامصون 1919 أولى الكرد أهمية استراتيجية وطبقها في مواقفه، بحيث ممن الممكن الأخذ بها اليوم أيضاً. ومن غير الواقعي التفكير بالقيام بتقييم سليم وصحيح لنضال الاستقلال والسيادة الوطنية دون رؤية هذا الدور، ذلك أن دور الكرد في الجمهورية هو "المؤسِّس". وليس صعباً رؤية هذه النقطة وملاحظتها في أوامر مصطفى كمال أتاتورك وتصريحاته. ولا يعود بُعد الكرد عن كونهم حديث الساعة في هذه الفترة إلى مناهضة الكردياتية، إذ أن أول ما تم التفكير به هو القيام بإصلاح معني بالكرد، يتخذ حرياتهم أساساً. ويذكر أتاتورك ذلك بشكل علني وصريح وشامل في لقاءاته وبرقياته التي أدلى بها في إزميت 1924.

لم تقتصر التمردات على الحد من هذه الإمكانيات وعرقلتها، بل تمخضت عن مواجهة عمليات سحق وتنكيل متطرف، تماماً مثلما لوحظ ذلك في العديد من التمردات الجارية في الغرب، بذريعة التركيز على حماية الجمهورية. وهكذا يعيش الزعماء الإقطاع المستندون إلى مصالحهم المحلية، والقاصرون، والمتشبثون بالقديم عوضاً عن الجديد، مرحلةً شاركوا فيها الشعب الكردي أيضاً نتيجتها المتمثلة في الانهيار والتشتت. ويترسخ الرعب الكردي في الجمهورية منذ حينها، وتتكاثف التأثرات بالأجواء الشوفينية التي كانت شائعة في تلك الفترة. ويتوطد استنكار الكرد في أدب السياسة الرسمية بكل وطأته الثقيلة.

واستثمرت مساعي النظام الأوليغارشي السائد في الحكومة، تلك المخاوف أكثر فأكثر بعد أعوام الخمسينات. وأصبح كل تطور أو حادث له علاقة بالكردياتية ولو بأبسط الأشكال، موضع اتهام بالانفصال. ولا يبقى في الوسط سوى طريق واحد؛ إما الإنكار، أو العصيان! ويظهر آخر تمرد في هذه المرحلة باسم PKK. ورغم نجاح هذه المرحلة المليئة بالآلام والخسائر الكبيرة، في كشف النقاب عن الهوية الكردية، إلا أنها بقيت عاجزة عن تأمين الوصول إلى الحل اللازم. وانتهت هذه الفترة منذ عام 1998 بوقف اطلاق النار فعلياً.

بينما أقحَمَ النظامُ الأوليغارشي اليسارَ في فعاليات سرية خارجة عن القانون فقضى عليه وأنهى أمره عن طريق "القوميين المثاليين" في هذه الفترة؛ سعى إلى نيل النتيجة المتوخاة

أيضاً بشأن PKK والتحرريين الكرد، وذلك عبر استخدام الطرائق الدينية وحزب الله كوسيلة لتحقيق مراده ذاك. وفي منتهى المطاف كانت عملية دمقرطة الجمهورية هي الخاسرة. فلجوء تركيا إلى تزْكِ المسألةِ تتعفن ويتراكم عليها الرماد كأسلوب أساسي لها، ومواجهتها حتى أبسط المطاليب بصدد الحرية والهوية المحدودة جداً بالأساليب القمعية الصارمة، لم يَقْضِ على المشكلة أو يمحوها؛ بل على العكس، عمّق من الانسداد البارز في يومنا الحالي.

ألحق هذا التقرب الخسائر الكبيرة بتركيا. فعجزها عن إيصال دمقرطتها إلى مستوى المواصفات الغربية أدى إلى ظهور الوضع الحالي أمام الاتحاد الأوروبي. وزادت وطأة الأمور بالأزمة الاقتصادية الخانقة الدائمة، وفاتورات الدُّيون الباهظة، والتفسخ والانحلال الاجتماعي. أما السمسرة الاقتصادية فتمخضت عن انعدام الانتاج، والفقر والبؤس، والنهب والبطالة ووصلت مستويات قياسية. وباختصار، أضاعت فرصة أن تكون مثالاً مشابهاً لليونان، بسبب السياسة العمياء.

تقف الجمهورية التركية وجهاً لوجه أمام مفترق طرق جديد في أكثر فترات تاريخها حرجاً. فهل سيصرّ النظام الأوليغارشي ويعاند في سياساته الثابتة؟ أم أنه سيطبق أسس الجمهورية الديمقراطية في كل الميادين ليتخطى بذلك الوسط المتأزم الموجود؟ إنه يمر بمرحلة عبور أليمة لا يمكن حسم النتائج التي ستنبثق عنها. فالإصرار في النظام الأوليغارشي سينتهي بالتشرذم والانكماش الداخلي والانفصال عن العالم المعاصر، ليكون الانهيار والانحلال محطة أخيرة لا مفر منها، مثلما حصل في يوغوسلافيا والعراق. لا الديناميكيات الداخلية ولا الخارجية، لم تعد تملك الطاقة لتحمُّل هذا النظام الأوليغارشي الثابت. أما في حال الأخذ بالخيار الديمقراطي تماماً، فستخلق حينئذ إمكانية التكامل مع العالم المعاصر وحل كافة المشاكل الداخلية دون سفك الدماء. وهذا بدوره يعني انتصار وفوز تركيا برمتها، عدا شريحة ضيقة. ذلك أن الوحدة الحقة والمنيعة للوطن تكون قد ترسخت حينئذ دون اللجوء إلى العنف.

في حين سيؤدي هذا الخيار أو الترجيح في الحل إلى اكتساب تركيا الوقار والاحترام

الأكبر في سياستها الخارجية، فإنه سينُمُّ عن نتائج ضاربة للنظر ومذهلة ستتجلى في مرحلة الدمقرطة في منطقة الشرق الأوسط، ولعب الدور القيادي التقليدي ليتعزز أكثر في المنطقة. وبالاستفادة من واقع المنطقة غير المترسخ كلياً يمكن الوصول إلى مستوى وطن مشرف موقر، يصغي إليه المحيط بوقار، تجاه التحالف الأمريكي – الانكليزي. وبذلك تكون الجمهورية قد دخلت المسار الذي رسمته في أعوام التأسيس ولم تندرج فيه للأسباب المعروفة. أي أن مرحلة الاستقلال والسيادة ستتكلل بتاج الديمقراطية.

لا ريب في أهمية مرحلة الإصلاح الديمقراطي المتنامية في السنوات الأخيرة، لكنها بقيت عرجاء دوماً بسبب المخاوف والتردد بشأن السياسة الكردية. وهذا ما يؤول بدوره إلى ضياع القوة وهدر الطاقة داخلياً وخارجياً. يشير المستوى البارز في شمال العراق بكل وضوح إلى أنه لم يعد بالإمكان متابعة المسير على هذا المنوال، فتركيا الديمقراطية بكل معنى الكلمة ممكنة فقط بالإصلاحات الكردية.

ولدى شروع الجمهورية التركية بالإصلاحات الكردية، عليها الأخذ بعين الاعتبار الخواص التالية:

– 1ستكتسب القومية الوطنية التركية معناها الحقيقي لدى نظرتها إلى شؤون الكرد على نحو استراتيجي، طبقاً لما كان يسلكه كل من ألب أصلان، ياووز سليم ومصطفى كمال. ولا يمكن التحلي بالقومية الوطنية التركية باتخاذ القومية الشوفينية والارتباط الديني الأعمى أساساً في النظام الأوليغارشي المستهدف للقضاء على اليسار والهوية الكردية. فالتيارات التي كرستها الامبريالية في الخارج والأوليغارشية في الداخل، وقدمت لها يد العون لتحريفها تجاه الاشتراكية المشيدة والحريات الديمقراطية، ستعلب دورها كقوة انفصالية تجزئوية حقيقية في مواضيع الاتحاد والتكامل الاجتماعي والوطني. واستنكار وجود المجموعات الشعبية يهيء الأرضية لأخطر أنواع الانقسام، ويؤجج مشاعر العداوة، ويفسح المجال لاندلاع الاشتباكات النزعات. والعكس صحيح. فإبداء الاحترام لكافة المجموعات والهويات والعقائد والأفكار يزيد من التلاحم ويشكل أرضية إسمنتية صلبة للاتحاد الوطني والوطنية المتكاملة.

2 – يجب وضع نهاية فاصلة للصهر الإرغامي، واتخاذ الطواعية أساساً. بالأصل، فاحتياجات الحياة تُؤَمّن وتحدّد لغتها وثقافتها بذاتها. ومن الضروري اعتبار تعددية اللغات والثقافات مصدراً للغنى. وتطور اللغات والثقافات في وطن (أو دولة) ما، يعد عاملاً أساسياً ومؤشراً على المستوى الحضاري فيه (أو فيها). أما الصهر في نفس البوتقة، فلا هو أمر ممكن، ولا يَدُرُّ بنفع للحياة الاقتصادية والاجتماعية. بل ويؤدي في الوقت نفسه إلى تلوث اللغات والثقافات وفقدانها معناها. تتجه وِجْهة العصر نحو الحفاظ على كل الثقافات والهويات الشعبية، بل وحتى الكائنات الأيكولوجية. إن اعتبار الكرد أتراكاً بالإرغام يخرب من نقاوة الأتراك أيضاً ويشوهها، لينمَّ في النهاية عن خليط قبيح ليس بكردي ولا تركي. أما الاندماج والتمازج الطبيعي فينمّ عن الغنى والبهاء. والإرغام بدوره يسفر عن الأمراض والآفات.

3 – إن طبع كل البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالطبعة التركية بشكل عابث وفوضوي، وإضغاء الأفكار والمشاعر المؤججة بالشوفينية المتطرفة عليها, يؤدي إلى بروز الازدواجية بدرجة عظمى، ويعزز من النفاق. هذا وإن إقامة العلاقات مع الأفراد الذين يتجاوزون حدود الازدوجية والسطحية ليكونوا بوجوه عدة، يؤدي فقدان تلك العلاقات معناها. علاوة على أن عظمة العالم التركي وثقافته باتت كافية ووافية، بحيث لا ترى حاجة لإضافة أعداد ومجموعات جديدة إليها. وبدلاً من تلويث بناها الداخلية، تنتظرنا مهمة أعظم وأثمن؛ وألا وهي دمقرطة تلك البنى والرفع من مستوى استنارتها وتثقيفها الشامل.

في المحصلة، فإن تركيا التي أتمت دمقرطتها بالاصلاحات الكردية ستحتل مكانها في الاتحاد الأوروبي كضرورة من ضرورات الحضارة المعاصرة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية ستُصَعِّد من قوة تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط أولاً، ودول البلقان والقفقاس وآسيا الوسطى ثانياً. وهكذا يمكنها لعب دورها بما يليق بميراثها الماضي، والسير بخطى سليمة وأمينة دون أي عرج. وعوضاً عن أن تترك تركيا زمام الأمور في حملة دمقرطة الشرق الأوسط التاريخية لأمريكا والقوى الكبرى الأخرى، ستتكمن من الارتقاء إلى مستوى منيع ورصين بتعاضدها الأخوي الاستراتيجي مع الكرد، تماماً مثلما حصل في كل مراحل تاريخها

الحرجة.

لا يمكن لأي تطور تاريخي أن يحصل بتغاضيه عن التاريخ أو نبذه إياه، وإذا ما حصل فلن يكون دائماً. وبالتعمن جيداً في تداخل التاريخ التركي – الكردي، وإعادة تنظيم العلاقات مجدداً على أساس الوفاق الديمقراطي حسب الضوابط والقواعد المعاصرة؛ يمكن خلق تضامن استراتيجي. وبهذا الشكل فقط يمكن للعلاقات الكردية – التركية أن تغذي بعضها البعض بدلاً من هدر طاقات بعضهما وصهرها. وباكتساب أي واحد منها القوة سيعني قوة الآخر. هذا هو الوضع الأمثل. ويجب ألا يُفَرَّغ هذا التاريخ الاستراتيجي والعظيم من مضمونه بما حصل من سوء طالع في الماضي القريب، أو بسبب الاستفزازات والمكائد الخارجية أو المصالح اليومية الضيقة.

وبينما تمثل هذه السياسة دعماً مصيرياً للعالم التركي بأسره، يجب أن تبدي الدعم نفسه لأجل وحدة الكرد أيضاً. فالتفريق بين الشعوب لإدارتها والتحكم بها، هو من خواص الامبريالية. لذا يجب أن يكون التوحيد بين الشعوب الشقيقة هو السياسة الأساسية. هذا ومن الضروري البدء بتسيير سياسة الصفح والتسامح المتبادل بشكل شامل, في سبيل التئام الجروح وتضميد الآلام المعاشة في الماضي القريب. أما التوجه نحو المرحلة الجديدة والقرن الحادي والعشرين بتآخٍ وسلام آمن متحرر من كل الأغلال الماضية، سيكون بدوره الحياة الحرة اللائقة والمشرفة والمكللة بالنصر بحد ذاتها.

وإذا ما أردنا الإيضاح بلغة سياسية ملموسة وفصيحة أكثر، يمكننا القول أنه لتحقيق التكامل بين حملة الدمقرطة العامة لتركيا والإصلاحات الكردية:

النقطة الأولى: يستلزم تحقيق التحولات الثورية في المواقف، والتصرفات الذهنية والوجدانية والقيادية. وإن التاريخ المشترك الذي تشكلت فيه الظاهرتان التركية والكردية، كذلك الشروط الحالية، تقدم الإمكانيات والأرضية الكافية للقيام بذلك. وتراث تأسيس الجمهورية يشير إلى المبدأ الأساسي اللازم بالاعتماد على القيادة العلمية. وما مقولة "العلم هو المرشد الحقيقي في الحياة" سوى إشارة واضحة لمبدأ القيادة. التقرب العلمي والقبول بكافة الظواهر الاجتماعية هو من أسطع السمات القيادية المعاصرة المنفتحة على الوفاق

الديمقراطي. يجب تكوين القيادات الديمقراطية شكلاً ومضموناً لدى العمل على تخطي الذهنيات الشوفينية التركية والبدائية – الدينية والقومية الكردية المتطرفة، والتي ليست إلا أشكالاً مختلفة للدوغمائية التي تركت بصماتها على قياداتها بالمفاهيم والسياسات التقليدية اليمينية واليسارية والليبرالية والدينية. والأرضية العلمانية والحقوقية للجمهورية يمد مثل هذه القيادات بالقوة الذهنية والسياسية والقانونية الحقوقية اللازمة. من الضروري أن يكون النضال التنظيمي الترتيبي الديمقراطي مهمة أساسية ومعياراً لتفوق ونجاح القيادة المعاصرة في الجمهورية تجاه محاولات النظام الأوليغارشي.

النقطة الثانية: يجب إبداء الجسارة وتوخي الدقة والحساسية الكبرى لإعادة بناء المجتمع المدني في الجمهورية. ومثلما أن إعادة التأسيس لا تعني قطعياً "التضاد مع وحدة الدولة والوطن"، فهي على العكس من ذلك، تعني الوحدة الديمقراطية للوطن والدولة والمجتمع بكل قواها وغناها الثقافي، ضمن إطار مفهوم الوطن المشترك وعلى أساس المعايير المعاصرة. هذا ويتحتم الاعتراف بكافة التمأسسات الديمقراطية في كل الميادين الاجتماعية، والحث عليها وتحفيزها ومساندتها بالارتباط بتجاوز المؤسسات ذات البنية الاقطاعية، وإطراء التحولات الذهنية المعاصرة عليها على أساس كيان الكرد الثقافي الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الوحدة الديمقراطية للجمهورية. هذا ما يتطلبه الجوهر الحقيقي للمواقف الأخوية. وإن الارتباط والوفاء الذي أبداه الكرد تجاه الكيان التركي على مدى التاريخ، والمساعدات التي قدموها والتعاضدات التي قاموا بها، إنما تستحق مثل هكذا موقف. علاوة على أنه من اللازم القبول بأن تطلعات الكرد إلى الحرية ومساعيهم للارتباط بمؤسساتهم ومشاريعهم الديمقراطية في كل الميادين، ليست إلا ضرورة لا غنى عنها لتكريس الوحدة الرصينة، بل إنها التعبير الملموس للإصلاحات الكردية. ويتوجب تشكيل أرضية قانونية ملائمة بإصلاح القوانين الوطنية بحيث تتطابق مع القانون الكوني المناسب لذلك.

النقطة الثالثة: يتوجب اتخاذ بعض الاجراءات السياسية والقانونية الأساسية لإعاقة تحول الأزمة التي يغوص فيها الوطن على كافة المستويات إلى فوضى ونتائج أكثر دماراً. بينما يتم التقرب من كرد شمال العراق على أساس كسبهم وإيجاد الحلول الديمقراطية لهم، فإن

الطريق الصحيح والشامل للحيلولة دون العبور المكثف للحدود من قبل قوات PKK – KADEK رغماً عنها وبسبب الصعوبات الموجودة، والتي تقارب العشرة آلاف فرداً وتتشبث بوقف إطلاق النار بجهود عظيمة؛ يتمثل في (الانضمام الديمقراطي والسلمي) وذلك عبر موقف متمخض عن جهود سياسية وقانونية حثيثة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار والنظر بأهمية كبرى إلى أن قانون الندم الضيق والتجزئوي والقديم البالي، قد يلعب دوراً معاكساً لما يراد. هذا ويعد منح الفرصة لكل من يريد المصالحة مع الجمهورية ويتخذ الحل الديمقراطي أساساً له ويتراجع عن كل أنواع الشدة وانتهاك القوانين من المواطنين، مهمة سياسية لا غنى عنها للخلاص من الأزمة الخانقة وتجاوز سياسات صندوق النقد الدولي MFİ وذلك ضمن إطار شرعية (الانضمام الديمقراطي والسلمي).

أما العناد في هذه المواقف المعاكسة والخاطئة فلن يؤدي إلا إلى تحويل الأزمة إلى فوضى وعربدة، وحصول الارتجاحات الاجتماعية وزيادة البطالة وتفشي الفقر، واحتداد التوترات في السياسية الداخلية، وتشويه أوساط الوفاق كلياً. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى الفوضوية (أنارشيزم) والأوليغارشية النزاعة إلى ممارسة الشدة، وتجذر ذلك في الجمهورية، بدلاً من ظهور جمهورية علمانية وديمقراطية اجتماعية تتخذ من القانون أساساً لها. أما تفسخ الجمهورية واهتراؤها في هذا الاتجاه، فلا يعني سوى الانقطاع عن الحضارة المعاصرة، والتراجع تماماً عن عضوية الاتحاد الأوروبي، وتحويل الاشتباكات الناجمة عن المشكلة الكردية إلى حرب متوسطة الكثافة. وستتجسد الخطوة النهائية في محاولات تدوُّل القومية الكردية البدائية بمساندة ودعم من القوى الكبرى. وستفرض الكثيرمن المشاكل الناجمة عن الجيران نفسها، وعلى رأسِها قبرص والمشكلة الأرمنية.

وإن تركيا التي يضيق عليها الخناق داخلياً وخارجياً ويستفحل فيها الفقر والبؤس وتتفشى البطالة وتسودها الاشتباكات وتكون بعيدة كلياً عن أجواء التسامح والوفاق، سترى نفسها في نهاية المطاف وجهاً لوجه أمام تطورات تماثل ما حصل يوغسلافيا والعراق.

ولكي لاتقع الجمهورية في أوساط سيئة كهذه، ولكي لا تعطي الفرصة لذلك، يتحتم على كل فرد ومجموعة ومؤسسة القيام بما يقع على عاتقها بكل حساسية وفقاً لمتطلبات

المواطنة الحرة والحقيقية. ونخص بالذكر هنا ضرورة إيلاء الأهمية الكبرى للمساعي الوفاقية المتفهمة للحقائق بكل أعماقها، العادلة، المعتمدة على التسامح والطواعية، ومساندتها. ويتحتم على كافة المؤسسات المعنية في الدولة والحكومة وكل منظمات المجتمع المدني، أن تكشف النقاب عن كل طاقاتها ومواهبها ورزانتها لأجل الحل، إلى جانب من هو معنُيٌ بهذه المرحلة المصيرية.

وإنني اعتقد شخصياً بأنني قمت بما تمليه عليَّ واجبات المواطنة الحرة، بعد أن حسمت هذه المواقف في مرحلة بقائي في إمرالي وعملتُ على تطبيقها قدر الإمكان. ومن الجلي تماماً أن الجهود الداعمة لذلك ستساهم أكثر في تكليل جهودي ومواقفي في هذا المضمار بالنجاح الأكيد. فالتكاتف جنباً إلى جنب سيؤدي إلى إحراز محاولاتي تلك نتائجها المتوخاة. هذه المواقف والاقتراحات التي قدمتها من النافذة التركية كضرورة من ضرورات موقفي ذاك، أطرحها كبند خاص ومفصل في النتيجة بالنسبة للظاهرة الكردية والقوى المسؤولة. وبذلك أكون قد أكملتُ الرد على مؤامرة أثينا في مرحلة إمرالي.

و) دخل الكرد مرحلة تعد أقرب إلى الحرية من أي فترة أخرى في تاريخهم. ولا تزال ثنائية الحرية – العبودية التي تتحكم بتاريخ الكرد برمته، تحافظ على خاصيتها في يومنا الحالي أيضاً من حيث كثرة الخيانة وتعدد الخونة. ولا يزال الحرمان من الذهنية القوية وعدم أخذ النصيب الكافي من التحالفات السليمة، يستمر في وجوده كنقصان كبير وخطر فادح. ومن الصعب الحكم مسبقاً وبشكل حاسم على الأشكال الجديدة سواء للحرية أو العبودية. فكلا التيارين في تناحر وتصادم متواصل، وسيستمران في ذلك كضرورة من ضرورات التاريخ. لا تزال الطبقة الفوقية الكردية العميلة ترى فرصتها الوحيدة في مواصلة حياتها متمثلة في المواقف المعتمدة على الخارج في سبيل مصالحها الضيقة وتغذية مشاعرها وأيديولوجيتها القومية البدائية المتطرفة، سواء في المنطقة أو العالم على السواء. ونخص بالذكر هنا بالحملة المستهدفة للشرق الأوسط، والحاصلة بقيادة أمريكا وإنكلترا واسرائيل، حيث استقبلتها بحفاوة وغبطة وكأنها يوم عيدها. وراحت تبذل كل ما في وسعها لمواصلة تواطئها وعمالتها التقليدية مع كافة القوى القائمة. أما القوى الشعبية والمواقف الديمقراطية فلا

تتقبلها ضمنياً، بل ستسعى لإلحاق الضربة بها وشل تأثيرها كلما سنحت الفرصة. وإذ لم تقدر على ذلك ولم يبقَ أمامها سبيل آخر، حينها ستأتي لعقد التحالف والوفاق الديمقراطي مع القوى الشعبية.

ولأول مرة في تاريخ الشرائح والفئات الشعبية تقف وجهاً لوجه أمام وسط منفتح للحرية لهذه الدرجة. ومدى تحقيقها لحريتها بات مرتبطاً عن كثب بقيام قيادته بثورة الذهنية وبذل الجهود ولتحقيق التمأسسات المتخلصة من النزعة القومية البدائية والشمائية اليسارية الكلاسيكية. هذا بالاضاف إلى ضرورة صرفها لجهود الحرية بالتداخل مع الشعوب المجاورة. وتعد مساعي التمأسس الديمقراطي الخاصة بها وظيفةً حيوية ومصيرية جديدة تكتسب معناها في هذه المرحلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك مختلف عن جهود الطبقة الفوقية في سبيل دولة دمية. وإذا ما أردنا التفصيل أكثر:

1– على كافة الكرد وعموماً والشعب الكردي والقوى المثقفة خصوصاً أن يحققوا توعية سليمة وصحيحة وقديرة بخصوص كيانهم الثقافي الذي يعد ثمرة من ثمار التاريخ. وما الثورة الذهنية في أساسها سوى تطبيق لهذه التعبئة والتوعية.

لا ريب في أن التاريخ الكردي – الذي ابتدأ في أعوام الألف العشرين ق.م بُعَيْدَ العصر الجليدي الحديث على وجه التقريب، والذي نشأ في سلسلة جبال زاغروس – طوروس، والمتشكل كثمرة من ثمار "الثورة النيوليتية" الظاهرة بعد العصر الميزوليتي منذ أعوام الألف العاشر ق.م على شواطئ المياه وفي السهول والحقول والهضاب، والذي يظهر أمامنا اليوم تحت أسماء عديدة متنوعة – يبدأ مع الحضارة السومرية التي كان الكرد فيها عضواً مؤسساً رئيسياً. ومع قبول هذه البداية على هذا المنوال باعتبار أن بداية التاريخ يتم إرجاعها إلى بدء الكتابة، اعتبار الثقافة الآرية تمثل الشعب والمجتمع "الخلية الأولى الأصلية" أمراً يؤدي إلى بلوغ ارشادات تاريخية صائبة. وذلك باعتبارها ثقافة أقدم مجتمع قد خلق النيوليتية ولا يزال يحافظ على خصائصها، وإن كانت على شكل رواسب متبقية. تميز التاريخ الكردي بمسار ثابت كسكة القطار منذ البداية تجلى في مقاوماته الدائمة ضد الحضارة الطبقية, وانكماشه على ذاته, والانسحاب إلى التحالفات والتعاون, وكأنه تسمَّر في الثقافة النيوليتية.

هذه الميول التي ابتدأت مع السومريين, استمرت مع الإمبراطوريات البابلية والآشورية والأورارتية والبارثية والهيلينية والرومانية والبيزنطية والإسلامية العربية والإيرانية، وحتى الإمبراطورية التركية. وذلك بالتداخل العميق مع العديد من المجموعات الشعبية الثقافية، سواء تحت هيمنة النظام العبودي أم الإقطاعي, لتستمر حتى يومنا الراهن.

إن الكرد العاجزين على بناء دولة قومية لذاتهم في القرنين الأخيرين في العصر الرأسمالي– الامبريالي, دخلوا تحت نفوذ الإدرات الحديثة الإيرانية والعربية والتركية ذات الطابع القومي بالأغلب, بعد أن خارت قواهم واستنزفت طاقاتهم بقمع تمرداتهم المنتشرة في الأرجاء. وباتوا في مواجهة فناء كامل من التاريخ تقريباً، دون أن تكون لهم أية حقوق خاصة بهم قانونياً أو أي وزن ملحوظ، ودون أن يشكّلوا قوة ذات اعتبار, أو أن يطوروا كياناتهم الثقافية بأي شكل من الأشكال. أما الحركات الكردية الناشئة في هذه الفترة بمناهضة هذه التوجهات, فبقيت عاجزة عن بناء دولة قومية، لافتقارها إلى مقومات الطبقة الشعبية والبورجازية المعاصرة وإلى صياغتها الأيديولوجية والسياسية من جهة, وبسبب الظروف السيئة الناجمة عن البنية الجغرافية المشؤومة بالمعنى السياسي من جهة ثانية. واهترأت البنى العشائرية والدينية والإقطاعية والعائلية والسلالاتية القديمة الموجودة في المجتمع, مما زادت من مشقات الوضع الكردي أكثر. وفيما يتعلق بالمجتمع المقحَم في وضع يناقض فيه جوهره بفرض التشبه بالغير عليه تحت ضغط سياسات الصهر والإذابة, فأضحى في مواجهة أزمة خانقة تامة. وقد تركت هذه الميزة بصماتها على جوهر القضية في سياق تطور تاريخ الظاهرة الكردية. بهذا المعنى تعدت القضية الكردية كونها مشكلة قومية, لتصبح مشكلة دمقرطة وتجمهر العشائرية والإقطاعية والنيوليتية المشتتة.

من المهم جداً استيعاب الفارق الموجود بين جهود الطبقة الكردية الفوقية في التواطؤ مع الدول المهيمنة والانصهار فيها أو السعي لبناء دولة منفصلة عندما تسنح لها الفرصة؛ وبين مساعي المجموعات الشعبية الكردية وتطلعاتها إلى الديمقراطية. إذ ثمة فوارق شاسعة وأساسية, سواء من حيث المضمون أو الشكل, بين مساعي التدوُّل المتكاثفة في كردستان العراق, وبين مساعي التمأسس الديمقراطي المتصاعدة في كردستان تركيا. فمساعي التدوّل الجارية في

كردستان العراق تلقى الدعم والمساندة بالأساس من أمريكا– إنكلترا– إسرائيل وبلدان الاتحاد الأوروبي المختلفة. أما المراد منها فهو تأمين المراقبة على الشرق الأوسط وخلق حليف استراتيجي لإسرائيل فيها. وسواء كانت تلك الدولة فيدرالية أم مستقلة, فهي بوضعها الحالي عاجزة عن أن تكون أبعد من دمية متواطئة. لذا فهي تفتقر إلى المقومات الاقتصادية والاجتماعية والتنويرية الثقافية اللازمة, وليس بمستطاعها الصمود على رجليها، ولو ليوم واحد فقط، لولا دعم القوى الخارجية. فمؤهلاتها بهذا الشأن معدومة، وقد تتوطد أكثر لتظهر طبقة بورجوازية كردية شبيهة لما هلي عليه لدى العرب والأتراك والعجم. والإمبريالية وإسرائيل تملكان القدرة على تأمين ظروف ذلك, كما أن التمشيط الأخير على العراق يستهدف ذلك وسيسعى للنجاح فيه.

وفي الفترة اللاحقة قد تستهدف هذه العملية لمّ شمل الكرد في إيران وسوريا وتركيا حول هذه النواة, لتنفذ برنامجها في توسيع نطاقها على شكل كردستان الكبرى. والقومية الكردية البدائية مرغمة على التصرف وفق هذا الأساس, ذلك أنها تفتقر للمزايا الديمقراطية. فإما أن تؤسس لذاتها دولة دمية, أو أن تنصهر في بوتقة الدولة الحاكمة لتتواطأ معها. هذا هو المضمون السياسي لأيديولوجيتها. وبينما تعمل على بناء دولتها وترسيخها في العراق, ستسعى لتعزيز وإتخام فروعها المتواطئة معها والموجودة في الدولة القومية المهيمنة داخل كل من إيران وتركيا وسوريا, لتشدهم إلى داخلها عندما يحين الوقت المناسب, فتتعامل معهم. ولهذا السبب ستقدم كل أنواع التنازلات الدقيقة والفظة للإمبريالية ودول المنطقة، وستعمل على التلويح بعناصر العنف بين الحين والآخر كوسيلة لسياساتها التنازلية هذه. وستبدي تلك الممارسات السياسية الدقيقة والخشنة نفسها بشكل متداخل تجاه الشعب والقوى التحررية الشعبية، وستتصرف وكأن المطاليب الديمقراطية الحقيقية للشعب معدومة, أو كأنها هي التي تمثلها, حيث ستبدي مجالسها ومؤتمراتها وكأنها عائدة للشعب.

من الواضح أن كافة القوى الشعبية في كردستان من كرد وأقليات أخرى, باتت وجهاً لوجه أمام مهمة تاريخية تتمثل في صياغة وطرح مشاريعها البديلة التحررية الشمولية تجاه هذه المستجدات المتسارعة الجديدة والتاريخية للطبقة الفوقية. وإلا فقد تتعرض مصالحها الذاتية

للهزيمة حتى قبل ولادتها, بتأثير من الأحاسيس القومية, مثلما لوحظ في العديد من الأمثلة في العالم. ويحظى تدمير هذه اللعبة وإبطالها بعد أن تكررت في كردستان لمئات المرات في العديد من الميادين, بدور المفتاح لأجل دمقرطة الكرد وكافة شعوب الشرق الأوسط. لا يمكن أن تناهض القوى الشعبية الكردية تدوُّل الطبقة الفوقية من حيث المبدأ، لكن بنيتها المناهضة للديمقراطية منذ نشأتها, وعدم انحيازها للوفاق الديمقراطي, يجعلانها تحمل بين طياتها طبائع متواطئة تنمّ عن مخاطر عديدة. لذا فهي ستعمل على تأجيج الأحاسيس والمشاعر القومية على الدوام, سواء تجاه الشعب الكردي أم تجاه البلدان المجاورة. وستخوض صراعها متراوحة بين النهج الأستسلامي ونهج التناحر والتصادم القومي. وقد يمهد ذلك السبيل لمواقف شبيهة لظواهر إسرائيل– فلسطين, البوشناق — الصرب. وهذا بدوره يعني أن مثل هذا النهج سيستنزف طاقات الشعب على مدى عشرات السنين, وسيتسبب في خسائر فادحة في الأرواح, ويؤدي إلى تفشي الفقر والحرمان والآلام لتسود حياة اجتماعية تتخبط في أزمة لا مخرج منها. وستعمل الإمبريالية على تحريض واستفزاز هذا النهج بسياساتها "فرق تسد" أو"اهرب أيها الأرنب, امسكه ياكلب الصيد". أما الترياق الشافي لمثل هذا النهج والممارسات, فهو مشروع دمقرطة شعب كردستان.

هذه الميول التي يمكننا تسميتها بالخيار الديمقراطي للكرد, قد خطت خطوة تاريخية مع ظهور PKK بعد أعوام السبعينات, لتنقل القضية الكردية إلى محور آخر. وعندما لم تفلح الإمبريالية وإسرائيل في إخضاع الحركة التحررية الكردية لهيمنتها رغم جهودها العنيدة, جنحتا إلى الاستفادة من الانسداد الذي تعانيه تركيا في هذه المشكلة للوصول إلى مآربها فيما بعد التسعينات، وتقربتا بموجب سياسة ضرب عدة عصافير بحجر واحد. حيث زعمت هذه القوى أنها تود مساعدة تركيا بتشديد الخناق على PKK, بينما في الحقيقة والأصل تجني ثماراً تاريخية بإفساح المجال للطبقة الفوقية الكردية لبناء دولتها. وراحت تقدم الإمكانيات على طبق من ذهب للقوى القومية البدائية الكردية التي ضاق عليها الخناق. وتشير مؤامرة أثينا بكل وضوح إلى هذه المحاولات, من خلال المعنى الذي تطرقتُ إليه في مرافعتي هذه.

لكن حملة الديمقراطية لدى الكرد لم تفقد من وتيرتها شيئاً رغم كل هذه المحاولات

المعادية. بل تحققت الانفتاحات الملحوظة, سواء على صعيد الحركات الجماهيرية الغفيرة أم على الصعيد المؤسساتي, لتضم الغالبية الساحقة من الكرد في كافة أجزاء كردستان والساحات الخارجية. هذا ومن الضروري تقييم انفتاح الكرد على الدمقرطة بالتداخل مع الشعوب المجاورة على الصعيدين النظري والعملي, وتداوله بدقة وشمولية بالغة.

قبل كل شيء, لا تهدف الحركة الديمقراطية الكردية إلى هدم الدول التي تتواجد فيها, بل يتحدد موقفها تجاه هذه الدول بمدى إبداء الأخيرة الحساسية الديمقراطية تجاهها. حيث لا يمكن إبداء دمقرطتها على أنها انفصالية أو انشقاقية, بل على العكس, تهدف إلى تكامل الوطن والدولة القوميين اعتماداً على الوحدة الديمقراطية الحرة. والكرد والدول القومية المجاورة على السواء, بحاجة ماسة لهكذا موقف, ذلك أنه يَحُول دون حصول الخسائر الفادحة الناجمة عن أساليب العنف المتبادلة للتيارات القومية المتطرفة والخطيرة جداً. هذا من جانب, ومن جانب آخر يُحوِّل المشكلة المتخبطة في متاهات الأزمة الخانقة إلى مصدر للقوة والمنعة بتطويره لأساليب الحل التي تخدم التكامل دون سفك الدماء. وهنا تكمن قيمته الخلاقة العظيمة. وفي الحقيقة يعود الفضل في تحقيق التطورات العظيمة في دول عديدة مثل أمريكا وانكلترا وسويسرا, التي طورت هذا الأسلوب من الحل في بلدانها أكثر من غيرها إلى سلوكها مثل هذا الطراز الديمقراطي أساساً.

كما أن البنى الإجتماعية للكرد أيضاً بحاجة ماسة لمثل هذا الطراز من الحل. ذلك أنهم, وكشعب خائر القوى ومتمزق حتى أصغر خلاياه بسبب ما تعرضوا له من الشدة والبطش والفقر على مدى التاريخ, لايمكنهم لمّ أشلائهم إلا بروح الديمقراطية ووعيها. وبذلك فقط يمكنهم التحلي بالمنعة لدرجة يصبحون فيها منبع القوة ضمن الشعوب الشقيقة. فالشعب الكردي الذي حقق دمقرطة نفسه يعني الشعوب التركية, العربية, الفارسية, الآشورية, الأرمنية, الرومية, الشيشانية, الأباظية, التركمانية والنهودية التي حققت دمقرطة ذاتها في نفس الوقت. وكردستان الديمقراطية تعني شرق أوسط ديمقراطي أيضاً. إنه شعب يتميز بهذه الخاصية من الانطلاقة الديمقراطية على أهبة الاستعداد. أما ربط كل الأهداف والمآرب المبتغاة باستراتيجية الحل الذي يرتأي الإبادة بكل الأساليب, فلن يسفر

سوى عن هدر الطاقات. والنتيجة النهائية ستكون الديمقراطية لا محال, عاجلاً كان أم آجلاً. ذلك أنه من المستحيل أن تطالب الشعوب بحل الدولة المنفصلة.

الدولة المنفصلة هي مطلب دائم للطبقات الفوقية والبورجوازية. أما الشعوب فلا يمكن أن تنادي بالدولة. بل إن المنادة بالدولة يلبي مصالح الشعوب على الصعيد النظري أيضاً. فالدولة بالأرجح تعني اللامساواة واللاحرية. كل التدوّلات (كيانات الدول) تقلل من شأن الحرية والمساواة وتضمرهما ولا تزيدهما, عدا جوانبها المناهضة للإمبريالية والأستعمار والأوليغارشية. بمعنى آخر, فمناوءة أساليب تأسيس الدولة هو موقف مبدئي. وما تتم مناوءته هنا هو الوظيفة الخاصة بتأسيس الدولة. وإلا فحين يدعو الوضع بالضرورة إلى تكوين دولة ما, فالموقف الواجب اتباعه هنا هو ربط تلك الدولة بالحساسية الديمقراطية, لا الاستيلاء عليها واستملاكها.

بالنسبة لي شخصياً, تفيد النتيجة الهامة التي توصلتُ إليها في نظرية علم الجتماع، بأنه من المحال اعتماد الشعوب الكادحة على الأساليب والوسائل المنادية بالدولة والمتطلعة إليها. ذلك أن الوسيلة الأساسية بالنسبة للشعوب ليست إلا أشكال منظومة المجتمع الأيكولوجي والديمقراطي. وبقدر الحاجة لها يتم تأسيس منظمات المجتمع المدني. هذه هي وجهة التطور التلقائي (الطبيعي) للديمقراطية المعاصرة, حيث يتم تجاوز نموذج الدولة الكلاسيكية في أيامنا هذه, مثلما يحصل في الاتحاد الأوروبي في المقدمة, حيث يتجه نحو تشكيل معاهدة (konvasyon) أوروبية. وأصبح بذلك مبدأً أساسياً للابتعاد عن الدولة الكلاسيكية والخلاص من الأزمات. أما المعادلة التي طالما تتكرر صياغتها والتنويه إليها فهي: "كلما قلت الدول، كلما توفرت الحلول". وباختصار باتت مشاريع الحل الديمقراطي وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للشعب الكردي, نظراً لخصائصه التاريخية والاجتماعية وانطلاقاً من المستجدات المعاصرة. والأهم من كل ذلك نظراً للانقسام إلى أجزاء متعددة مع شعوب الدول القومية المجاورة في المنطقة وتداخله معها. والعامل الآخر الهام المحفِّز بشدة لهذا التوجه هو حاجة الشرق الأوسط إلى الديمقراطية كحاجته إلى الماء والهواء. تتميز المشاريع الديمقراطية الناجحة للكرد بإمكانيات تؤهلها للتحول إلى حملة ديمقراطية شاملة في عموم

الشرق الأوسط، بما فيها اسرائيل. ونخص بالذكر التحركات المشتركة للكرد والأتراك طيلة التاريخ المديد في الشرق الأوسط, والذي يمكن تحويله إلى مسيرة الديمقراطية الشرق أوشطية العظمى معاً في يومنا هذا. حيث تعد هذه المسيرة حاجة مصيرية لشعوب الشرق الوسط، بل وثروة غنية فيه لا تقل شأناً عن الماء والبترول. على هذا الأساس نرى أن "مشروع كردستان ديمقراطية" ستؤمّن الحلول اللازمة والمواقف الأكثر إيجابية تجاه الكرد لدى البلدان التركية والإيرانية والعربية, عوضاً عن "المشروع المنادي بدولة كردستان القومية" الذي تكثر المخاوف منه لكونه يشكل "اسرائيل ثانية". وهكذا سيصبح الكرد إخوة وأصدقاء يقصدهم الجميع لأجل الوفاق, بدلاً من أن يكونوا مصدراً للمخاوف. وبذلك سيتحولون إلى محور للتكامل الطوعي الحر والمنيع، بدلاً من أن يكونوا آلة لسياسة "فرق – تسد". بالتالي سيصبح الكرد الركيزة الأساسية والضمان الرئيسي للديمقراطية في الشرق الأوسط. وسيُنظَر إليهم كشعب جدير بالدعم والمساندة والتقدير باعتباره يمثل القوة الديمقراطية الأساسية لحملة الديمقراطية العظمى في المنطقة, بدلاً من أن يكونوا أداة بيد القوى المهيمنة على العالم.

وبفضل التطورات التي ستبثق عن التحول الذهني لدى الشعب والقوى القيادية, ستتكون قوة ملحوظة للإدراك والتنوير في كل الميادين، وفي مقدمتها الأقتصادية والإجتماعية والفنية والعلمية. وستتحول الحياة الحرة إلى حقيقة ملموسة لها شكلها، بعد أن كانت مجرد خيال وحلم.

2- تكمن الصعوبة الأصلية لأجل مشروع الدمقرطة لدى الكرد – حتى ولو تم حل القضايا بالثورة الذهنية والضميرية – في عدم هضم مؤسسة الدولة للمؤسسات الديمقراطية, بل واعتبارها خطر يهدد كيانها, فكل تكاثف جماهيري اعتُبِر في تقاليد الدولة في الشرق الأوسط تهديداً يستهدف سلطتها وسيادتها. وكأنها (أي الدولة) تطالب بشعب أشبه بالنمل. بينما ينبع تفوق الحضارة الغربية من اعتمادها أساساً على الفرد والشعب المتمأسس بالأفراد. بينما في الشرق الأوسط تعتبر الشخصية الحرة عناداً ضد الدولة, فلا يتم تفضيلها. أما العبد فيتم ترجيحه كلما زاد خنوعه, ويؤخَذ الشعب التابع أساساً كلما زادت تبعيته. أما الديمقراطيات الغربية فقد تكونت بتحطيمها لهذه التقاليد. رغم أن تركيا هي الأقرب إلى

المعاصرة من جانب الدولة في الشرق الأوسط, إلا أنها عاجزة عن حل مشكلة الديمقراطية لديها لهذه الأسباب. ذلك أنها تنظر بعين الشك إلى الغليان الديمقراطي وتمأسسه وكأنه خطر ستحدى سلطتها ويهددها في يوم ما. كما أن التطبيق الفظ والقاسي للدولة القومية المتصاعدة في القرن التاسع عشر على أساس النزعة القومية, يزيد من ثقل المسألة أكثر. وتعاني إيران والدول العربية من المشاكل نفسها, ذلك أن الشريحة المهيمنة في كافة مؤسسات الدولة هي الفرع الذي يمكننا تسميته بالدين الرسمي والقومية الحاكمة. أما المجموعات الإثنية والدينية الأخرى، فسيتم إبعادها عنها قدر الإمكان. بل والأبعد من ذلك يقومون بزرع العراقيل المختلفة أمام مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الديمقراطية التابعة لمن يسمونهم بـ"الآخرين". وبذلك فإن مفهوم الأيديولوجية الرسمية والقومية الرسمية يترك بصمته على كل الميادين، بما فيها اللغة الرسمية والسياسة الرسمية, ويعتبر كل من هو خارج هذا النطاق مجرماً, وربما يتلو ذلك إعلانه كخائن للوطن والقومية والدولة. وتتأتى معضلة الدمقرطة بالأساس من هبذا الخليط النصف شرقي– نصف غربي في الدولة. لذا فتمأسس الديمقراطية يستلزم بدوره تجاوز هذه البنية في الدولة، أو توخي الحذر لأجل التمأسس الديمقراطي على أقل تقدير. ويجب النظر إلى كافة الطبقات الاجتماعية عموماً والطبقات والشرائح الشعبية وتنظيماتها خصوصاً، على أنها بنى تنظيمية لا بد منها لحل القضايا الموجودة، وضرورة من ضرورات العصر؛ لا كتهديد مسلط على السلطة والسيادة. هذا ويجب التخلي عن الأيديولوجية الرسمية ومؤسساتها المفروضة.

تعتبر الأجواء التي تسودها حرية الثقافة واللغة شرطاً أصغرياً لدمقرطة تركيا, مثلما هي حال سيادة مفهوم الدولة والوطن الأكثر علمية. ويجب النظر إلى الانتماء الكردي أو التركي، أو إلى أية بنية إثنية أو عقائدية أخرى, على أنه حرية فكرية. ولا فرق بين أن يمنح الدين الحاكم المزايا والإمكانيات في العصور القديمة, وبين أن تقوم القومية الحاكمة بذلك اليوم. فكلا المفهومين متماثلان مضموناً, وكلاهما لا يتطابقان مع الديمقراطية. وبينما يُنتَظَر مثل هذه التغيرات في مفهوم الدولة من ناحية تقربها لمسألة التمأسس, من المهم هنا ألا تقوم التمأسسات الديمقراطية بمقايسة نفسها بالدولة. فالمؤسسات لم تتواجد للتنافس مع الدولة,

بل لأن لها أدوارها الموكلة إليها. وبإمكان إحالة منسوبي المؤسسات الديمقراطية مصالحهم إلى الدولة، ولكن عليهم ألا يعتبر ذلك فتحاً للدولة. فأكثرها يمكنهم طلبه من الدولة هو إبدائها الاحترام والحساسية اللازمة تجاه إردتهم وحقوقهم.

لا يزال التقرب قائماً بعين الشك, ليس على المستوى المؤسساتي فحسب، بل وتجاه أبسط التطورات الطبيعية على الصعيد الذهني الفني. ولا تنقص المراقبة عليها, رغم كل التجارب الأليمة المعاشة قديماً في القضية الكردية. وحتى البحوث والتمثيل بشأن الكيان الثقافي, لا تزال تمارَس ضمن حدود ضيقة جداً, وغالباً ما يتم طبعها بطابع النفصالية. حيث ينظر إلى كل ظاهرة كردياتية بشكوك وضمن مجمل الظواهر التي قد تؤدي إلى الانفصالية. وبدون تجاوز هذه النقاط التي ركزتُ عليها بإصرار, بشكل متبادل؛ فستستمر الدمقرطة في التسمُّر وستبقى عالقة. فطائرة الديمقراطية لا يمكنها أن تطير بجناح واحد. قد تكون الدولة محقة من زاوية الديمقراطية لدى مطالبتها بالنزع الكامل لسلاح PKK-KADEK، ولكن هذا المطلب لن يكون صحيحاً إلا بسيادة الديمقراطية التامة. بالتالي ثمة خطوات يجب على الطرفين أن يخطياها. وبيمنا يتم الإفصاح عن هذه الخطوات بالنسبة للدولة, من الضروري أكثر إيضاحها بالنسبة لكافة الكرد أيضاً بشكل أساسي. ذلك أن إطار التجربة والنظرية لديهم محدود, سواء من الناحية الذهنية والثقافية أو من الناحية المؤسساتية. والكل يعتقد أن الديمقراطية ليست إلا انتخابات تجري كل أربع سنوات, ومناصب وامتيازات. وبدون تجاوز هذه الذهنية والممارسة الديماغوجية والمرَضيّة، لا يمكن قطع المسافات على طريق الدمقرطة. فالديمقراطية هي طراز سياسي يسلكه الوطنيون الحقيقيون الذين يؤمنون بحرية الشعب ويضفون المعاني على فضائلهم كنظام، ولا علاقة لها البتة بالمناصب أو المنافع, ولا تؤدي إلى السمسرة. وتتضمن الهدف إلى تكليف أفضل الناس بالمهام عبر الانتخابات المنتظمة القائمة لتلبية الاحتياجات المشتركة الضرورية للشعب. وباختصار، فهي تعني التعليم الصحيح والكثيف.

يعاني الشعب الكردي من قضايا ومشاكل مشابهة مع سلطات الدول في كل البلدان التي ينتشر فيها. فهو عندما يسعى للتخلص من عبودية العصور الوسطى (الآغوية,

المشيخة, البكوية), من قمة رأسه إلى أخمص قدميه، فإنه لا يفعل ذلك لأجل الانصهار ضمن الدول القومية الحاكمة. ومطالبته بذلك لا يعني سوى السقوط في وضع أسوأ من عبودية العصور الوسطى. ولهذا السبب بالذات لا يتم تجاوز الأيديولوجيات والمؤسسات الإقطاعية, وكأنه منحصر بين فكي كماشة (أو بين مصيدتين). والدمقرطة تعني بالذات إمكانية النجاة من هذين الفكين دون آلام أو إراقة دماء. وإذا لم تتوفر هذه الإمكانيات، فهذا يعني أن الأزمة والتمردات وأساليب القمع لن تنقطع ولن تتناقص.

انطلاقاً من هذه الحقائق فأنا مضطر لطرح "مشروع المؤسسات الديمقراطية الكردية" كاقتراح مملموس وحاسم. ويهدف هذا المشروع إلى احتضان الكرد لشعب في كل المناطق بالأغلب. وإلى جانب عدم إبعاده للطبقة الفوقية فهو لا يأخذها أساساً, ذلك أنها تصب اهتمامها على الحلول المتطلعة إلى الدولة. هذا ويعد المشروع منفتحاً للأقليات الموجودة في كل جزء من كردستان ولأفراد الدولة القومية أيضاً, ولا يتخذ من النهج القومي الضيق أساساً له في إرشاداته.

ثمة حاجة ضرورية لـ"مؤتمر شعبي" عام يتضمن كافة أجزاء كردستان. فالمؤتمر الوطني الكردستاني (KNK) الموجود لا يحتوي هذا الإطار المشروح شكلاً أو مضموناً, بل يلاحَظ أنه بقي ضيقاً وناقصاً وقاصراً، ولم يقم بتفعيل ذاته حسب الاحتياجات الموجودة. هذا بالإضافة إلى أن تعبيره الوطني ينمّ عن حلول قومية تنادي بالدولة. لذا من الأنسب وضع مصطلح "الشعبي" بدلاً من "الوطني" لأنه يتلاءم أكثر مع الواقع. وهناك بعض المؤسسات الأخرى الشبيهة لهذا الأسم. الخاصية الأخرى الهامة هي مشابهته لKADEK اسماً, فالإثنان مؤتمر ولهما نفس القاعدة, وتوحدهما سيكون أكثر واقعية. ويمكن اقتراح اتحادهما من خلال عقد مؤتمر طارئ.

إن "المؤتمر الشعبي الكردستاني KGK" لا يهدف بناء دولة (التدول), بل بإمكانه أن يعرّف بنفسه على أنه يسعى إلى حل المشاكل مع الدول القومية الموجودة ضمن أجواء سلمية وحسب أسس السياسة الديمقراطية. وقد تمت صياغة هذا التعريف حصيلة جهود نظرية وممارسات عملية جدية وصائبة. ويجب العمل على استيعابه بكل دقة. يمكن اقتراح أن

يكون عدد أعضاء "المؤتمر الشعبي الكردستاني KGK" ما بين 250 و300 عضواً يتم اختيارهم حسب النسبة السكانية. ويتم انتخاب الأعضاء بأساليب ملائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الموجودة في كل دولة. ومن مهامه أيضاً أن يعقد اجتماعاته السنوية وينتخب مجلسه التنفيذي الذي يتراوح بين 25-30 عضواً. وهو مخوَّل باتخاذ القرارات ووضع السياسات اللازمة في كل قضايا الدمقرطة لدى الشعب.

وهو يعتمد أساساً على ممارسة نشاطاته بالأحزاب القانونية, وليس الأحزاب غير القانونية, ضمن الدول التي يسكنها الكرد. هذه الأحزاب القانونية ليست مقتصرة على تمثيل إرادتها الذاتية فحسب, بل وهي أحزاب صديقة أيضاً. وتتميز من الأساس بانسجامها مع قوانين وأنظمة الدول. و KGKلا يمكن أن يلعب دوره إلا بالتحليل الصحيح لمؤسسات الدمقرطة الشعبية والإقرار بها مع الدولة القومية. وفي حال أُذِنتْ بذلك يمكنه أتخاذ وضعية قانونية بذاته ضمن كل دولة قومية. وعليه أن يخوض النضال في سبيل ذلك. ويمكن التوجه إلى تكوين لجان تحت المجلس التنفيذي حسب الحاجات الأساسية. ويمكن أن تتشكل هذه اللجان بداية على النحو التالي: السياسية (الداخلية والخارجية), الاجتماعية, الاقتصادية, العلوم والفنون, النشر والإعلام. ويمكن اقتراح تأسيس هذه اللجان الفروع والوحدات حسب الحاجات، وأن تهدف إلى تنظيم الجماهير. أما تنظيمات القاعدة فيمكن أن تكون على شكل مشاعية (كمونة) أو رابطة كطراز أساسي, ذلك أن كل هذه التنظيمات علنية ومفتوحة, وتؤدي نشاطاتها بمقتضى المعايير الأساسية للديمقراطية.

إن وصول الشعب الكردي إلى مخاطب مسؤول على هذا النحو الذي رسمتُه بخطوطه العريضة وحاولتُ تبيان هيكله باقتضاب موجز وتقديمه كاقتراح؛ يجب ألا يبث المخاوف والقلق لدى الدول القومية. بل إن الخطر الأساسي الباعث على الخوف، هو تسربل تنظيمات إلى صفوف الشعب, بحيث تكون مجهولة الصلاحيات والطراز, وليس محدداً أي سبيل ستسلكه في أي لحظة كانت, وتعبث فيها أيادي اللامبالين والأغرار غير المحترفين، وقابلة للتحول إلى عصابات بسرعة. وإذا ما أضيف عنصر العنف والشدة إلى ذلك, تظهر حينئذ إلى الوسط أوضاع فوضوية خطيرة, مثلما حصل في الماضي ولايزال حتى الآن. وإذا

ما وضعنا نصب العين الأوضاع الخطيرة والمستعصية الناجمة عن مثل هذه البنى بين صفوف الشعب بالنسبة للدولة أيضاً, ستتجلى مدى واقعية طراز KGK وكونه موديلاً محفِّزاً على الحل وساعياً إليه. لو أن المسألة كانت مقتصرة على جزء واحد ون كردستان، لما كانت هناك حاجة عندئذ لمثل هذا الطراز من التنظيم. ولكن ثمة حاجة ماسة لممثلية سياسية وتنظيمية على هذا المنوال, لأن كل الأجزاء والدول القومية المعنية تؤثر على بعضها البعض لدرجة بليغة.

لربما كانت المسألة مخيفة إن قورنت بالماضي, إلا أن مثل هذا الطراز من التكوينة سيكون الوسيلة الأمثل للحل، لأنه يعتمد أساساً على الدولة الموحدة, ويهدف إلى ديمقراطية مصاغة ومعرَّفة على أفضل نحو؛ وذلك تجاه الكيان المنفتح للتدوُّل, والذي تؤسسه القومية الكردية المتطرفة على القرب منها. وفي حال العكس سيلتف الشعب على موجات متتالية حول الانفصالية القومية. ومهما تكن الضمانات التي تمنحها القومية البدائية فلتكن, إلا إن مجريات العمليات العسكرية الأخيرة على العراق، دلت بما لا غبار عليه أن هذه الحقيقة هي التي ستحصل على أرض الواقع. وبينما ترى تركيا المشكلة الكردية ضمن نطاق مسؤولياتها، فعليها أن ترى مثل هذا التنظيم مخاطباً صديقاً يجب دعمه وتحفيزه لأجل الوفاق, لا أن تعتبره مصدراً للشكوك والقلق. أما نبذه ومناهضته فسيعزز من النزعة القومية المنادية بالدولة من جهة, وسيحرّض القوى الشعبية على امتشاق السلاح واللجوء للعنف وسلوك الانفصالية مُكرَهَةً. ولدى مقارنة هذا الموديل مع الكثير من الأمثلة الموجودة في العالم, سيلاحَظ أن هذا الموقف هو البناء والأمثل. حتى الشيشان وكوسوفو الصغيرتان, لا ترضيان بأقل من بناء دولة منفصلة, لكن هذه المواقف تزيد المسألة تعقيداً واستفحالاً. أما إذا أجمعت الأطراف على هذا الاقتراح ورأته مناسباً, فحينها قد تطرح مشكلة توحد كل من KNK وPKK-KADEK على جدول الأعمال. ويمكن تطوير المواقف المبدئية والعملية بناء على ذلك.

وخارج إطار هذا المشروع العام, تحظى الوسائل المؤدية إلى الحل بأهمية قصوى. ويجب عدم النظر إلى كل من منظمات المجتمع المدني والمؤتمر الشعبي الكردستاني KGK والأحزاب

القانونية على أنها بديلة لبعضها البعض. بل من الأصح تداول كل واحد منها ضمن ساحته وتكوينته على حدة. فكل كيان تحدده الاحتياجات وترسم أطره. ذلك أن التنظيمات البيروقراطية والشمائية (الهيكلية) لا تخدم الأهداف المبتغاة إطلاقاً, بل وتترك المشاكل عديمة الحل. يمكن تطوير وتصعيد منظمات المجتمع المدني بشكل منتشر للغاية على المستوى المحلي والمركزي, بدءاً من تلك المتميزة بالمضمون الاقتصادي, إلى تلك المعنية بالمجال الاجتماعي, الثقافي, الأيكولوجي, الفني, العلمي, الرياضي, التعليمي, الصحي, التاريخي, وغيرها. ففي أي ميدان تكون هناك حاجة، يجب التقرب منه وفق مبدأ تأسيس منظمات المجتمع المدني فيه. ولا يمكن قطعياً إهمال الشخصيات والوظائف المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.

تحظى الأحزاب الديمقراطية القانونية أيضاً بأهمية عظمى وتؤول إلى الحل بالنسبة للكرد. وإلى جانب كون مفهوم تأسيس حزب مقتصر على الكرد أمراً يؤدي إلى ظهور الأخطاء, إلا أن تأسيس الأحزاب الديمقراطية الكردية في المناطق التي تزداد فيها كثافة سكانية كردية ويعانون فيها من مشاكلهم الخاصة بهم, هو أمر ممكن قانونياً ويقوم بوظيفته.

وعلى مثل هذه التنظيمات أن تقف بعيداً عن الأسس القومية والنزعات العرقية، وألا تقوم بالتمييز القومي، لكن انفتاحها على الأشكال المستقلة منها أو التابعة في مناطق الأغلبية السكانية يحظى بأهمية كبرى لأجل تفعيل الطراز الديمقراطي. وهذا هو الطراز الشائع بكثرة في الغرب وفي العديد من أرجاء العالم. وطبيعياً بمقدور هذه الأحزاب الوصول إلى السلطة على شكل تحالفات ائتلافية ديمقراطية أو التأثير عليها. أما تحركها على نحو منفرد فيضعف من تأثيرها ويصيبها بالهزل حتماً. أما التحرك على شكل منظومات أو منسقيات ديمقراطية وأيكولوجية، فهو الأسلوب الأمثل والأصح.

هذا ومن الضروري التنويه أيضاً إلى أهمية تمأسس الكرد في الميادين العلمية والفنية والتعليمية والإعلامية على وجه الخصوص. إذ من الساطع أن هذه المؤسسات تلعب دوراً رئيسياً على صعيد حرية التعبير الثقافي. وعلى الدولة القومية أن تدعم مثل هذه المؤسسات بدلاً من التردد بشأنها. وما دمنا نتكلم عن التعليم والتفعيل الواسع النطاق للغة الرسمية، فلا بد من التشجيع على تعليم اللغة الكردية في المستوى الدراسي الابتدائي، والنظر إلى تعلم

لغتين في آن معاً كثروة وغنى للمجتمع. فتعليم المئات من اللغات في الهند، وتواجد أربع لغات أساسية رسمية في سويسرا لا يعيق من فاعلية الدولة أو تأديتها لوظائفها، ولا يعطل أو يشوه تكاملها الوطني.

الساحة الهامة الأخرى للتمأسس الديمقراطي, هي البلديات والمدن والقرى الجبلية. وتشكل التمأسسات الديمقراطية القائمة في هذه المناطق أرضية النظام الديمقراطي المتينة, لما لهذه المناطق من علاقة مباشرة بالأرضية الجغرافية, وبالتالي بالأيكولوجيا. وبدون دمقرطة القرى والمدن لا يمكن للمؤسسات والإدارات المركزية أن تقوم بالدمقرطة بمفردها مهما ازداد عددها فوق المجتمع. انطلاقاً من مضمون الديمقراطيات, فهي تتسم بمزايا الانطلاق من القاعدة الشعبية لتمثيل إرادتها في الإدارة الجماعية. ومن هنا تتأتى أهميتها. لذا من الضروري التوقف والتركيز على البلديات في المدن, وعلى المشاعيات والمراكز والرابطات في القرى كمصطلح وكمؤسسات (ذلك أن المختار وهيئات المسنين ضيقة النطاق وغير ديمقراطية بما فيه الكفاية(, ولا يمكن نعت إدارات القرى والمدن بأنها "ديمقراطية" بمفردها. بل إن دمقرطتها تشكل معضلة بحد ذاتها. فمن جانب يتوجب رفع القوات الساحقة للدولة من على هذه المناطق, فيما عدا الحالات الضرورية أو احتياج عموم الوطن؛ ومن جانب آخر يتوجب تأسيس المشاعيات (الكمونات) و"مجالس المدن" عبر تفعيل إرادة الشعب لتقوم بالإشراف والمراقبة على الممارسات الموضوعية القائمة على شكل الآغوية في البلديات والقرى, والتي تعد من رواسب المجتمع الإقطاعي.

وكمفهوم أعمّ, نرى تصاعداً متزيداً في أهمية الثقافة المحلية والأيكولوجية على الصعيد العالمي, مما يجعل من الاهتمام الفكري الشامل وبأرفع المستويات لهذه التمأسسات وتنظيمها في هذه الميادين، من أولويات مسائل السياسة الديمقراطية. وإذا ما قمنا بتطبيق التمأسسات في القرى والبلديات, والتي رسمنا إطارها وعرّفناها آنفاً, على خصائص المجتمع الكردي؛ سنرى أنه من الأنسب تسميتها بـ"حركة البلديات الحرة" في المدن, و"حركة المجمعات (كمونات) الحرة" في المناطق الريفية الجبلية. ذلك أن تركها لإنصاف ورحمة الآغا أو زعيم طريقة باطنية أو مختار أو حارس أو مرتزقة ما, لا يعني سوى التنكر للديمقراطية.

وبدون تجاوز هذه المفاهيم والممارسات والتمأسسات اللاديمقراطية التي عملت بها القوى الإقطاعية المحلية وفرضتها الدول المركزية على الشعب قروناً طويلة, من الواضح جلياً استحالة الدمقرطة العامة أيضاً.

من المهم بمكان أن يتدب الشعب الكردي ممثلين عنه ضمن إطار القوانين المرسومة إلى برلمانات الدول القومية المهيمنة والبرلمان الكردي الفيدرالي، في سبيل البحث عن الوفاق الديمقراطي. فكل البرلمان التي لا تعترف بوجود وحرية الشعب الكردي، لا همَّ لها من قبيل تمثيل حرياته. إذ لا يمكن الحديث قطعياً عن البرلمانات الكردية في الأجواء التي يتم الحد فيها من إمكانيات التمتع بأبسط حقوق الإنسان كحق الحياة وتعليم الأطفال الكرد باللغة الأم وتسميتهم حسب الأعراف والتقاليد الثقافية. أما تسمية المتغاضين عن لغتهم وثقافتهم بأنهم "ممثلو الشعب" فلا يمكن مصادفتها في أي قانون سياسي. لربما رأوا أنفسهم مكلفين بذلك باسم الدين والقومية الحاكمة مثلما حصل في التاريخ، ذلك أن هذا هو الواقع الاجتماعي لذوي الأصول الكردية. بالتالي سيحظى البحث عن أشكال جديدة بأهمية قصوى في المرحلة المقبلة، سواء بالنسبة لعموم الدولة أم بالنسبة للمؤسسات الممثلية الوطنية. وتبرز الديمقراطية كقضية هامة شكلاً ومضموناً كممثل حقيقي للشعب الكردي، وخاصة في البرلمانات التركية والإيرانية والعربية وفي البرلمان الفيدرالي الكردي. وتكمن هذه الأهمية في الحاجة الماسة للوفاق الديمقراطي.

النقطة الهامة الأخيرة الواجب ذكرها بالنسبة لتمثيل تمأسس الديمقراطية، هي الأهمية الحيوية التي لا غنى عنها لبناء التمأسسات والتنظيمات الجماهيرية الخاصة لكل من المرأة والشبيبة والمجموعات الإثنية والدينية، باعتبارها القطاعات الأساسية في المجتمع. إذ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية حرة متساوية كلياً، ما لم تؤسس هذه القطاعات تنظيماتها الجماهيرية الديمقراطية، باعتبارها من أولى ميادين المجتمع المدني.

هذا وتعد صياغة النظام الداخلي والأحكام العامة القادرة على تلبية مستلزمات آلية النظام الديمقراطي، من المواضيع والمشاكل الواجب حلها بأهمية فائقة بالنسبة للمؤسسات الديمقراطية. أضف إلى ذلك مطابقة تلك المؤسسات مع أطر القوانين العامة المرسومة.

هذه المرئيات التي تقدمتُ بها بشأن التمأسس الديمقراطي كاقتراحات ملموسة، إنما هي ضرورية، ويمكن تعديلها وتطويرها إن سنحت الفرصة.

3 – الديمقراطيات أنظمة مرتبطة بالعمليات الشعبية، ولا يمكن أن تزدهر الديمقراطية في أماكن تغيب فيها العمليات الجماهيرية. وبقدر ما تحترم الدولة العمليات الشعبية، فعلى الشعب أيضاً احترام الدولة وعدم تعطيل النظام الملتزم بالحساسية تجاهه. والأساس هنا هو الالتقاء في مشاريع متبادلة. ومثلما أن ترك كل شيء للدولة يؤول إلى الابتعاد عن الديمقراطية، فإن ترك كل شيء لعمليات الشعب أيضاً يؤدي بالمقابل إلى الفوضوية "أنارشيزم". ومن المهم ألا يتم السقوط في مثل هذه النقاط المتطرفة التي طالما جُرِّبَتْ في التاريخ المديد. من غير الواقعي تقديس الحروب والتمردات الناشبة في القرن الأخير، سواء تلك المخاضة باسم "التحرر الوطني" أو باسم "التحرر الاشتراكي" على وجه الخصوص، أو النظر إليها على أنها عمليات شعبية. ويشيد تجاوز "الاشتراكية المشيدة" و"الدول القومية" وتخطيها في التحليلات الأخيرة، بعدم كون هذه المزاعم علمانية، ويدل على ذلك بما فيه الكفاية. ويتسم توخي الحذر والحيطة، والتحلي بالواقعية أكثر في التقرب من هذه المصطلحات الشمولية وما شابهها، بأهمية قصوى. فهي تتشابه لحد ما مع مصطلحات الدين والسلالات الاقطاعية. وبات على العمليات الشعبية ألا تتضمن العنف عدا حالات الدفاع المشروع الضرورية جداً، وألا تستهدف هدم الدولة أو بناءها. وإلا فلا يمكن النجاة من تخطيها وبقائها في الخلف، حتى لو مر عليها سبعون عاماً، أو حكمت ثلث العالم. والصحيح هنا أن نصوغ الأهداف الأساسية للعمليات الشعبية كالتالي: نيل رضا الدولة للتمأسس الديمقراطي، وبالتالي لتحرر الشعب، وقبولها لممثلية المكلفين بذلك. ولا يمكن اعتبار الحروب أو العمليات الناطقة باسم الشعب والساعية لهدم الدولة أو عبادتها، على أنها صائبة أو شرعية. وحتى لو نُظر إليها بهذا المنظار، فلن تنجو في منتهى المآل من مناقضتها لحرية الشعب.

من هنا فإن الاعتراف المتبادل بين الدولة وبين المؤسسات والعمليات الديمقراطية الشعبية ضمن هذا الإطار، إنما هو فحوى الشرعية الاجتماعية وصُلْبها. ففي تركيا، نشاهد

أن العمليات ذات الأسس الدينية أو الإثنية، سواء لدى اليسار أم اليمين، ومواقف الدولة تجاهها، إنما وصل مستويات متطرفة خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة (أي في السنوات 30 – 40 الأخيرة)؛ ذلك أنها لم تخدم الشرعية المتبادلة. كذلك جنحت القوى الزاعمة بأنها ديمقراطية واشتراكية إلى سلوك سبل مسلحة سرية، وبالمقابل ظهرت تنظيمات ناطقة باسم الدولة، وسميت بـ"المثاليين" لتحارب اليسار، أو سميت بـ"حزب الله" لتحاب الكرد والمنتمين إلى PKK. وكل العمليات التي قامت بها تلك الأطراف ألحقت الأضرار الكبرى بالدمقرطة، بحيث من الصعوبة بمكان توضيحها بأنها دفاع مشروع. لذا من المهم للغاية تقديم النقد الذاتي بشكل متبادل واعتراف الأطراف بشرعية بعضها البعض في سبيل تكريس أجواء التسامح بين كافة المجتمعات والقوى الريادية، وتفعيل الديمقراطية لتوطيد حقوق الإنسان أيضاً. لا يمكن لتركيا التشبث بالسلوك المنتهج في الماضي باتهام كل طرف للآخر عن كل ما حصل سابقاً. يتمثل الموقف والسبيل الواقعي في إعادة كل واحد وكل مجموعة النظر في ذاته بمقتضى المعايير الديمقراطية الأساسية، وتقديمه نقده الذاتي وعزمه على انتهاج الشرعية الاجتماعية العامة. ويندرج في هذا الإطار الجميع، بدءاً من الدولة وحتى المتنورين والطرائق الصوفية التي تبدي نفسها بأنها نزيهة وطاهرة.

تتميز العمليات الديمقراطية بأهمية بالغة بالنسبة للكرد، ذلك أنه ليس بمقدورهم كسب مشروعيتهم سواء بمؤسساتهم الديمقراطية أو لدى الدولة، إلا بعملياتهم المشروعة. وعليهم إيجاد الأشكال الصائبة لذلك، حيث ثمة أمثلة تدلهم على الطريق بهذا الشأن، سواء تاريخياً أم على الصعيد العالمي. ولكن من الجلي أنه لا يمكن تقليدها كما هي عليه، ولكنها جديرة بالبحث والدراسة فيها، بدءاً من الطراز العملياتي السلبي لـ"غاندي" في الهند وحتى حركات الغيتو (getto) في جمهورية أفريقيا الجنوبية، ومن الانتفاضات الفلسطينية وحتى حركات الإدارات الخاصة والكمونات (المشاعات) المحلية وحركات الشوارع والأحياء في الأرجنتين في يومنا الراهن. وبإمكان الحركة المستمرة المتواصلة والمنتشرة في كل الدول التي يقطنها الكرد أن تخدم الدمقرطة تحت شعار "الاعتراف بالسلام والشرعية الديمقراطية". وعليهم المطالبة بحقهم في القيام بعملياتهم الديمقراطية وتكريس السلام بهذا الصدد كحق قانوني لهم، دون اللجوء

إلى العنف فيما عدا حالات الدفاع المشروع الاضطرارية جداً. والشرطان الهامان في هذا الموضوع هما: عدم تضمّن المطاليب لعنصر العنف، وعدم دفاعها أو انحيازها للانفصال عن الدولة. علاوة على أن العمليات المطالبة بـ"حق التعلم باللغة الأم" و"إيجاد الحل للحرمان والبطالة" تتصف بأهمية قصوى. كذلك الأمر بالنسبة للعمليات المرتكزة إلى الاحتياجات الأولية، حيث أنها ضرورية بقدر ضرورة تمأسسات الدمقرطة على أقل تقدير. بالمقابل فمن حق الدولة الإشراف على ذلك ومراقبته كي لا يتجاوز الحدود القانونية أو يخترقها، ولكن بشرط ألا تستخدم حقها ذاك بما يخالف جوهر الديمقراطية، كالحد من تلك النشاطات والتمأسسات أو شل تأثيرها على الدوام. هذا ومن الضروري أن تتنبه العمليات لإضفاء الصيغة الشرعية القانونية على ذاتها، والتحلي بالانضباط والانتظام الكافيين كي لا تتعدى هذه الحدود. كما ويعد توخي الدقة تجاه الحساسيات العامة للمجتمع بشكل متبادل شرطاً لا يمكن الاستغناء عنه.

المعضلة الهامة الأخرى التي تعترض طريق السلام والدمقرطة، هي كون PKK-KADEK مسلحاً. وكنتُ قد اقترحتُ آنفاً أن يتوحد PKK-KADEK تحت سقف المؤتمر الشعبي الكردستاني KGK لاكتساب الشرعية من الناحية السياسية. أما بشأن نزع السلاح والتخلي عنه، فثمة حاجة لأن ترسم الدول المعنية بعض الأطر القانونية. فمثلاً، لا يتجاوب "قانون الندم" الصادر في تركيا مع جوهر المرحلة، سواء من الناحية الشمولية أم الشكلية. وبما أن الظروف غير ملائمة بعد لإصدار عفو عام، فإن الطريق الأكثر واقعية تتمثل في القيام بترتيبات وإجراءات تفسح المجال لتكريس السلام في حال إبداء المشاركة والانضمام إلى سمات الجمهورية والديمقراطية والعلمانية والاجتماعية والحقوقية القانونية، وتشمل كل من يفكر في مشاركة كهذه، سواء المعتقلين في السجون أو المسلحين الموجودين على ذرى الجبال، بل وحتى الخارجين عن إطار القانون والماكثين في أوروبا والساحات الخارجية؛ وذلك مقابل التخلي عن السلاح بشكل عام. هكذا، وبينما يؤخذ وضع المصرّين على المقاومة المسلحة والذين لا يرغبون الاعتراف بالجمهورية حسب الأسس التي عددناها بعين الاعتبار، يفسَح المجال بالمقابل لتأمين المشاركة الطوعية المشرّفة في تحقيق أهداف

الجمهورية، والقيام بالدور المطلوب في تأمين تكاملها وتعزيزها أكثر.

لهذا الأمر ركائزه التاريخية والاجتماعية. إذ، وبينما كانت مواضيع "الشيوعية، الكردياتية" أموراً محظورة في البداية، أي قبل ثلاثين عاماً، نرى الكرد اليوم قد وصلوا مستوى يؤسسون فيه أحزابهم العلنية. إضافة إلى تخلي العديد من التنظيمات عن أسلحتها، ووجود العديد ممن يُبدي استعداده للتخلي عن السلاح لأجل التكامل الديمقراطي. إذاً، والحال هذه، فإن إدراج هذه المستجدات التاريخية والاجتماعية في قوانين معنية بهذا الأمر، والنص عليها فيها، إنما هو أمر صائب وضروري ومهم ودافع للحل إلى أبعد الحدود. وفي حال العكس فسيكون لا مفر بتاتاً من بدء مرحلة جديدة – وإن كان ذلك رغماً عنها – قد تتمخض عن خسائر وفواجع أليمة تفوق أضعافاً مضاعفة مرحلة 15 آب (وقد بدأت بتعداد يبلغ 250 شخصاً شارك فيها في عام 1984)، بحيث تبلغ قوتها المسلحة ما يقارب عشرة آلاف مقاتلاً؛ مثلما نوهتُ لذلك مسبقاً بالنسبة لـPKK-KADEK، وبتحريض وضغط من الولايات المتحدة الأمريكية في العراق. ومنذ فترة طويلة وأنا أقدم الكثير من اقتراحاتي، سواء إلى الدولة أم إلى PKK، كي لا يُفسَحَ المجال لمثل هكذا طريق. خمس سنوات من السكينة والهدوء ليست إلا ثمرة لهذه المحاولات الدؤوبة. إن إصدار قانون "السلام والانضمام الديمقراطي" وتشريعه كحل نهائي، يتسم بأهمية بالغة كي لا تبدأ مرحلة جديدة لا رحمة فيها ولا هوادة. إن عدم الانحياز للحل، وتفضيل الذهاب إلى النار بالكور، قد قضى على العشرات من الحكومات.

لا جدال أبداً في رغبة المجتمع بالاستقرار والأمن والتسامح والعمل. ولكي تلبي الحكومة على شؤون الدولة هذه المطالب الأساسية وترد عليها، بمقدورها سن الصياغات القانونية التي تهدف لتكريس "السلام والتكامل الديمقراطي" جذرياً، عوضاً عن "قانون الندم" الذي يناقض ذلك. ويتسم هذا الأمر بأهمية حياتية ومصيرية. وفي حال العكس، لا مناص من شروع القوات المسلحة الموجودة بمرحلة كفاح مسلح طويل الأمد. وقد كانت رسالتي الأخيرة التي كتبتها إلى الحكومة متعلقة بهذا الغرض.

بات من الحتمي تخطي التأثيرات والأعراض الناجمة عن القضية الكردية في تركيا.

والهدف العام للحركة الديمقراطية الكردية، هو الديمقراطية التامة في كامل تركيا. إن سعي تركيا لتمثيل معايير الاتحاد الأوروبي يتجاوب مع هذا الهدف. وبما أنه لم تعد السياسات التقليدية التي تهدف لطمر الكرد في ظلمات التاريخ سارية المفعول، ولم يعد للكرد أهداف تفيد بأنه "لتكن لي دولتي"؛ فعلى الدول القبول بـ"الإصلاحات الديمقراطية الكردية" المعتمدة على الانضمام الطوعي. إن هذا الأمر ضروري لأجل بناها الداخلية من جانب، ويعد وظيفة تاريخية عليها تأديتها للتوجه قُدُماً نحو تكريس السلام والأمن والدمقرطة الجذرية في عموم المنطقة من جانب آخر.

باقتضاب، فمشروع الحل الديمقراطي للشعب الكردستاني إنما يبعث على النشوة والحماس. ومثلما قدم الكرد مساهماتهم النفيسة في التاريخ ولعبوا دورهم كمنبع أُمّ (النيوليتية) لا ينضب في تطوير حضارة المجتمع الطبقي والمتدوّل السومري الأول؛ فإنهم يسعون اليوم أيضاً، وفي نفس المكان، لتطوير وتصعيد تجاربهم وخبراتهم في الديمقراطية الذاتية، ضمن أجواء تسودها العلاقات والتناقضات معاً مع قوى "الحضارة الوحشية الأمريكية" الأخيرة.

إنهم ينسجون هوية الشرق الأوسط ضمن جميعة (تركيبة جديدة) هيلينية جديدة. سيدور "المغزل" الكردي ويلف ليصل بالمنطقة إلى عصر الحضارة الديمقراطية.

وما يقع على كاهلنا هو ألا نكون عبيداً جدداً لأمثال "كلكامش والإسكندر"، بل أ، نصبح مِعْقَدَ أمل الشعوب لتأمين انضمامها إلى الحضارة بدون أسياد في هذه المرة، وأن نطلق الشرارة الأولى في هذه المرة للشعاع التنويري الأول لدى بزوغ فجر "حضارة الشعوب الديمقراطية والأيكولوجية" التي تحمل بين طياتها المزايا الكونية.

إني على قناعة تامة بأنني قمت بتفعيل وتنشيط تأثيرات مرحلة إمرالي على إحداث التحول لديّ شخصياً بشكل ملفت للنظر في هذه المرافعة. ومثلما تعد مرافعتي هذه محمَّلة بالدروس والعظات الفريدة بالنسبة للشعب الكردي والرفاق أولاً وللأصدقاء أيضاً، فهي كذلك بالنسبة للمناهضين لي ثانياً. لذا فعليهم بالتأكيد استنباط العبر اللازمة وتفهُّمها كدعم هام لمن له حاجة باستخلاص الدروس. وكلي إيمان بأنني برهنتُ على كوني قريبٌ وأهلٌ كفؤٌ لأيوب الذي اجتر الآلام المريرة في سبيل الإنسانية، ولسيدنا إبراهيم الذي وصل

بهذه العواطف السامية إلى مرتبة الإدراك الإنساني. فحكاية الثقافة الخالقة للإنسانية في يومنا الحاضر، مخفية في قصص الأنبياء تلك. وما فعلتُه ليس سوى العمل على تكييفها مع لغة العصر لتسهيل قراءتها. وسيستمر التاريخ في قول كلمته الفصل لأجل إحراز النصر.

إن الثقافة الهيلينية التي وجدت منبع التطور الأصلي في هذه الثقافة، قد كوّنتْ جميعة (تركيبة جديدة) في هذه الأراضي على يد الإسكندر، بسحقها الناس كالنمل والدوس عليهم. وما كان من حصتي في هذه الثقافة لم يكن إلا مؤامرة أثينا. والجواب الذي أعطيته تجاهها إنما هو "مناهضة نهج إسكندر" تجاه كل الثقافات الغربية والهيلينية على الصعيد الإدراكي والوجداني، لا الجغرافي. وكلي أمل بأن يصبح اسمي "المناهض لإسكندر".

وأود الإعراب عن أسفي واغتمامي للمحكمة المحلَّفة المختلطة في أثينا والسادة أعضاء هيئة التحكيم فيها، لأنهم لن يستطيعوا عمل أي شيء بشأن الحكم الصادر منذ أمد بعيد بحقي. وأبيّن لهم أنني قدمتُ مرافعتي كـ"سقراط" ثانٍ وعلى غرار طراز "بروماتوس"، رغم أن خماسية أثينا الأوليغارشية متسمرة بطراز زيوس على صخور إمرالي العاتية تحت قناع الديمقراطية وحقوق الإنسان.

20 /آذار/ 2003

السجن الانفرادي في إمرالي

عبد الله أوج آلان